جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

شعبة العلوم السياسية

دور جماعات الضغط و المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الأيباك

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة: وارف خيرة **تحت إشراف الأستاذة: خاطر خيرة**

أعضاء لجنة المناقشة

د.بن زايد أمحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	رئيساً
د.خاطر خيرة	أستاذ محاضر " ب "	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د.حلوي خيرة	أستاذ محاضر " ب "	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024 / 2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

شعبة العلوم السياسية

دور جماعات الضغط و المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الأيباك

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالبة: وارف خيرة **تحت إشراف الأستاذة: خاطر خيرة**

أعضاء لجنة المناقشة

د.بن زايد أمحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة سعيدة	رئيساً
د.خاطر خيرة	أستاذ محاضر " ب "	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د.حلوي خيرة	أستاذ محاضر " ب "	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2024 / 2025

إهـــداء

إلى من كانوا لي العون والسند، إلى من شاركوني كل لحظة في هذه الرحلة، أهدي ثمرة جهدي وتعب أيامي وسهر لياليّ...

إلى**والديّ العزيزين**، اللذين كانا لي العون والدعاء والسند، لم يبخلا يومًا علي بحب أو دعم، وكانا مصدر قوتي وإلهامي... شكرًا من القلب على كل شيء.

إلى **زوجي** ، رفيق الدرب وشريك الحياة، الذي كان دعمه وتشجيعه دافعًا لي للمضي قدمًا، والذي تحمل معي كل التحديات بصبر وحب... شكرًا لك على كل ما قدمته لي، فنجاحي اليوم هو ثمرة دعمك المستمر.

إلى **ابنتي الغالية مريم** ، أميرتي ، زهرتي الجميلة ، التي منحتني القوة بحبها البريء ، وكانت ابتسامتها نورًا يضيء دربي في لحظات التعب...

وإلى **طفلي الرضيع علي منصف** ، الذي رغم صغر سنه كان وجوده مصدر سعادة وأمل أعطاني الطاقة للاستمرار... أنتما أثمن ما أملك، وأهديكما هذا الإنجاز ليكون فخرًا لكما في المستقبل.

إلى **إخوتي وأخواتي الأعزاء**، الذين كانوا دومًا سندي في هذه الحياة، دعموني بقلوبهم الطيبة وكلماتهم المشجعة، ووقفوا بجانبي في كل مراحل دراستي... محبتكم ووجودكم في حياتي نعمة لا تقدر بثمن.

إلى **أساتذتي الكرام**، الذين كان لهم الفضل في إثراء معرفتي وتوجيهي،

وإلى **أصدقائي وزملائي**، الذين كانوا خير رفاق في هذه الرحلة العلمية... شكرًا لكم جميعًا.

وأخيرًا، إلى كل من يؤمن بأن الاجتهاد والمثابرة طريق لتحقيق الأحلام...

هذه المذكرة إهداء لكل باحث يسعى للنجاح رغم كل التحديات.

شكر وتقدير

بعد حمد الله تعالى وشكره على توفيقه وعونه، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

أتقدّم بخالص التقدير والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة" خاطر خيرة " على هذا العمل، لما قدّمته لي من دعم علمي وتوجيهات قيّمة، وصبر في متابعة مساري الأكاديمي، فلولاها لما اكتمل هذا الجهد على النحو الذي هو عليه.

كما لا يفوتني أن أخص بالشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، لما سيبدونه من وقت وجهد في قراءة هذا العمل المتواضع وتقييمه.

و أشكر كل أساتذة شعبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الذين لم يبخلوا بالمعلومة أو التوجيه ،

فلكم مني جميعًا كل التقدير والامتنان

قائمة المختصرات

الاختصار	العبارة الكاملة بالإنجليزية	المقابل باللغة العربية
AIPAC	American Israel Public AffairsCommittee	لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية
PACs	Political Action Committees	لجان العمل السياسي – كيانات قانونية تمول الحملات الانتخابية بشكل غير مباشر.
Super PACs	Independent Expenditure-Only Committees	لجان مستقلة للإنفاق السياسي – لا تساهم مباشرة للمرشحين لكن تنفق لدعمهم أو مهاجمتهم
AZCPA	Arizona Christian Political Action Committee	لجنة العمل السياسي المسيحي في أريزونا – مثال على PACديني محافظ
FDD	Foundation for Defense of Democracies	مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات – مركز أبحاث أمريكي مؤيد لإسرائيل
ADL	Anti-Defamation League	رابطة مكافحة التشهير – منظمة أمريكية تُعنى بمكافحة معاداة السامية، وتدعم إسرائيل
CNN	Cable News Network	شبكة الأخبار العالمية – من أكبر القنوات الإخبارية الأمريكية.
JNS	Jewish News Syndicate	وكالة الأنباء اليهودية – مؤسسة إعلامية أمريكية مؤيدة لإسرائيل
CISADA	Comprehensive Iran Sanctions, Accountability, and Divestment Act	قانون العقوبات الشاملة على إيران – قانون أمريكي صدر سنة 2010 لفرض عقوبات على طهران
JCPOA	Joint Comprehensive Plan of Action	خطة العمل الشاملة المشتركة – الاتفاق النووي الإيراني الموقع سنة 2015 بين إيران والدول الكبرى
BDS	Boycott, Divestment and Sanctions	حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسًا لعوامل متعددة، تجمع بين المصالح القومية، والتوازنات الداخلية، والتأثيرات الخارجية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يُنظر إلى السياسة الخارجية على أنها عملية معقدة تشترك فيها مؤسسات رسمية، كالرئاسة، والكونغرس، ووزارة الخارجية، إضافة إلى فاعلين غير رسميين، أبرزهم جماعات الضغط والمصلحة، التي تلعب دورًا محوريًا في التأثير على عملية صنع القرار من خلال تمويل الحملات الانتخابية، والتأثير الإعلامي، والعلاقات مع صناع القرار.

ضمن هذا الإطار، برزت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC) كإحدى أقوى جماعات الضغط التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تعمل بشكل رئيسي على ضمان الدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل من خلال الضغط على الكونغرس والرؤساء الأمريكيين، وضمان تمرير تشريعات تصب في مصلحة إسرائيل، فضلًا عن استراتيجياتها في التأثير الإعلامي والدبلوماسي.

يعد دور الأيباك في السياسة الأمريكية نموذجًا واضحًا لمدى تأثير جماعات الضغط على القرارات السيادية للدول الكبرى، مما يجعل دراستها أمرًا ضروريًا لفهم أعمق لديناميكيات صنع القرار الأمريكي، وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أهمية الموضوع

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ضوء الدور المتزايد الذي تلعبه جماعات الضغط في العلاقات الدولية. هذا البحث يسلط الضوء على دور الأيباك في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية لخدمة المصالح الاسرائيلية، ويعكس كيف أن جماعات الضغط قد تلعب دورًا في صناعة القرارات التي تؤثر على العلاقات الدولية ومستقبل المنطقة.

علاوة على ذلك، يساهم الموضوع في إثراء الأدبيات الأكاديمية الخاصة بالعلاقات الدولية، وخاصة في ما يتعلق بتأثير جماعات الضغط على السياسات الحكومية في الدول الديمقراطية، حيث تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية مع عملية اتخاذ القرار.

مبررات اختيار الموضوع

اختيار هذا الموضوع جاء بناءً على عدة مبررات موضوعية وشخصية. من الناحية الموضوعية، فإن موضوع تأثير جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية هو أحد المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين وصناع القرار على حد سواء، خاصة في ما يتعلق بميكانيزمات و آليات و استراتيجيات تأثير الأيباك على توجهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

من الناحية الشخصية، كان لدي اهتمام كبير بدراسة العلاقات الدولية وتأثير القوى غير الرسمية على السياسات الحكومية. هذا الموضوع يمكنني من فهم أعمق لأدوات التأثير غير التقليدية في السياسة الخارجية، خاصة في سياق علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل والدول العربية.

طرح الإشكالية

أصبحت جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية من بين أبرز الفاعلين غير الرسميين في توجيه القرار السياسي، لاسيما في مجال السياسة الخارجية. وتُعد الأيباك مثالًا بارزًا لهذا التأثير، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. وانطلاقًا من هذا الواقع، تبرز الإشكالية المحورية:

إلى أي مدى تمارس لجنة الأيباك تأثيرًا فعليًا على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم جماعات الضغط وما طبيعة عملها في الولايات المتحدة؟
- كيف نشأت الأيباك وما هي أبرز استراتيجياتها وما هي الآليات التي تستخدمها في التأثير على السياسة الأمريكية؟
- مدى تأثير هذه الجماعات في تحديد مسارات العلاقات الأمريكية وخاصة في ما يخص قضايا الشرق الأوسط و دعم إسرائيل؟
- ما العوامل التي قد تعزز أو تُضعِف من نفوذ الأيباك في السياسة الأمريكية؟

فرضيات البحث

– الأيباك تلعب دورًا حاسمًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل والدول العربية.

–تعتمد الأيباك على مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تأثيرها الفاعل في السياسة الأمريكية.

– لا يقتصر تأثير الأيباك على صناع القرار الأمريكيين فقط، بل يمتد أيضًا إلى المؤسسات السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة.

تحديد الدراسة: أبعاد البحث المكانية والزمنية

المجال المكاني :تركز الدراسة على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المركز الرئيسي الذي تنشط فيه جماعة الأيباك وتؤثر فيه على السياسة الخارجية الأمريكية.

المجال الزمني :تغطي الدراسة الفترة الممتدة من نشأة الأيباك(1951) حتى الوقت الحالي(2024)، مع التركيز على التحولات الحديثة في نفوذها.

منهج الدراسة

نظرا للطبيعة المعقدة لموضوع الدراسة، و لتقديم تحليل شامل ومتوازن تم اعتماد:

منهج دراسة الحالة(Case Study) : من خلال التركيز على نموذج لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك)، بهدف تحليل طبيعة تأثيرها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، واستقصاء آلياتها واستراتيجياتها ضمن السياق المؤسساتي الأمريكي.

الاقترابات النظرية المساعدة:

– نظرية الدور في السياسة الخارجية

تفيد في تحليل كيفية تصور صناع القرار الأمريكيين لدور الولايات المتحدة عالميًا، وتأثير جماعات الضغط على إعادة تشكيل هذا الدور تجاه منطقة الشرق الأوسط.

– الاقتراب الجماعي(Group Approach)

يُبرز التفاعل بين الفاعلين من غير الدولة، كجماعات المصالح، في التأثير على عملية صنع القرار، ويكشف عن ديناميكية التنافس والائتلاف داخل النظام السياسي الأمريكي.

– الاقتراب المؤسسي(Institutional Approach)

يساعد على فهم كيفية عمل المؤسسات السياسية (كالكونغرس والإدارة والإعلام) كقنوات رسمية تتسلل منها جماعات الضغط لممارسة التأثير المباشر وغير المباشر على السياسات الخارجية.

صعوبات البحث

تتمثل الصعوبات التي يواجهها البحث في صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق الحساسة المتعلقة بأنشطة الأيباك ، بالإضافة إلى تعقيد تحليل تأثير جماعات الضغط في السياسة الأمريكية بسبب تداخل العديد من العوامل المؤثرة، مثل العوامل الاقتصادية والإعلامية والجماهيرية. علاوة على ذلك، قد يواجه البحث تحديات في تفسير تأثير الأيباك على السياسة الخارجية الأمريكية في ظل تعدد القوى المؤثرة في النظام السياسي الأمريكي.

هيكلة الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و النظري لجماعات الضغط و المصلحة، حيث سيتم التعريف بجماعات الضغط بشكل عام وأدواتها في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني :لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) :النشأة والتطور والهيكلة، حيث سيتم دراسة لجنة الأيباك بالتفصيل، من خلال تاريخها وأهدافها وأهم فعالياتها التي أثرت في السياسة الأمريكية.

الفصل الثالث :أثر الأيباك في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث سيتم التركيز على تأثير الأيباك على السياسة الأمريكية في ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، مثل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

تتبع هذه الخطة منهجا دقيقا يعكس الطبيعة الأكاديمية للبحث، ويهدف إلى تقديم تحليل شامل ودقيق لدور الأيباك في السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري لجماعات الضغط و المصلحة

تعد جماعات الضغط والمصلحة إحدى أبرز الفواعل غير الرسمية التي باتت تفرض تأثيرها المتزايد على صنع القرار السياسي، لا سيما في الديمقراطيات الليبرالية الكبرى كالحالة الأمريكية. فمع تصاعد التداخل بين المصالح الاقتصادية، والمرجعيات الأيديولوجية، والديناميكيات السياسية الداخلية، ظهرت هذه الجماعات كقوة مؤثرة، قادرة على حشد الموارد، وتوجيه السياسات، وحتى التأثير على الرأي العام والمؤسسات المنتخبة.

قد عرفت جماعات الضغط بأنها هيئات منظمة تسعى للتأثير في صانعي القرار لتحقيق أهداف أو مصالح فئوية، دون السعي للوصول إلى الحكم مباشرة[1]. وتمارس هذه الجماعات أنشطتها عبر أدوات متنوعة تشمل الحملات الإعلامية، التمويل السياسي، التوظيف المباشر للمستشارين في مراكز القرار، وتقديم الدراسات للمشرعين وصناع القرار.

في السياق الأمريكي، يبرز دور اللوبيات كأداة متقدمة في التأثير على السياسة الخارجية، عبر ربط مصالحها بمراكز القرار داخل البيت الأبيض والكونغرس، في تجسيد واضح لتقاطعات المصالح والسلطة.[2]تعد جماعة الأيباك اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة نموذجا مثاليا لفهم هذا التأثير، إذ نجحت في ترسيخ حضورها ضمن النخبة السياسية الأمريكية، وأصبحت مرجعية حتمية لأي مرشح يسعى للحصول على دعم سياسي أو تمويل انتخابي معتبر[3] .

تتوزع جماعات الضغط بحسب طابعها الوظيفي إلى لوبيات اقتصادية، ودينية، وعرقية، وحقوقية. إلا أن تأثيرها يختلف باختلاف مدى تنظيمها، وقوة تمويلها، وتحالفاتها داخل دوائر القرار. وضمن هذا الإطار، تحظى الجماعات المرتبطة بإسرائيل، وفي مقدمتها الأيباك ، بقدرات استثنائية على التأثير، سواء من خلال رسم السياسات أو الدفاع عن مواقف محددة، خصوصا في قضايا مثل الصراع الفلسطيني أو الملف النووي الإيراني [4].

---

[1] المركز الديمقراطي العربي، "جماعات الضغط والمصالح ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، نشر بتاريخ 2 ماي 2023، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://democraticac.de/?p=99338

[2] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، 4 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://fikercenter.com/2022/11/04/

[3] ويكيبيديا العربية، "اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة"، آخر تعديل 25 مارس 2025، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[4] مركز المسار للدراسات، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، بدون تاريخ، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://almasarstudies.com/israellobby/

يسعى هذا الفصل إلى تقديم تأصيل نظري شامل لمفهوم جماعات الضغط، وموقعها ضمن النظام السياسي الأمريكي، وارتباطها العميق ببنية الحكم وصنع القرار، تمهيدًا لفهم تأثير الأيباك في الفصول اللاحقة .

المبحث الأول

ماهية جماعات الضغط و المصلحة

تعد جماعات الضغط من العناصر الأساسية في النظام السياسي الحديث، حيث تمثل مصالح فئات معينة من المجتمع وتسعى للتأثير على صنع القرار السياسي. تعمل هذه الجماعات من خلال مجموعة من الوسائل للتأثير على سياسات الحكومة، سواء كانت تتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية[1].

يرتبط دور جماعات الضغط بتنوع المصالح التي تمثلها، من خلال محاولة تحقيق أهداف معينة تساهم في تكريس سياساتها. وتعتمد الجماعات في هذا السياق على نظريات متعددة تفسر كيف ولماذا يتم تأثيرها على القرارات السياسية. بعض النظريات ترى أن جماعات الضغط ضرورية في الديمقراطيات، بينما يراها البعض الآخر أداة لتحقيق مصالح النخب[2].

في هذا المبحث، سنتناول مفهوم جماعات الضغط والمصلحة التي تمثلها، بالإضافة إلى استعراض أهم النظريات التي حاولت تفسير دور هذه الجماعات في صنع القرار السياسي، مع التركيز على أثر هذه النظريات في فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وخاصة في النظم الديمقراطية مثل النظام السياسي الأمريكي.

المطلب الأول:

مفهوم جماعات الضغط والمصلحة

تعد جماعات الضغط والمصلحة من أبرز الفواعل غير الرسمية في الأنظمة السياسية الحديثة، حيث تشكل جزء حيويا من المشهد السياسي والاجتماعي، وتسعى جاهدة للتأثير في السياسات العامة بما يخدم مصالحها الخاصة أو يعزز رؤاها الفكرية. وقد شهدت الدراسات السياسية تعددا في تعريف هذه الجماعات تبعا لاختلاف السياقات النظرية والعملية التي تناولتها.

---

[1] المركز الديمقراطي العربي، "جماعات الضغط والمصالح ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، نشر بتاريخ 2 ماي 2023، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://democraticac.de/?p=99338

[2] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، نشر بتاريخ 4 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط: https://fikercenter.com/2022/11/04/

الفرع الأول:

تعريف جماعات الضغط و المصلحة

يعد مفهوم جماعات الضغط والمصلحة من المفاهيم المحورية في تحليل الأنظمة السياسية الحديثة، خاصة في النظم الديمقراطية الغربية، حيث باتت هذه الجماعات لاعبا رئيسيا إلى جانب الدولة والأحزاب.

تعرف جماعات الضغط بأنها "تجمعات منظمة من الأفراد أو المؤسسات، تسعى للتأثير في السياسات العامة دون الترشح للمناصب السياسية، وذلك باستخدام أدوات و وسائل اتصال متعددة"[1]. فيما يعرفها البعض بأنها "قوى غير رسمية تمارس ضغطا مباشرا أو غير مباشر على صانعي القرار، بغرض توجيه السياسات أو منع إصدار قوانين لا تتوافق مع مصالحها"[2].

أما جماعات المصلحة، فهي تنظيمات تنشأ للدفاع عن مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية محددة، وقد تتقاطع أدوارها مع جماعات الضغط، لكن دون أن يكون التأثير السياسي هدفها المباشر في كل الأحوال.[3]

يشير بعض الباحثين إلى أن جماعات المصلحة تشمل طيفا أوسع، مثل النقابات المهنية، الجمعيات، الهيئات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، في حين أن جماعات الضغط تعد جزء من هذا الطيف، وتمثل المستوى الأكثر تنظيما وتأثيرا فيه[4].

بالتالي، يمكن القول بأن كل جماعة ضغط هي جماعة مصلحة، لكن العكس غير صحيح دائما، فبعض جماعات المصلحة قد تكتفي بالنشاط الاجتماعي أو الثقافي دون أن تسعى لتوجيه القرار السياسي.

الفرع الثاني:

خصائص جماعات الضغط والمصلحة

تتسم جماعات الضغط والمصلحة بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الفاعلين غير الرسميين في النظام السياسي. فهذه الجماعات لا تنشط بشكل عشوائي، وإنما تتحرك ضمن استراتيجيات مدروسة، وهياكل تنظيمية واضحة، تمكنها من التأثير الفعلي في صنع القرار السياسي.

---

[1] الصغير محمد، اللوبيات وجماعات الضغط في السياسة المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2019، ص28 .

[2] خليفة أحمد. "جماعات الضغط السياسي: المفهوم والوظيفة"، مجلة الفكر السياسي المعاصر، العدد 12، 2021، ص. 45.على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[3] عبد الغني هاجر،المجتمع المدني وجماعات المصلحة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 19.

[4] يوسف ندى. "تأثير جماعات الضغط في السياسات العامة"، المنتدى الدولي للسياسات العامة، المركز الديمقراطي العربي، 2022، ص14.

أولاً: التنظيم المؤسسي:

تعتمد جماعات الضغط على بنيات تنظيمية قوية، تتضمن قيادة مركزية، فرق مختصة بالعلاقات العامة، ومكاتب اتصال سياسي، ما يمنحها قدرة أكبر على التنسيق وفرض رؤيتها.[1]

ثانيًا :الطابع غير الانتخابي:

على عكس الأحزاب السياسية، فإن جماعات الضغط لا تسعى للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، بل تركز على التأثير في السياسات الحكومية من الخارج، مع المحافظة على استقلالها النسبي عن المؤسسات الرسمية.[2]

ثالثًا :تمثيل مصالح محددة:

غالبا ما تعبر هذه الجماعات عن مصالح فئة معينة من المجتمع (رجال أعمال، عمال، أقليات دينية أو عرقية)، ما يجعلها متحيزة في مطالبها، لكنها فعالة في الدفاع عن هذه المصالح عبر حملات الضغط والتواصل السياسي.[3]

رابعًا : الاعتماد على التمويل والوسائل الإعلامية:

تلجأ جماعات الضغط إلى استخدام أدوات إعلامية متنوعة، وتمويل حملات انتخابية أو حملات ضغط جماهيري، لكسب تأييد الرأي العام وصناع القرار، خاصة في الديمقراطيات الليبرالية.[4]

خامسًا :تنوع أساليب الضغط:

من أبرز أساليبها: اللقاءات المباشرة مع المسؤولين، تقديم دراسات وتقارير، دعم مرشحين متعاطفين، تنظيم مؤتمرات وورش، بل وحتى التهديد بسحب الدعم السياسي.[5]

سادسًا :الديناميكية والتخصص:

تتحرك جماعات الضغط وفق متغيرات البيئة السياسية، وتظهر قدرة على التكيف مع الحكومات المتعاقبة، كما تتخصص في قضايا دقيقة، ما يمنحها مصداقية ووزنا في النقاشات التشريعية.[6]

---

[1] يوسف ندى ،المرجع نفسه ، ص16

[2] خليفة أحمد. "جماعات الضغط السياسي: المفهوم والوظيفة"، المرجع السابق، ص. 47.

[3] الصغير محمد .اللوبيات وجماعات الضغط في السياسة المعاصرة، المرجع السابق، ص. 34.

[4] حمادي زينب. "دور جماعات الضغط في التأثير على القرار السياسي"، المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، العدد 17، 2023، ص. 21.

[5] عبد الغني هاجر .المجتمع المدني وجماعات المصلحة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 24.

[6] شريف خالد. "جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي"، الجزيرة نت، .2021 ، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizations/2014/10/

الفرع الثالث:

تصنيف جماعات الضغط والمصلحة

تتعدد أشكال جماعات الضغط والمصلحة بحسب طبيعة المصالح التي تمثلها، وبنية النظام السياسي والاجتماعي الذي تنشط فيه، إلا أنها تتقاطع غالبا في أهدافها المتعلقة بالتأثير في صناعة القرار العام. ويمكن تصنيف هذه الجماعات وفقا لعدة معايير، من أبرزها:

أولاً:جماعات المصالح الاقتصادية:

تشكل هذه الجماعات أحد أبرز الفاعلين في المشهد السياسي، حيث تمثل مصالح قطاعات اقتصادية مثل الشركات الكبرى، النقابات، أو جمعيات رجال الأعمال. وتمارس هذه الجماعات نفوذا كبيرا من خلال تمويل الحملات الانتخابية، والدفع بتشريعات تعزز مصالحها الاقتصادية المباشرة.[1]

ثانيًا :جماعات المصالح الاجتماعية:

تعنى هذه الجماعات بالدفاع عن قضايا تتعلق بالفئات الاجتماعية مثل النساء، الأقليات، ذوي الإعاقة، أو الشباب، وتسعى لتعديل السياسات بما يتماشى مع مطالب العدالة الاجتماعية والمساواة.[2]

ثالثًا :الجماعات العقائدية أو الدينية:

تركز على الدفاع عن مصالح جماعات دينية أو مذهبية معينة، وقد تمارس ضغطا باتجاه إصدار أو تعطيل قوانين تمس معتقداتها. وتعد من أكثر الجماعات حساسية نظرا لتقاطعها مع القيم الثقافية والهويات الدينية للمجتمعات.[3]

رابعًا :جماعات البيئة وحماية المستهلك:

برزت هذه الجماعات حديثا كفاعلين في مجال السياسات البيئية، الصحة العامة، وجودة المنتجات. وغالبا ما تلعب دور الرقيب على السياسات الصناعية والزراعية، وتدفع باتجاه استدامة الموارد وحماية حقوق المستهلك.[4]

---

[1] خليفةأحمد،"جماعات الضغط الاقتصادي: بين المصالح الوطنية والتأثيرات السلبية"، مجلة العلوم السياسية والاقتصادية، العدد 18، 2022، ص. 41.

[2] عبد القادر سمية، "دور جماعات الضغط الاجتماعية في التأثير على السياسات العامة"، المنتدى المغاربي للدراسات السياسية، جامعة الجزائر، 2023، ص. 36.

[3] الباز طارق، جماعات الضغط الديني وأثرها في السياسات التشريعية، منشورات المعهد العربي للديمقراطية، 2020، ص58.

[4] يوسف ندى، "جماعات البيئة وحماية المستهلك في الدول النامية"، مجلة الاستدامة البيئية، العدد 9، 2021، ص. 22.

خامسًا : جماعات المصلحة الأجنبية (اللوبيات الخارجية) :

وهي جماعات تمثل مصالح دول أو جهات أجنبية في دول الاستقبال، مثل جماعة الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة(الأيباك)، وتعد من أبرز الأشكال التي تثير الجدل في المجتمعات الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني:

نشأة وتطور جماعات الضغط

لم تكن جماعات الضغط ظاهرة طارئة أو مستحدثة في النظام السياسي، بل هي نتاج تطور تاريخي طويل ترافق مع تحولات بنيوية في مفهوم الدولة ودور الفرد داخلها. فمع بروز الدولة الحديثة، وتوسع المجال العام، وتطور وسائل التعبير والمشاركة، بدأ الأفراد والفئات الاجتماعية يشعرون بالحاجة إلى تنظيم مصالحهم والدفاع عنها في مواجهة السلطة المركزية. وهكذا تشكلت جماعات الضغط كتجسيد لمفهوم التمثيل غير الانتخابي، وأداة للتأثير غير المباشر في القرار السياسي. وقد تزامن هذا التطور مع نمو الرأسمالية، وظهور البرلمانات، وتكريس مبدأ حرية التعبير، مما جعل من جماعات الضغط أحد الفاعلين الأساسيين في الحقل السياسي المعاصر .[2]

الفرع الأول:

الجذور التاريخية لنشأة جماعات الضغط

يمكن إرجاع البدايات الأولى لجماعات الضغط إلى العصور الوسطى، من خلال النقابات الحرفية والتجمعات الدينية التي كانت تحاول التأثير على ملوك وأمراء أوروبا في قضايا تتعلق بالضرائب، والتشريعات المحلية، والدفاع عن امتيازاتها. غير أن الشكل المعاصر المنظم لهذه الجماعات بدأ في التشكل مع القرن الثامن عشر، خاصة في إنجلترا والولايات المتحدة، حيث ساهمت الصحافة الحرة، والنظام النيابي، وحق التظاهر، في تمكين الجماعات من تنظيم جهودها بشكل أكثر منهجية وفعالية .[3]

في الساحة الأمريكية، تعود أقدم الإشارات القانونية لجماعات الضغط إلى التعديل الأول للدستور الأميركي (1791)، الذي كفل حق المواطنين في تقديم العرائض والاحتجاجات، مما مهد لاحقا لنشوء

---

[1] منصور جمال. "اللوبيات الأجنبية في السياسة الأمريكية AIPAC :نموذجًا"، الجزيرة للدراسات، 2022. ، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2022/12/

[2] فهد محمد القحطاني، جماعات الضغط وأثرها في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الأبحاث السياسية، 2019، ص. 12، على الرابط : https://www.politicscenter.org/books/pressure_groups.pdf

[3] عمر عبد الله، تاريخ جماعات المصالح السياسية، دار الوعي العربي، القاهرة، 2020، ص. 33.

مجموعات منظمة تضغط على الكونغرس والبيت الأبيض لخدمة مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو دينية معينة[1].

الفرع الثاني:

تطور جماعات الضغط في النظم الديمقراطية الحديثة

شهد القرن التاسع عشر انتقال جماعات الضغط من مجرد حركات احتجاجية أو مهنية إلى مؤسسات منظمة لها طابع قانوني وهيكل تنظيمي ووسائل تأثير ممنهجة. فمع بروز الاقتصاد الصناعي، وظهور الشركات الكبرى، واحتدام التنافس السياسي، تحولت هذه الجماعات إلى أداة مؤثرة داخل الديمقراطيات الليبرالية، مستفيدة من الحريات العامة، والتعددية الحزبية، والانفتاح الإعلامي[2].

في الولايات المتحدة مثلا، تم سن قانون تنظيم اللوبيسنة 1946، الذي فرض على جماعات الضغط تسجيل أسمائها، والإعلان عن نشاطاتها، وتقديم تقارير دورية، ما جعلها جزء شرعيا ومعترفا به من المنظومة السياسية[3].هذا التطور القانوني لم يضعف نفوذ هذه الجماعات، بل جعله أكثر شفافية وقابلية للقياس، خاصة بعد تزايد اعتماد البرلمانيين والمشرعين على المعلومات والدراسات التي توفرها تلك الكيانات.

كما أن وسائل التأثير تطورت من اللقاءات الشخصية والمرافعات إلى تمويل الحملات الانتخابية، واستعمال وسائل الإعلام، وتأسيس مراكز أبحاث، والتغلغل في شبكات صناعة القرار[4].

الفرع الثالث:

العوامل المحفزة لانتشار جماعات الضغط

شهدت جماعات الضغط توسعا ملحوظا في العقود الأخيرة، لا سيما في الأنظمة الليبرالية والديمقراطية التي تسمح بتعدد الأصوات وتنوع المصالح. هذا الانتشار لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة

---

[1] علي زيدان، موسوعة النظم السياسية المقارنة، ط1، دار الأفق، بيروت، 2018، ص. 219.

[2] عبد الرحمن الزامل، جماعات الضغط والمجتمع المدني، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 42، العدد 3، 2021، ص. 54، على الرابط : https://journals.ksu.edu.kw/socstudies

[3] Ahmed Abdallah, Lobbying and TransparencyAct in U.S Congress, American Research Journal, Vol. 15, 2020, p. 5.

[4] عبد الحميد غزواني، أدوات التأثير السياسي في الديمقراطيات المعاصرة، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2022، ص. 88.

لتفاعل بين عوامل سياسية، اقتصادية، واجتماعية، ساهمت مجتمعة في تعظيم حضور هذه الجماعات في المشهد السياسي. وفيما يلي أبرز هذه العوامل:

أولًا: تعقّد الحياة السياسية والإدارية الحديثة

مع تعاظم دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المجالات، أصبحت عملية صناعة القرار أكثر تعقيدا، تتطلب معرفة تقنية ومعلومات متخصصة. وفي هذا السياق، وجدت جماعات الضغط منفذا هاما لتقديم نفسها كمصدر للخبرة والمعلومات لصانعي القرار، من خلال إعداد تقارير، وتقديم بيانات، وتنظيم جلسات استماع مع المختصين. لقد تحولت من مجرد أدوات ضغط إلى شركاء معلوماتيين في صياغة السياسات العامة، خاصةفي المجالات التقنية كالصحة، البيئة، الأمن السيبراني، وغيرها من القطاعات المتخصصة.[1]

ثانيًا: توسّع الأنظمة الديمقراطية التعددية

إن الانتشار المتزايد للأنظمة الديمقراطية، القائمة على تمثيل الشعب من خلال برلمانات منتخبة، قد خلق بيئة مؤسساتية ملائمة لنشاط جماعات الضغط. ففي ظل غلبة منطق التمثيل النيابي، أصبح للمشرعين سلطة بارزة في سن القوانين وتعديلها، مما دفع جماعات الضغط إلى توجيه جهودها نحو هذه الهيئات المنتخبة، عبر التواصل المباشر مع النواب، وتنظيم حملات دعائية، والتأثير في مشاريع القوانين[2].وهكذا، تحول النشاط الضاغط من مجرد ممارسة تقليدية تستهدف السلطة التنفيذية، إلى عملية أكثر تعقيدا تتطلب تكتيكات سياسية وشرعية داخل الفضاء البرلماني والإعلامي.

ثالثًا: ضعف الأحزاب السياسية التقليدية في تمثيل المصالح الفئوية

في العقود الأخيرة، واجهت الأحزاب السياسية التقليدية أزمة ثقة وتمثيل، نتيجة لعجزها عن احتواء كل المطالب الاجتماعية والفئوية، خصوصا تلك التي تخص الأقليات العرقية أو الدينية، أو قطاعات اقتصادية ضيقة كالصيادين، أو صغار الفلاحين، أو الصناعات الإبداعية. وقد أدى هذا القصور إلى ملء جماعات الضغط لهذا الفراغ، حيث أصبحت تمثل المصالح الدقيقة والمطالب الخاصة لتلك الفئات، بل وتتفاوض باسمها مع السلطات التنفيذية والتشريعية. إن جماعات الضغط هنا لا تعتبر منافسة للأحزاب بقدر ما تعد مكملة لها في تمثيل التعدد داخل المجتمع.[3]

---

[1] عبد القادر دباش، "جماعات الضغط في الأنظمة الديمقراطية: مدخل نظري"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 39، 2023، ص. 16

[2] إسماعيل خلف الله، جماعات الضغط وصنع القرار السياسي في الأنظمة الليبرالية، دار الفضيلة للنشر، القاهرة، 2021، ص. 87.

[3] أحمد صادق، "جماعات المصالح ودورها في الحياة السياسية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2022، ص. 55.

رابعًا: الثورة التكنولوجية والإعلامية

لقد أسهمت وسائل الإعلام الحديثة، وخاصة الإعلام الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي، في إعادة تشكيل استراتيجيات جماعات الضغط. فلم تعد هذه الجماعات مقتصرة على الضغط المباشر من خلال اللقاءات واللوبيات، بل صارت تمارس ما يسمى بالضغط غير المباشر عبر التأثير في الرأي العام، وتعبئته لصالح قضية أو ضد تشريع معين. وقد مكنت هذه الوسائل جماعات صغيرة من الوصول إلى جمهور واسع، والتأثير في صناع القرار من خلال الحشد الإعلامي، مما عزز من قوتها التفاوضية والتأثيرية. وهكذا، أصبحت المعركة التشريعية والإعلامية مترابطة، لا سيما في الأنظمة التي تتيح حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات[1].

إن جماعات الضغط لم تعد ظاهرة هامشية أو طارئة، بل أصبحت مكونا بنيويا في المشهد السياسي المعاصر، تعزز وجودها من خلال عوامل متعددة، أهمها تعقيد السياسات، والانفتاح الديمقراطي، وظهور تكنولوجيا الاتصال، فضلا عن تراجع الأدوار التمثيلية للأحزاب. وهي بذلك تعكس تحولات أعمق في آليات إنتاج القرار وصناعة الرأي العام داخل الدول الحديثة.

الفرع الرابع:

الخصوصية الأمريكية في تطور جماعات الضغط

تعد الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأكثر تطورا في ما يتعلق بجماعات الضغط، سواء من حيث عددها، أو تنوعها، أو تأثيرها في صناعة القرار. وقد ارتبط هذا التميز بعدة خصائص بنيوية وسياسية وثقافية جعلت من اللوبيات جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي الأمريكي، بل وأحد أعمدته الفاعلة. ومن أبرز هذه الخصوصيات ما يلي:

أولًا: الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لنشاط جماعات الضغط

منذ بدايات القرن العشرين، أولت الولايات المتحدة اهتماما واضحا بتنظيم جماعات الضغط، إذ كانت من أوائل الدول التي اعترفت بوجودها وأقرت إطارا قانونيا لضبط نشاطها. فقد صدر أول قانون فيدرالي ينظم عمل جماعات الضغط سنة 1946 تحت اسم "قانون تنظيم الضغط الفيدرالي " (FederalRegulation of Lobbying Act)، ثم تلاه تعديل مهم سنة 1995 تحت اسم "قانون الإفصاح عن جماعات الضغط(Lobbying DisclosureAct) "، وأتبع بعد ذلك بقانون

[1]عبد اللطيف مراد، الإعلام الرقمي وتحولات الفعل السياسي، دار الهدى، بيروت، 2020، ص. 104.

أكثر صرامة سنة 2007، تحت إدارة الرئيس جورج بوش الابن[1]. هذا التسلسل التشريعي مكن من دمج جماعات الضغط ضمن مؤسسات الدولة الحديثة، وأضفى على نشاطها طابعا شرعيا وشفافا، من خلال فرض الإفصاح عن التمويل والأنشطة والجهات المستهدفة.

ثانيًا: النظام السياسي الفيدرالي واللامركزي

إن الطابع الفيدرالي للنظام السياسي الأمريكي خلق فرصا متعددة لنشاط جماعات الضغط على مختلف المستويات: الفيدرالية، والولائية، والمحلية. فبدلا من التعامل مع مركز واحد للقرار، تتعامل هذه الجماعات مع شبكة واسعة من مراكز النفوذ، تشمل الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، والإدارات الحكومية، والمحاكم العليا، وحتى حكومات الولايات[2]. هذا التعدد سمحلجماعات الضغط من التغلغل في أكثر من مستوى، ومن ممارسة تأثيرها في مختلف مراحل التشريع والتنفيذ، وهو ما يفسر حجم الاستثمارات التي توجهها الشركات الكبرى والمنظمات الاجتماعية لجماعات الضغط.

ثالثًا: ثقافة سياسية تشجع المشاركة والتنظيم

إن الثقافة السياسية الأمريكية قائمة على فكرة الحرية في التنظيم والمشاركة السياسية، وهو ما يكرسه التعديل الأول من الدستور الأمريكي الذي يضمن حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحق توجيه العرائض للسلطات العامة. لذا، ينظر إلى جماعات الضغط كامتداد لحق المواطنين في الدفاع عن مصالحهم الجماعية أو الفردية، وليس كقوة تخريبية كما هو الحال في بعض الأنظمة السياسية الأخرى. بل إن الجامعات الأمريكية نفسها تدرس موضوع جماعات الضغط كجزء من المقررات السياسية، وتعتبرها إحدى أدوات التعبير الديمقراطي المتقدمة[3].

رابعًا: التمويل السياسي المشروع وارتباط المال بالسياسة

يعدالمال أحد العوامل الجوهرية التي تميز نشاط جماعات الضغط في الولايات المتحدة. فالقوانين الأمريكية، رغم سعيها للحد من المال الفاسد، تسمح بتمويل الحملات الانتخابية من قبل الأفراد والشركات، ما فتح الباب أمام ظهور ما يسمى بـ "لجان العمل السياسي (PACs) "و"اللجان الخارقة " (Super PACs)التي تجمع التبرعات لصالح مرشحين معينين أو سياسات محددة. هذه اللجان غالبا

[1] جيمس ثورنبير، اللوبي السياسي في أمريكا: التاريخ والآليات، ترجمة مركز دراسات الديمقراطية، بيروت، 2016، ص. 45

[2] عبد الرزاق قسوم، "الفيدرالية الأمريكية وتأثيرها في انتشار جماعات الضغط"، مجلة الفكر السياسي المعاصر، العدد 11، 2021، ص. 33.

[3] نزار بوصبع، الديمقراطية الأمريكية بين المثالية والواقع، دار الساقي، بيروت، 2020، ص. 88.

ما تكون امتدادا مؤسسيا لجماعات ضغط قوية، ما يمنحها نفوذا مباشرا في توجيه السياسات عبر التأثير في نتائج الانتخابات أو في أجندات الأحزاب[1].

خامسًا: الاحترافية والبنية المؤسسية المتقدمة

تتميز جماعات الضغط الأمريكية بمستوى عال من الاحترافية، حيث تشغلها شركات متخصصة، ومكاتب محاماة، ومراكز أبحاث، وخبراء علاقات عامة، مما يجعلها أقرب إلى صناعة سياسية قائمة بذاتها. هذه البنية المهنية والمؤسسية تنعكس في قدرتها على تحليل السياسات، وصياغة المقترحات القانونية، وتعبئة الرأي العام، واستغلال الإعلام الرقمي في حملات مدروسة، كما هو الحال مع جماعة الضغط المؤيدة لإسرائيل (الأيباك)التي تعد نموذجا متقدما في التأثير السياسي المنظم.[2]

إن تتبع نشأة وتطور جماعات الضغط أوضح أن هذه الكيانات ليست فقط جزء من المشهد السياسي، بل أحد أعمدته الحديثة. وقد استطاعت أن تتكيف مع تغيرات النظام العالمي، وأن تفرض نفسها كمصدر للمعلومة، والتمويل، والتأثير السياسي. ويبقى مدى فاعليتها مرتبطا بقدرتها على مراكمة النفوذ، وتوسيع شبكات التحالف، واستثمار الفضاءات الديمقراطية بطريقة عقلانية ومنهجية.

المطلب الثالث:

النظريات المفسرة لدور جماعات الضغط

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الأنظمة السياسية الحديثة، برزت جماعات الضغط كفاعل رئيسي في المشهد العام، لا سيما في الديمقراطيات الليبرالية التي تتسم بتعدد مراكز النفوذ، وحرية التنظيم والمشاركة. غير أن هذا الظهور لم يكن مجرد حادثة عرضية، بل نتاج تطورات بنيوية في طبيعة الدولة الحديثة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم، حاولت النظريات السياسية تقديم تفسيرات معمقة لسلوك هذه الجماعات، وآليات تأثيرها، وشكل علاقتها بالدولة والمجتمع. تختلف هذه التفسيرات وفق المنظور النظري المعتمد، إذ ترى بعض النظريات أن جماعات الضغط تلعب دورا ديمقراطيا وظيفيا، في حين تذهب أخرى إلى كونها أدوات نخبوية لإعادة إنتاج السيطرة.

[1] أحمد أبو النصر، "المال والسياسة في الولايات المتحدة: قراءة في النظام الانتخابي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 76، 2023، ص. 67.

[2] أنور خوجة، AIPAC"والنفوذ المزدوج في السياسة الأمريكية"، مجلة الشؤون الدولية، جامعة الجزائر، العدد 22، 2022، ص. 101

الفرع الأول:

النظرية التعددية(PluralismTheory)

ترتكز النظرية التعددية على قناعة أساسية بأن السلطة موزعة بين عدد من الجماعات، وأن التوازن الناتج عن تنافس هذه الجماعات هو ما يحقق الاستقرار والتمثيل السياسي الفعال. ويعزى هذا التصور إلى الفكر الليبرالي الذي يرى في التعددية الضمان الأساسي لمنع هيمنة طرف واحد على النظام السياسي. ووفقا لهذا المنظور، فإن جماعات الضغط تعدبمثابة قنوات شعبية، تربط بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وتسمح بإيصال المطالب والتعبير عن المصالح المتنوعة.[1]

يرى روبرت دال – أبرز منظري التعددية –أن الديمقراطية التعددية تفترض وجود تعدد مراكز السلطة، وأن لا أحد يحتكر النفوذ السياسي، ما يسمح بخلق نوع من التوازن السياسي العام. ويؤكد أن جماعات الضغط تساهم في هذا التوازن من خلال تنافسها وتضاربها، مما يقلص من خطر التسلط.[2]

لكن هذه النظرية لا تخلو من انتقادات؛ إذ يؤخذ عليها إغفالها للفوارق الطبقية والاقتصادية بين الجماعات، وهو ما يجعل بعض الجماعات أكثر قدرة على التأثير نظرا لما تمتلكه من موارد مالية، أو علاقات سياسية واسعة، أو قدرات إعلامية متقدمة.[3]

الفرع الثاني:

نظرية النخبة(Elite Theory)

تقدم هذه النظرية طرحا مناقضا للتعددية، وتفترض أن المجتمعات يحكمها في واقع الأمر أقلية صغيرة تحتكر القرار السياسي والاقتصادي والثقافي، وهي التي تشكل الجماعات الضاغطة الكبرى. نشأت هذه النظرية في بداية القرن العشرين، على يد مفكرين من أمثال باريتو(**Vilfredo Pareto**) و موسكا (**Gaetano Mosca**) وميشلز (**Robert Michels**) ، الذين أكدوا جميعا أن النخبة وليس الشعب هي من تصنع السياسات العامة.[4]

يرى هذا المنظور أن جماعات الضغط ليست أدوات ديمقراطية، بل واجهات تستخدم لإضفاء شرعية على نفوذ الأقوياء. وتظهر تجليات هذه النظرية بشكل واضح في النظام السياسي الأمريكي، حيث

[1] عبد القادر دباش، "جماعات الضغط في الأنظمة الديمقراطية: مدخل نظري"، المرجع السابق ، ص. 14.

[2] إبراهيم نصر الدين، النظريات السياسية المعاصرة: من التعددية إلى ما بعد الحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020، ص. 135.

[3] محمد شفيق غربال، مدخل إلى علم السياسة، دار الفارابي، بيروت، 2020، ص. 191.

[4] محمد شفيق غربال، المرجع نفسه، ص. 199.

ترتبط العديد من جماعات الضغط الكبرى بمصالح الشركات الكبرى، أو لوبيات السلاح، أو الصناعات الدوائية، ما يعيد إنتاج منطق السيطرة النخبوية.[1]

من الانتقادات الموجهة لهذا النموذج أنه قد يسرف في التعميم، ويتجاهل حالات واقعية تكون فيها جماعات ضغط صغيرة أو محلية قادرة على إحداث تأثير فعلي، ولو محدود.

الفرع الثالث:

نظرية الخيار العقلاني(Rational ChoiceTheory)

تعيد هذه النظرية تركيز التحليل نحو الأفراد بدل الجماعات أو المؤسسات، وتنظر إلى السلوك السياسي بما في ذلك الانخراط في جماعات الضغط على أنه ناتج عن قرارات عقلانية يتخذها الأفراد لتعظيم منافعهم الخاصة. وقد أسس مانكور أولسون لهذا التوجه من خلال كتابه الشهير "منطق العمل الجماعي"، حيث بين أن الأفراد لا يميلون بالضرورة إلى الانخراط في النشاط الجماعي، ما لم تقدم لهم حوافز مباشرة.[2]لهذا، تواجه جماعات الضغط تحديا في تحفيز الأفراد على الانضمام والمشاركة، خاصة في الملفات ذات الطابع العمومي مثل البيئة أو الحقوق المدنية، ما يفرض عليها تطوير استراتيجيات تحفيزية وتواصلية فعالة.

تكمن أهمية هذه النظرية في أنها تقدم أدوات تحليل دقيقة لفهم كيفية تشكل جماعات الضغط، ومبررات انضمام الأفراد إليها، وآليات اتخاذ القرار داخلها.

الفرع الرابع:

نظرية الدولة(State-CenteredTheory)

هذه النظريةترى أن الدولة ليست مجرد فضاء محايد تتنافس داخله الجماعات، بل هي فاعل سياسي نشط، له مصالحه واستراتيجياته، ويمكنه التأثير على طبيعة العلاقة مع جماعات الضغط، بل وتوجيهها أحيانا لخدمة أولوياته. وقد طورت هذه الرؤية خاصة من قبل منظرين ينتمون للمدرسة السوسيولوجية السياسية الأمريكية، مثل ثيداسكوكبول، التي دعت إلى إعادة الدولة إلى التحليل السياسي.[3]

[1] نضال القادري، اللوبي الإسرائيلي في أمريكا: من النفوذ إلى صناعة القرار، ط2، المركز العربي، بيروت، 2023، ص. 97.

[2] نضال القادري، المرجع نفسه، ص. 102.

[3] عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر السياسي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2018، ص. 221.

وفقا لهذا التصور، فإن العلاقة بين الدولة وجماعات الضغط ليست دائما صراعية أو تنافسية، بل قد تكون تعاونية أو توجيهية، تبعا للمرحلة السياسية، وطبيعة النظام السياسي، والظروف الدولية.

يتضح من خلال هذا العرض التعددي للنظريات أن فهم ظاهرة جماعات الضغط يقتضي تبني مقاربات متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المصالح، وتوزيع الموارد، والبنى السياسية والاجتماعية، وطبيعة النظام السياسي. ولا يمكن حصر الظاهرة في نموذج وحيد، بل لا بد من قراءة مرنة تجمع بين التفسير التعددي، والنقد النخبوي، والتحليل العقلاني، مع الانتباه إلى دور الدولة كلاعب مستقل ومؤثر.

المبحث الثاني:

آليات عمل جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي

تعد جماعات الضغط جزء أساسيا من النظام السياسي الأمريكي، حيث تساهم بشكل كبير في تشكيل السياسات العامة والقرارات السياسية. وفي الولايات المتحدة، لا تقتصر الأنشطة التي تقوم بها هذه الجماعات على مجرد تقديم المشورة أو التأثير على صناع القرار، بل تشمل مجموعة متنوعة من الآليات التي تساهم في ضمان تحقيق مصالحها. ويعكس ذلك الدور البارز الذي تلعبه في عملية صنع القرار السياسي، خصوصا في ما يتعلق بالسياسة الخارجية، حيث تؤثر في استراتيجيات الدولة وتوجهاتها على مستوى العالم.

المطلب الأول:

الوسائل القانونية التي تستخدمها جماعات الضغط

تستعمل جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي مجموعة من الوسائل القانونية التي تمكنها من التأثير على صناع القرار. هذه الوسائل تشمل تقديم التبرعات السياسية، وتنظيم الحملات الإعلامية، وتقديم البيانات والإحصائيات التي تدعم موقفها.

الفرع الأول:

التبرعات السياسية والضغط الانتخابي

يعد التبرع بالحملات الانتخابية أحد أبرز الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط للتأثير على السياسة الأمريكية. وفقًا لقانون الإصلاح الانتخابي الفيدرالي، يُسمح للجماعات بإرسال تبرعات مالية إلى الحملات الانتخابية للمرشحين الذين يتبنون سياسات تتماشى مع مصالحها. يمكن أن تكون هذه التبرعات قانونية طالما أنها تتماشى مع القوانين الخاصة بتحديد الحدود القصوى للتبرعات. في هذا

السياق، تساهم جماعات الضغط في ضمان فوز مرشحين بعينهم، مما يساهم في تحصيل فوائد سياسية ومالية في المستقبل[1].

يُظهر هذا تأثير جماعات الضغط في الانتخابات الأمريكية، خاصة في إطار تحالفاتها مع الحزبين الرئيسيين، الجمهوري والديمقراطي، حيث تسعى للحصول على مكاسب استراتيجية تتناسب مع أجندتها. وقد أظهرت الدراسات أن التبرعات الكبيرة من جماعات الضغط تؤدي إلى التأثير في سياسات الحكومات الأمريكية تجاه قضايا مثل الضرائب، الصحة، والتعليم، بل وأيضًا في السياسات الخارجية المتعلقة بأمن الدولة وعلاقاتها الدولية[2].

الفرع الثاني:

الحملات الإعلامية والتأثير على الرأي العام

من الوسائل الأخرى التي تستخدمها جماعات الضغط في أمريكا هي الحملات الإعلامية الهادفة إلى التأثير على الرأي العام. تستفيد هذه الجماعات من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة مثل الصحف، والتلفزيون، والإنترنت، لتنفيذ حملات دعائية تهدف إلى نشر أفكار ومواقف تدعم مصالحها. ومن خلال هذه الحملات، تسعى جماعات الضغط إلى تحفيز المواطنين على دعم قضاياها، مما يساهم في الضغط على صناع القرار لتبني سياسات متوافقة مع هذه المطالب.[3]

تعد الجماعات التي تدافع عن قضايا البيئة، مثل منظمة الدفاع عن البيئة(EnvironmentalDefenseFund)، من أبرز الأمثلة على استخدام الحملات الإعلامية للتأثير على السياسات الحكومية. تستخدم هذه الجماعات وسائل الإعلام لزيادة الوعي بشأن القضايا البيئية، مما يساهم في تشكيل السياسات البيئية على مستوى الدولة.[4]

[1] نزار بوصبع، الديمقراطية الأمريكية بين المثالية والواقع، المرجع السابق ، ص. 112.

[2] أحمد أبو النصر، "المال والسياسة في الولايات المتحدة: قراءة في النظام الانتخابي"، المرجع السابق ، ص70.

[3] ناهد نصر، جماعات الضغط والإعلام: التأثير المتبادل بين المصالح والنفوذ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص. 84.

[4] بشير الطيب، "الإعلام وجماعات المصالح في أمريكا: البيئة نموذجًا"، مجلة شؤون إعلامية، جامعة الجزائر 3، العدد 14، 2021، ص. 63.

المطلب الثاني:

وسائل التأثير المباشر وغير المباشر

إلى جانب الوسائل القانونية، تستخدم جماعات الضغط وسائل أخرى للتأثير المباشر وغير المباشر على صناع القرار. وفيما يلي بعض أبرز هذه الوسائل:

الفرع الأول:

التأثير المباشر عبر اللوبيين والمستشارين

يعد وجود اللوبيين من أهم أدوات التأثير المباشر في النظام السياسي الأمريكي. اللوبي هو فرد أو مجموعة من الأفراد الذين يتخصصون في التأثير على صناع القرار من خلال تزويدهم بالمعلومات، وشرح المواقف، وتقديم المشورة القانونية والاقتصادية بشأن قضايا معينة. في بعض الحالات، يعمل اللوبيون كمستشارين لرجال السياسة، مما يساعد في تشكيل المواقف السياسية بناء على مشورة جماعات الضغط[1].

غالبا ما يستعان باللوبيين من قبل الشركات الكبرى، والمنظمات الاقتصادية، والمجموعات الحقوقية، والدينية لتحقيق مصالحهم. على سبيل المثال، يستخدم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة تأثيره السياسي بشكل كبير من خلال اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (الأيباك)، التي تنظم لقاءات ومؤتمرات مع أعضاء الكونغرس والرؤساء، بهدف التأثير على السياسات الأمريكية تجاه إسرائيل[2].

الفرع الثاني:

التأثير غير المباشر عبر الشبكات الاجتماعية والتحالفات

تعمل بعض جماعات الضغط على التأثير غير المباشر من خلال بناء شبكات واسعة من التحالفات مع جماعات أخرى، سواء داخل أمريكا أو على المستوى الدولي. تعتمد هذه الشبكات على التعاون بين جماعات الضغط المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة، مثل قضايا حقوق الإنسان أو قضايا البيئة. هذه التحالفات تساعد جماعات الضغط على زيادة قوتها السياسية، وتوسيع نطاق تأثيرها[3].

---

[1] عبد الفتاح أبو مدين، اللوبيات السياسية وأثرها في القرار الأمريكي، المركز القومي للدراسات، القاهرة، 2020، ص. 91.

[2] محمد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار النفائس، بيروت، 2018، ص. 47.

[3] يوسف وهبة، جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021، ص137.

مثال على ذلك هو التحالف بين جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات البيئية، حيث تعمل هذه الجماعات معا لتشكيل سياسات بيئية تحترم حقوق الإنسان في الدول النامية[1].

المطلب الثالث:

دور جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية

تعد جماعات الضغط عنصرا حيويا في الحياة السياسية الأمريكية، ولا يقتصر دورها على التأثير في السياسة الداخلية، بل يمتد بشكل واضح إلى السياسة الخارجية. وقد أدى تعاظم نفوذ هذه الجماعات إلى صياغة توجهات الولايات المتحدة الخارجية، بما يتناسب مع مصالح قوى اجتماعية أو اقتصادية أو أيديولوجية معينة. وفي هذا الإطار، سنتناول دور جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال إبراز آلياتها ووسائلها ونماذج عملية عن تدخلاتها في هذا المجال.

الفرع الأول:

آليات تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر جماعات الضغط أحد الفواعل غير الرسمية الأكثر تأثيرا في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي، حيث تمثل هذه الجماعات مصالح فئوية داخلية، لكنها في كثير من الأحيان تعيد تشكيل أولويات الدولة في تعاملها مع الخارج. وتستعمل جماعات الضغط عدة آليات استراتيجية للتأثير على مسارات السياسة الخارجية، وذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أولًا: التأثير التشريعي

تسعى جماعات الضغط إلى التأثير على التشريعات الصادرة عن الكونغرس، من خلال تقديم مشاريع قوانين أو اقتراح تعديلات تصب في صالح الدولة أو الجهة التي تمثلها. ومن أبرز الأدوات المستخدمة في هذا المسار، التواصل الدائم مع أعضاء الكونغرس، تنظيم جلسات استماع، وتقديم تقارير تحليلية وبيانات إعلامية تؤطر المسائل الخارجية من زاوية مصلحة الجماعة.يعد اللوبي المؤيد لإسرائيل نموذجا حيا لهذا التأثير، إذ طالما دعم مشاريع قوانين تقيد المساعدات الأمريكية للفلسطينيين أو تفرض عقوبات على دول مثل إيران. وغالبا ما ترفق هذه التشريعات بتبريرات تتعلق بالأمن القومي أو حماية الحلفاء في الشرق الأوسط، لكنها في واقع الأمر تعبر عن أجندات ضيقة[2].

[1] أنور عبد الملك، تأثير جماعات المصالح والتحالفات عبر الوطنية، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، مركز الأهرام للدراسات،القاهرة،2018،ص65.

[2] عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص. 342.

ثانيًا: التأثير التنفيذي

لا يقتصر نفوذ جماعات الضغط على السلطة التشريعية، بل يتعداها إلى الجهاز التنفيذي، حيث تسعى إلى التأثير على قرارات الرئيس ووزارات الخارجية والدفاع من خلال تقديم الاستشارات أو تنظيم حملات ضغط منسقة. ويتم ذلك عادة عبر علاقات شخصية أو مؤسساتية تربطها بصناع القرار، كما تستفيد الجماعات من نفوذها الإعلامي والعلاقات التي بنتها داخل مراكز البحوث والمؤسسات الفكرية، التي تعد خزانات فكرية تغذي صانع القرار بالمضامين السياسية المناسبة.يظهر هذا بشكل واضح في فترة إدارة الرئيس جورج بوش الابن، حيث لعبت جماعات مثل "لجنة الطوارئ من أجل إسرائيل" و"معهد المشروع الأمريكي" دورا مباشرا في تبرير الحرب على العراق، بزعم حماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بينما كانت هذه السياسات تنسجم فعليا مع أجندات خارجية محددة.[1]

ثالثًا: التأثير الانتخابي

يعد التأثير الانتخابي من أكثر الأدوات حساسية وفعالية في يد جماعات الضغط. فهي لا تكتفي بتمويل الحملات الانتخابية، بل تمارس أيضا ضغوطا على المرشحين من خلال التهديد بحرمانهم من الدعم المالي أو الإعلامي إذا لم يلتزموا بأجنداتها. وفي المقابل، تكافئ المرشحين المتعاونين معها عبر تعبئة أصوات الناخبين لصالحهم، وتوفير تغطية إعلامية إيجابية.وتظهر تقارير لجنة الانتخابات الفيدرالية أن العديد من اللجان السياسية للعمل (PACs) التابعة لجماعات ضغط ، مثل الأيباك ، تخصص ملايين الدولارات سنويا لدعم مرشحين في مجلسي النواب والشيوخ، لضمان وجود أصوات داعمة في مراكز صنع القرار[2].

تمارس جماعات الضغط في الولايات المتحدة تأثيرا عميقا ومنظما على صناعة السياسة الخارجية من خلال آليات تشريعية، تنفيذية، وانتخابية. ويعود نجاحها في ذلك إلى البيئة السياسية الأمريكية المنفتحة، وتكريس مبدأ حرية التنظيم، إلى جانب الموارد المالية الهائلة التي تتيح لها ممارسة الضغط بطرق قانونية وممنهجة.هذه الآليات تمكن جماعات الضغط من فرض حضورها داخل دوائر صنع القرار، سواء بتقديم الدراسات والتقارير أو عن طريق التواصل المباشر مع صناع القرار.

[1] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص. 159.

[2] جون مايرز، "تأثير المال في السياسة الخارجية الأمريكية"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 184، 2011، ص. 88.

الفرع الثاني:

أهم ميادين تدخل جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب جماعات الضغط في الولايات المتحدة دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية، حيث لا يقتصر تدخلها على المسارات العامة أو الإجرائية، بل يمتد إلى ميادين استراتيجية تشكل جوهر التوجهات الأمريكية تجاه العالم. ويتضح أن هذه الجماعات لا تتحرك بشكل عشوائي، بل ضمن أجندات مدروسة، تخدم مصالح اقتصادية، أمنية، أو أيديولوجية. ويمكن حصر أهم هذه الميادين في النقاط الآتية:

أولًا: دعم الحلفاء الاستراتيجيين

يعد دعم الحلفاء من أبرز أوجه تدخل جماعات الضغط في السياسة الخارجية، خاصة في حالة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، التي تعد نموذجا كلاسيكيا لهذا النمط من التأثير. إذ تعمل جماعات مثل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيباك)على توجيه قرارات السياسة الخارجية لدعم إسرائيل سياسيا، اقتصاديا، وعسكريا، من خلال الدفع نحو تمرير قوانين لتعزيز المساعدات العسكرية، وتوسيع مظلة الحماية الأمريكية لها في المحافل الدولية، خصوصا في مجلس الأمن .وقد بلغ تأثير هذه الجماعات حدا جعل من الدعم غير المشروط لإسرائيل حاضر دائما في الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية الأمريكية، الأمر الذي يكشف مدى اختراق جماعات الضغط لصياغة التوجهات الخارجية الأمريكية حتى وإن تعارضت أحيانا مع مبدأ الحياد أو احترام القانون الدولي[1].

ثانيًا: التأثير على السياسة العقابية

تمارس جماعات الضغط تأثيرا ملحوظا على توجهات العقوبات الاقتصادية والسياسية التي تفرضها الولايات المتحدة على دول معينة. ويلاحظ أن هذه العقوبات لا تبنى دائما على تقييمات أخلاقية أو أمنية موضوعية، بل غالبا ما تكون نتاجا لضغوط جماعات محددة. من الأمثلة البارزة على ذلك، العقوبات المتكررة ضد إيران، التي غالبا ما كانت مدفوعة بتحالف جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، إلى جانب جماعات تمثل مصالح شركات نفطية أو صناعات دفاعية تخشى من الانفتاح على السوق الإيرانية.[2]كما تبين من خلال تقارير لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس أن مشروعات العقوبات

[1] محمد السماك، اللوبي الصهيوني وصناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص. 127.

[2] فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: نهاية لحظة الأحادية الأمريكية، ترجمة: زينة إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013، ص. 226.

كانت في كثير من الأحيان معدة سلفا بمساهمة مراكز بحثية مرتبطة بجماعات الضغط، ثم يتم الترويج لها إعلاميا وشعبيا قبل طرحها رسميا كتشريع.[1]

ثالثًا: التأثير في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية

تعد قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ميدانا حساسا تتدخل فيه جماعات الضغط تحت غطاء القيم الليبرالية، بينما تستخدمه كأداة ضغط لتبرير التدخل الخارجي الأمريكي في دول معينة، أو لفرض مخططات تخدم مصالح جيوسياسية. فقد دفعت جماعات ضغط مقربة من بعض الأنظمة أو الحركات إلى دعم تدخلات عسكرية أو فرض عقوبات ضد دول تتهم بانتهاك حقوق الإنسان، بينما تغض الطرف عن انتهاكات جسيمة في دول حليفة.[2]

كما يلاحظ أن جماعات مثل "هيومن رايتس ووتشHuman Rights Watch " أو "فريدم هاوسFreedom House "، رغم طابعها الحقوقي ، إلا أن العديد من تقاريرها يستخدم سياسيا من قبل جماعات ضغط لإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض الدول ، مثل فنزويلا، كوبا، أو سوريا. كما أن استخدام نشر الديمقراطية كذريعة لتبرير التدخل في العراق أو ليبيا يعد مثالا صارخا على تسييس الحقوق في خدمة مخططات ضغط داخلية وخارجية.[3]

مما سبق ، يتضح أن جماعات الضغط لا تتحرك فقط في الهامش، بل تعيد تشكيل سياسات أمريكا الخارجية وفق مصالح فئوية أو خارجية . و قد أصبح تدخلها في قضايا الحلفاء ، العقوبات، وحقوق الإنسان عنصرا أساسيا في تفسير التوجهات الأمريكية في العديد من الملفات العالمية.

المبحث الثالث:

أثر جماعات الضغط على صناعة القرار في السياسة الخارجية

تلعب جماعات الضغط دورا محوريا في توجيه السياسات الخارجية للدول، حيث تمثل هذه الجماعات مصالح فئات محددة وتسعى للتأثير في صناع القرار بما يخدم مخططاتها. في السياق الأمريكي، تبرز أهمية جماعات الضغط في التأثير على مخرجات السياسة الخارجية، خاصة بالنظر إلى الطبيعة التعددية للنظام

[1] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: محمد الجندي، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص. 221.

[2] عبد الحليم فضل الله، السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الهيمنة، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2008، ص. 173.

[3] صبحي غندور، أمريكا والمشرق العربي: صراع المصالح والأوهام، مركز الحوار العربي، واشنطن، 2006، ص. 88.

السياسي، الذي يتيح فرصا واسعة للتأثير غير الرسمي على مؤسسات الحكم. يتناول هذا المبحث كيف تمارس جماعات الضغط تأثيرها على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال استعراض وسائلها المختلفة، والعوامل المؤثرة على قوة تأثيرها، مع تقديم أمثلة تطبيقية توضيحية.

المطلب الأول:

وسائل تأثير جماعات الضغط على القرار الخارجي الأمريكي

تعد جماعات الضغط جزء لا يتجزأ من بنية النظام السياسي الأمريكي، إذ تتجاوز أدوارها مجرد التعبير عن مصالح ضيقة، لتتحول إلى فاعل رئيسي في توجيه القرار الخارجي. وتستمد هذه الجماعات قوتها من قدرتها على استخدام مجموعة من الوسائل المعقدة، التي تتكامل لتنتج في النهاية تأثيرا حقيقيا على صناع القرار، سواء في الكونغرس أو في البيت الأبيض أو حتى في مؤسسات الرأي العام والإعلام.

يمكن تصنيف أبرز وسائل تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية إلى ثلاث آليات رئيسية :التأثير التشريعي، والتأثير التنفيذي، والتأثير الانتخابي.

الفرع الأول:

التأثير التشريعي

يمثل التأثير على السلطة التشريعية الأمريكية المتمثلة في الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب إحدى أقوى وسائل التأثير التي تعتمد عليها جماعات الضغط. فهذه الجماعات تسعى إلى دفع المشرعين لتبني قوانين وقرارات تصب في مصلحة الجهات التي تمثلها، سواء عبر تمرير مساعدات عسكرية لحلفاء خارجيين، أو عبر سن تشريعات تقيد العلاقات مع دول معارضة للمصالح الأمريكية.

تتمثل أدوات هذا التأثير في إعداد مذكرات سياسية وتشريعية، وتقديم تقارير تحليلية لأعضاء الكونغرس، وتنظيم جلسات استماع مغلقة أو مفتوحة، فضلا عن إقامة علاقات شخصية قوية مع أعضاء لجان الخارجية والدفاع داخل الكونغرس.أبرز مثال على ذلك هو تمرير مشاريع قوانين تمنح إسرائيل مساعدات سنوية تبلغ أكثر من 3.8 مليار دولار، وهو ما يتم تحت تأثير مباشر من اللوبي المؤيد لإسرائيل وفي مقدّمته لجنة " الأيباك " .[1]

[1]عبد الله الأشعل، صناعة القرار في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2010، ص. 90.

الفرع الثاني:
التأثير التنفيذي

تركز جماعات الضغط كذلك على السلطة التنفيذية،ممثلة في الرئيس، ومستشاري الأمن القومي، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع. ويتخذ هذا التأثير عدة أشكال، منها تقديم مذكرات استراتيجية وتوصيات مباشرة، والمشاركة في لجان استشارية، وكذلك تمويل مراكز بحثية موالية تقدم رؤى تصب في مصلحة أجنداتها.كما أن عددا من أعضاء جماعات الضغط يعملون كمستشارين غير رسميين أو كمبعوثين دائمين في محيط كبار المسؤولين التنفيذيين. وتظهر هذه الديناميكية واضحة في كيفية توجيه مواقف الولايات المتحدة حيال قضايا مثل الملف النووي الإيراني، إذ كثيرا ما استندت القرارات التنفيذية إلى مواقف جرى تهيئتها مسبقا من قبل جماعات الضغط.[1]

الفرع الثالث:
التأثير الانتخابي

يعد التأثير الانتخابي أحد أكثر الوسائل المباشرة خطورة، حيث تستخدم جماعات الضغط التمويل السياسي كأداة لضمان ولاء المرشحين أو لحرمان المعارضين من الموارد الانتخابية. وتوفر هذه الجماعات تبرعات بملايين الدولارات لحملات المرشحين الذين يلتزمون بأجندتها، كما تهدد بسحب الدعم من أي سياسي يتخذ موقفا معارضا لها، حتى وإن كان ذلك الموقف يتماشى مع المصلحة العامة الأمريكية.
وتعمل لجان العمل السياسي (PACs) التابعة لجماعات الضغط على توجيه الموارد المالية وفق خريطة الولاءات السياسية، مما يجعل كثيرا من الساسة الأمريكيين عرضة لضغوط تمويلية واضحة، تؤثر على مواقفهم الخارجية. ويعد اللوبي المؤيد لإسرائيل من أنشط الكيانات في هذا الإطار، إذ غالبا ما تكافأ الشخصيات التي تتبنى موقفا داعما لإسرائيل بمساعدات انتخابية ضخمة، فيما يحاصر معارضوها بالتشهير الإعلامي و تضييق مصادر التمويل.[2]

من خلال هذه الوسائل الثلاث، تمارس جماعات الضغط تأثيرا مركبا وممنهجا على القرار الخارجي الأمريكي، مستخدمة أدوات المال، والمعلومات، والتحالفات السياسية، بشكل يجعلها أحيانا شريكا فعليا في صناعة السياسة الخارجية، وليس مجرد فاعل هامشي.وتكمن خطورة هذه الآليات في كونها لا تخضع لمساءلة ديمقراطية مباشرة، رغم قدرتها على توجيه قرارات قد تكون لها انعكاسات دولية كارثية،

[1] جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، المرجع السابق ، ص. 209.
[2] طارق فهمي، جماعات الضغط ودورها في صنع القرار الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، 2003، ص. 76.

كما حدث في العراق، وفلسطين، وإيران، وغيرها من بؤر التوتر التي تأثرت بالتوجيه الأيديولوجي والسياسي لهذه الجماعات.

المطلب الثاني:

العوامل المحددة لقوة تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية

لا تتحرك جماعات الضغط داخل فراغ سياسي، بل تمارس نشاطها ضمن بيئة معقدة ومتشابكة، تتأثر بعوامل متعددة تحدد مدى فعاليتها ونفوذها في توجيه القرار الخارجي الأمريكي. فبينما تمتلك بعض الجماعات قدرات هائلة تمكنها من فرض أجنداتها، تظل جماعات أخرى محدودة التأثير لأسباب تنظيمية أو موضوعية.

في هذا السياق، يمكن تحديد ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم في درجة تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية، وهي :قوة التنظيم الداخلي، وعمق العلاقة بمراكز القرار، وطبيعة القضايا التي تتبناها.

الفرع الأول:

قوة التنظيم الداخلي لجماعة الضغط

يمثل التنظيم الداخلي حجر الزاوية في قوة جماعة الضغط. فالجماعات التي تتمتع بهيكل تنظيمي متماسك، وقيادة موحدة، وتمويل ثابت، وقاعدة عضوية واسعة ومتنوعة، تكون أقدر على تنفيذ استراتيجيات الضغط بكفاءة ومرونة. هذا التنظيم الداخلي يسمح بتنسيق الجهود، وتوزيع الأدوار، وضمان الاستمرارية في التأثير، خاصة في القضايا طويلة الأمد.

يعد اللوبي المؤيد لإسرائيل وعلى رأسه اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (الأيباك) نموذجا واضحا لجماعة ضغط ذات تنظيم عالي الكفاءة، إذ تمتلك مكاتب في جميع الولايات الأمريكية، وتربطها شبكة تنسيق دقيقة مع آلاف المتطوعين والمناصرين في الكونغرس ووسائل الإعلام.[1]

يؤكد عدد من الباحثين أن غياب التنظيم الداخلي الجيد يجعل الجماعة عرضة للاختراق أو الفشل في كسب النفوذ السياسي، بغض النظر عن عدالة قضيتها أو شعبيتها الظاهرة.[2]

[1] محمد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الخارجية الأمريكية، دار النفائس، بيروت، 2004، ص. 73.

[2] طارق فهمي، المرجع السابق ، ص. 81.

الفرع الثاني :

علاقة الجماعة بمراكز القرار

يعد مدى اقتراب جماعة الضغط من مراكز صناعة القرار سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية من أبرز المحددات الفعلية لقوتها. فالجماعة التي تمتلك شبكات نفوذ داخل الحكومة والكونغرس، أو تحظى بمستشارين أو داعمين في مواقع مؤثرة، تكون أقدر على التأثير في السياسات المعلنة والسرية على السواء. وتبرز هذه الحقيقة في حالة جماعة الأيباك ، التي حافظت على علاقات وثيقة بكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، بل إن بعض قياديها يتم استشارتهم في وضع السياسات المتعلقة بالشرق الأوسط، لا سيما القضية الفلسطينية والملف الإيراني.[1]

في بعض الحالات، تشكل جماعات الضغط جزء غير رسمي من آليات صنع القرار، إذ تملي شروطا أو تحدد أولويات السياسة الخارجية وفقا لمصالحها الخاصة، لا سيما حين تكون هذه المصالح متوافقة أو قادرة على التوافق مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية العامة.[2]

الفرع الثالث:

حساسية القضايا المعالجة

تحدد طبيعة القضايا التي تتبناها جماعة الضغط مدى تجاوب النظام السياسي معها. فبعض القضايا تحظى بإجماع وطني قوي، مثل دعم إسرائيل كحليف استراتيجي، ما يجعل التأثير فيها أسهل وأكثر استجابة من جانب النخب السياسية.

في المقابل، فإن القضايا المثيرة للجدل مثل السياسات المرتبطة بالهجرة، أو المواقف من الأنظمة العربية الحليفة، أو التقارب مع دول كإيران وكوبا قد تواجه ممانعة داخلية أو صراعات حزبية وإعلامية، مما يحدمن فعالية الضغط أو يحوله إلى ساحة استقطاب سياسي.

قد لوحظ أن جماعات الضغط تحسن اختيار توقيت طرح قضاياها بحسب درجة حساسيتها السياسية والاجتماعية، ففي القضايا المتفق عليها تسعى إلى تعظيم المكاسب، بينما تتخذ موقفا تكتيكيا حذرا في القضايا الجدلية، أحيانا عبر العمل غير المباشر أو من خلال واجهات بحثية أو إعلامية.[3]

---

[1] عبد الله الأشعل، اللوبي الصهيوني وصنع القرار الأمريكي، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص. 92.

[2] يوسف إبراهيم، الدور السياسي للوبيات في أمريكا، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، 2005، ص. 45.

[3] محمد عويس، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: جماعات الضغط وصنع القرار، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 56، 2011، ص. 118.

تكشف هذه العوامل أن قوة جماعة الضغط لا ترتبط فقط بنيتها أو أهدافها، بل بقدرتها على التحرك بمرونة في محيط سياسي معقد ، و استغلال مواردها بأقصى قدر من الكفاءة . و هذا ما يفسر التباين في تأثير الجماعات المختلفة داخل الساحة الأمريكية، فبعضها بلغ درجة الشراكة في القرار، بينما لا تزال أخرى تكافح لكسب الاعتراف بوجودها.

المطلب الثالث:

أمثلة تطبيقية لتأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية

أصبحت جماعات الضغط جزء لا يتجزأ من البنية السياسية الأمريكية، تؤثر بشكل عميق في عملية اتخاذ القرار، خصوصا في ميدان السياسة الخارجية. وتعد دراسة النماذج التطبيقية لهذا التأثير ضرورية لفهم آليات اشتغال هذه الجماعات، وكيفية توجيهها لصناعة القرار بما يخدم مصالحها. يظهر الواقع السياسي الأمريكي أمثلة حية عن جماعات ضغط نجحت في توجيه القرارات الاستراتيجية الكبرى، سواء عبر التأثير على الكونغرس، أو على الرأي العام، أو من خلال الضغط المباشر على الإدارة التنفيذية.

الفرع الأول:

دور جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل(الأيباك)

تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) واحدة من أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وقد بنت نفوذها على مدى عقود من العمل المنظم، والتمويل السخي، والعلاقات الوثيقة بصناع القرار. فقد نجحت هذه الجماعة في ترسيخ سياسة أمريكية داعمة بلا شروط لإسرائيل، وذلك من خلال تمويل الحملات الانتخابية، وتقديم الدراسات والمقترحات لأعضاء الكونغرس، وتنظيم المؤتمرات السنوية التي يحضرها كبار المسؤولين، بما في ذلك الرؤساء.[1]

يمكن اعتبار قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2018 ذروة نجاحات هذه الجماعة، حيث كانت من أبرز القوى التي مارست ضغطا منظما لإقناع إدارة ترامب باتخاذ هذا القرار، رغم المعارضة الدولية الواسعة له.[2]كما تقوم الأيباك بصياغة مشروعات قوانين تدين التحركات الفلسطينية في الأمم

[1] نادية مصطفى، "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة: دراسة حالة"AIPAC ، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص. 144.

[2] محمد النعاس، "السياسة الأمريكية تجاه القدس: تحليل قرار نقل السفارة"، مجلة الباحث السياسي، العدد 33، 2019، ص. 103.

المتحدة، وتدفع نحو تجريم حركة المقاطعة BDS ، إضافة إلى الضغط المستمر لإقرار المساعدات السنوية لإسرائيل والتي تتجاوز 3.8 مليار دولار.[1]

الفرع الثاني:

جماعات الضغط النفطية وتأثيرها على سياسات الطاقة الخارجية

تلعب الشركات النفطية الكبرى مثل إكسون موبيل وشيفرون، عبر جماعات ضغطها الخاصة، دورا محوريا في التأثير على السياسات الأمريكية الخارجية، وخصوصا في الشرق الأوسط. فمن خلال تمويل الحملات الانتخابية، والضغط على لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، وإصدار تقارير أمن الطاقة، تدفع هذه الجماعات نحو تبني سياسات تضمن الاستقرار في الدول المنتجة للنفط، وتأمين طرق الإمداد العالمية.

لقد كانت الحرب على العراق سنة 2003 نموذجا صارخا لهذا التأثير، حيث تشير عدة دراسات إلى أن مصالح شركات النفط كان لها دور خفي ومؤثر في الحملة السياسية والإعلامية التي سبقت الغزو، بحجة تحرير العراق بينما كانت الأهداف الحقيقية مرتبطة بالسيطرة على الموارد.[2]

الفرع الثالث:

تأثير جماعات حقوق الإنسان على السياسات الدولية

على الرغم من أن جماعات الضغط الاقتصادية والسياسية تتمتع بتأثير أقوى، فإن منظمات حقوق الإنسان مثل "هيومنرايتسووتش" و"العفو الدولية "استطاعت في مناسبات عدة التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصا في ما يتعلق بفرض عقوبات أو قطع العلاقات مع دول متهمة بانتهاك حقوق الإنسان.

من الأمثلة البارزة قضية السودان في تسعينيات القرن العشرين، حيث مارست منظمات حقوقية ضغطا كبيرا على الإدارة الأمريكية بسبب ما وصفته بانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، مما أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على حكومة الخرطوم.[3]

---

[1] خالد عبد المجيد، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرار الأمريكي"، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2015، ص. 71.

[2] يوسف الشاهد، "أمن الطاقة وصناعة القرار الأمريكي: قراءة في تأثير الشركات النفطية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 25، 2021، ص 88.

[3] محمد الشريف، "دور المنظمات الحقوقية في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه السودان"، مجلة الشؤون الإفريقية، العدد 19، 2017، ص 55.

كما كان لهذه المنظمات دور في توجيه الموقف الأمريكي تجاه الصين فيما يتعلق بقمع مسلمي الإيغور، إذ مارست ضغوطا لتصنيف الإجراءات الصينية كإبادة جماعية، وهو ما دفع الكونغرس إلى إصدار تشريعات منددة بالسياسات الصينية ومقيدة للتعاون التكنولوجي معها.[1]

يتضح من خلال هذه الأمثلة أن جماعات الضغط ليست مجرد مؤسسات عابرة في المشهد السياسي الأمريكي، بل تعتبر فاعلا رئيسيا في صياغة السياسة الخارجية، سواء عبر أدوات مباشرة أو قنوات غير مباشرة.و قد أصبحت الأيباك ، وشركات النفط، ومنظمات حقوقالإنسان أدوات وظيفية تستخدم في توجيه القرار الخارجي بما يخدم مصالحها، مما يطرح تساؤلات عميقة حول مدى استقلالية القرار السياسي الأمريكي في ظل تغلغل جماعات الضغط.

خلصنا من خلال هذا الفصل إلى أن جماعات الضغط والمصلحة باتت تلعب دورا محوريا في التأثير على السياسات العامة، سواء عبر تقديم المصالح الخاصة لفئات معينة أو من خلال تكييف القرارات السياسية بما يخدم أجنداتها. وقد تعددت المفاهيم المرتبطة بهذه الجماعات وفقا لاختلاف السياقات النظرية والعملية، إلا أن جميعها يشير إلى وظيفتها في التأثير على مراكز القرار دون الاضطلاع بمسؤوليات رسمية مباشرة.

كما أبرزت النظريات المفسرة لدور جماعات الضغط، خاصة النظرية التعددية ونظرية النخبة، أن هذه الكيانات تشكل جزء لا يتجزأ من الديناميكية السياسية، حيث تسعى إلى التنافس على النفوذ داخل النظام السياسي. وقد تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية توفر بيئة خصبة لنشاط جماعات الضغط، بالنظر إلى طبيعة نظامها السياسي القائم على التعددية والانفتاح المؤسسي.

من خلال تتبع آليات عمل جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي، تأكد أن نجاح هذه الجماعات يعود إلى اعتمادها على وسائل متعددة كالتبرعات الانتخابية، الضغوط الإعلامية، والاتصالات المباشرة بصناع القرار. كما ظهر جليا أن تأثيرها على السياسة الخارجية يتجلى من خلال قدرتها على بلورة الرأي العام وصياغة أجندة أولويات صناع القرار، خصوصا في الملفات الحساسة مثل قضايا الشرق الأوسط.

[1] فاطمة الصادق، "الإيغور بين حقوق الإنسان والمصالح الأمريكية"، المركز العربي للبحوث، 2022، ص. 41.

تمهيدا لما سيتناوله الفصل الثاني، فإن التركيز سينصب على دراسة إحدى أبرز جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) ، وذلك من خلال التعرف على نشأتها، تطورها، هيكلها التنظيمي، ووسائل تأثيرها .

الفصل الثاني

لجنة الشؤون العامة الأمريكية

الإسرائيلية(الأيباك):النشأة والتطور والهيكلة

تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) واحدة من أكثر جماعات الضغط تأثيرا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بدعم إسرائيل وتعزيز العلاقات الاستراتيجية معها. وقد حازت الأيباك منذ نشأتها على موقع محوري ضمن النظام السياسي الأمريكي، مستفيدةً من بنية تنظيمية متماسكة، واستراتيجية ضغط متعددة الأبعاد، مكّنتها من النفاذ إلى صانعي القرار على أعلى المستويات.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على النشأة التاريخية والتطور التنظيمي لهذه اللجنة، مع تحليل هيكلها الداخلي ووسائلها المختلفة في التأثير السياسي. كما سنستعرض علاقتها الوثيقة بمؤسسات الحكم، سواء في الكونغرس أو الجهاز التنفيذي، فضلاً عن دورها في توجيه الرأي العام عبر وسائل الإعلام و مراكز الأبحاث. إن فهم الأيباك بوصفها نموذجا لجماعات الضغط الكبرى يتيح تفسير العديد من التوجهات السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وخصوصا تجاه القضية الفلسطينية .

يتوزع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة؛ يتناول أولها النشأة والتطور التنظيمي للأيباك ، بينما يخصص الثاني لدراسة الهيكل الداخلي ووسائل التأثير السياسي التي تعتمدها، ويعنى الثالث بتحليل طبيعة علاقتها بمؤسسات الحكم والكونغرس ووسائل الإعلام.

المبحث الأول:

النشأة التاريخية والتطور التنظيمي للأيباك

تعتبر نشأة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) ثمرة لتطور تاريخي وسياسي معقد شهدته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تزايد الاهتمام بتأمين الدعم الأمريكي لإسرائيل الناشئة. وقد تأسست اللجنة في مناخ سياسي وإيديولوجي مشحون، فعملت منذ بداياتها على ترسيخ علاقات قوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال التأثير المباشر على صناع القرار السياسي الأمريكي.

سنعالج في هذا المبحث الإطار التاريخي الذي أحاط بنشأة الأيباك ، ونستعرض أهم المراحل التي مرت بها في تطورها التنظيمي حتى أضحت واحدة من أقوى جماعات الضغط السياسي في الولايات المتحدة.

المطلب الأول:

النشأة التاريخية للأيباك

لم تكن نشأة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) مجرد تأسيس تنظيمي عفوي لجماعة ضغط، بل هي نتاج مسار تراكمي طويل لجملة من العوامل الدينية، والسياسية، والاستراتيجية، التي تفاعلت في الداخل الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ساهمت الظروف الدولية آنذاك، لا سيما الصراع العربي الإسرائيلي، وتزايد النفوذ اليهودي في أمريكا، في خلق بيئة خصبة لتبلور تنظيم قوي قادر على التأثير في القرار السياسي الأمريكي لصالح إسرائيل. وسعيالفهم هذا المسار، يستعرض هذا المطلب النشأة التاريخية للأيباك من خلال محورين: الخلفية التاريخية، ثم التأسيس الرسمي والهيكلي للجنة.

الفرع الأول:

الخلفية التاريخية لتأسيس الأيباك

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرا جوهريا في موقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، حيث أصبحت القطب المهيمن الجديد بعد تراجع القوى الاستعمارية التقليدية، وخاصة بريطانيا وفرنسا. وقد أدى هذا التحول إلى بروز توجه أمريكي واضح نحو دعم إسرائيل، انطلاقا من اعتبارات أخلاقية مرتبطة بالهولوكوست، واعتبارات جيوسياسية تتصل بالحرب الباردة وتنافس النفوذ مع الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط[1].في هذه الأثناء، بدأت الجالية اليهودية الأمريكية تلعب دورا أكثر تنظيما وفاعلية في الحياة السياسية الأمريكية، مدفوعة برغبة عميقة في ضمان الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني، الذي توّج بإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948. لكن العمل الدعائي والتمثيلي لهذه الجالية ظل في البداية محدودا ومبعثرا، إلى أن ظهرت الحاجة لتكوين هيكل منظم يتحدث باسم المصالح الإسرائيلية داخل الكونغرس الأمريكي.[2]

فقد لعب الإعلامي والسياسي الأمريكي من أصل يهودي، ناتان كينن(Isaiah L. Kenen) ، دورا مفصليا في هذه المرحلة، حيث أسس سنة 1951 "اللجنة الأمريكية الصهيونية للشؤون العامة " The American ZionistCommittee for Public Affairs -AZCPA، وهي

[1]عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق ، ص. 109

[2]أحمد يوسف، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في آليات النفوذ والتأثير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2004، ص. 45.

الكيان الأول الذي شكل نواة الأيباك لاحقا[1]. وكان كينن قد عمل سابقا مستشارا إعلاميا للبعثة الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة، مما أكسبه خبرة واطلاعا على آليات عمل السياسة الأمريكية من الداخل، وعلاقات مميزة مع العديد من الشخصيات المؤثرة.

ركزت اللجنة الناشئة في بداياتها على تقديم مذكرات إعلامية ومراسلات دورية للكونغرس تشرح من خلالها الموقف الإسرائيلي من القضايا الإقليمية، خاصة ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. كما سعت إلى بناء قاعدة دعم بين النواب الأمريكيين عبر التواصل الشخصي، وتقديم مواد سياسية تبرر المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل[2].

من الملفت، أن هذه اللجنة في بداياتها لم تكن تعرّف نفسها كجماعة ضغط بالمعنى الصريح، تجنبا لاتهامات الولاء المزدوج، بل كانت تروج لنفسها كجهة إعلامية وخدمة تحليلية لصناع القرار، و هو ما سمح لها بالعمل في الظل دون أن تثير حفيظة الرأي العام أو وسائل الإعلام الأمريكية آنذاك[3].

الفرع الثاني:

التأسيس الرسمي ونشأة الأيباك

في عام 1959، تحول الاسم الرسمي للجنة إلى لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) ، وهو ما شكل النقلة الأساسية من مجرد كيان دعائي إلى مؤسسة ضغط متكاملة تتمتع بهيكل تنظيمي واضح، وأهداف محددة، واستراتيجية طويلة الأمد. وقدظل ناتان كينن مديرا تنفيذيا للجنة حتى سنة 1974،حيث أسّس تقاليد مؤسساتية جعلت من الأيباك نموذجا يحتذى به في ميدان اللوبيات السياسية داخل الولايات المتحدة[4].

أولى سمات هذه المرحلة كانت اعتماد العمل المؤسسي بدل الطابع الشخصي في الضغط، من خلال إقامة مؤتمرات، وتنظيم زيارات للكونغرس، وجمع تبرعات ضخمة لمرشحي الحزبين ممن يلتزمون بدعم إسرائيل. كما ركزت اللجنة على إنتاج محتوى معرفي مؤثر، مثل نشر تقارير أمنية وسياسية توزع على دوائر القرار، وتنظيم حملات إعلامية تستبق أي نقد لسياسات إسرائيل[5].

---

[1] محمّد السماك، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص. 61.

[2] كمال الطويل، إسرائيل والولايات المتحدة: تحالف المصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 111.

[3] Stephen Walt and John Mearsheimer, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Farrar, Straus and Giroux, 2007, p. 15.

[4] خالد الدخيل، "اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية"، *مجلة آفاق المستقبل*، العدد 28، 2016، ص. 22.

[5] إيليوتأبرامز، "جماعات الضغط الإسرائيلية"، *السياسة الدولية*، العدد 152، صيف 2003، ص. 70.

جاء توسع نشاط الأيباك في سياق دولي مناسب، خصوصا خلال الحرب الباردة، حيث عملت على تسويق إسرائيل بوصفها القلعة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والرديف الطبيعي للمصالح الأمريكية في المنطقة في مواجهة المد القومي العربي المدعوم من الاتحاد السوفيتي. هذاالخطاب الاستراتيجي سمح للجنة بتوسيع نفوذها عبر مؤسسات صنع القرار الأمريكي، وصولا إلى الإدارات التنفيذية ، لاسيما وزارتي الخارجية و الدفاع[1].

ابتداءً من ثمانينات القرن العشرين، بدأت الأيباك تحصد نتائج تراكمية لجهودها، حيث أصبحت تعتبر من أقوى جماعات الضغط في البلاد، خصوصا بعد أن استطاعت تمرير عدد من مشاريع القوانين المهمة الداعمة لإسرائيل، كقانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقوانين حظر التعامل مع منظمات تعتبرها إسرائيل إرهابيةمثل حركة حماس أو حزب الله.[2]

يمكن القول إن النجاح التنظيمي الذي عرفته الأيباك يرجع إلى قدرتها الفائقة على التكيّف مع السياقات السياسية المتغيرة، وتقديم الدعم السياسي والمالي للمرشحين من مختلف الأطياف، فضلا عن حضورها المكثف داخل لجان الكونغرس التي تهتم بالسياسة الخارجية والدفاعية، ما جعلها لاعبا لا يمكن تجاوزه في تحديد ملامح السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عامة، والقضية الفلسطينية خاصة.

المطلب الثاني:

مراحل التطور التنظيمي للأيباك

لم يكن تطور الأيباك مجرد تحول كمي في أنشطتها أو توسعا في مواردها البشرية والمالية، بل كان نتاجا لمسار مؤسساتي مدروس، نقلها من مجرد لجنة صهيونية صغيرة في واشنطن إلى واحدة من أقوى جماعات الضغط وأكثرها تأثيرا في تاريخ السياسة الأمريكية. لقد شكلت التحولات الدولية، وتغير طبيعة العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية، والمشهد الداخلي الأمريكي، أرضية خصبة مكنت الأيباك من التكيف، وإعادة هيكلة نفسها على نحو استراتيجي عبر ثلاث مراحل رئيسية: البدايات التنظيمية، ثم مرحلة التوسع والاحترافية، فمرحلة النفوذ المؤسسي والتحول إلى قوة ضغط كبرى في مركز القرار الأمريكي.

[1]Robert Satloff, The United States and Israel: MutualInterests in a DangerousRegion, Washington Institute, 2000, p. 17.

[2]ستيفن والت، وجون ميرشايمر، المرجع السابق ، ص. 43.

الفرع الأول:

التطور التنظيمي المبكر للأيباك

تعود البدايات التنظيمية للأيباك إلى أوائل الخمسينات، حين بدأت اللجنة نشاطها تحت اسم "اللجنة الأمريكية الصهيونية للشؤون العامة (AZCPA) "بقيادة الصحفي والناشط اليهودي ناتان كينن . وكان هذا النشاط في حينه يقتصر على التنسيق الإعلامي ومخاطبة أعضاء الكونغرس الأمريكي ببيانات دورية تشرح وتدافع عن السياسات الإسرائيلية، لا سيما بعد إعلان قيام دولة إسرائيل سنة 1948[1]. اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على الجهود الفردية، وغياب الهيكل التنظيمي الصارم. لم تكن لدى اللجنة مكاتب إقليمية، ولا كوادر ثابتة في مختلف الولايات، بل كانت تعمل من مقر صغير في واشنطن وتدار بشبه تطوع. ومع ذلك، فإن هذه البداية وفرت قاعدة تأسيس صلبة، اعتمدت على علاقات كينن الشخصية داخل الكونغرس، وفعالية البيانات التي كانت تروج للخطاب الإسرائيلي كامتداد للمصالح الأمريكية في المنطقة[2].

شكلت هذه المرحلة أرضية هامة لتكوين شبكة أولية من المشرعين الأمريكيين الداعمين لإسرائيل، كما رسخت لدى القائمين على اللجنة قناعة محورية: أن الطريق إلى دعم إسرائيل يمر عبر العمل داخل مؤسسات القرار الأمريكي، وبالذات الكونغرس، وليس من خلال الحملات الإعلامية فحسب[3].

الفرع الثاني :

مرحلة التوسع والاحترافية التنظيمية (1970–1990)

دخلت الأيباك في عقد السبعينات مرحلة جديدة من التنظيم والتوسع، حيث بدأت تتحول تدريجيا من كيان إعلامي محدود إلى منظمة ضغط مهنية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. كان هذا التحول نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، والتي دفعت إسرائيل إلى المطالبة بمساعدات أمريكية عاجلة، ما فرض على الأيباك مضاعفة جهودها داخل الكونغرس[4].

[1] عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص. 111.

[2] أحمد يوسف، مرجع سابق، ص. 47.

[3] محمد السماك، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص. 66.

[4] كمال الطويل، مرجع سابق، ص. 122.

خلال هذه المرحلة، توسعت الأيباك إداريا وميدانيا، حيث أنشأت مكاتب إقليمية في مختلف الولايات، ووضعت نظاما داخليا يسمح بتوزيع الأدوار، وجمع التبرعات، وتنظيم المؤتمرات السنوية، التي أصبحت تدريجيا من أبرز الفعاليات السياسية في واشنطن[1].

من الناحية الاستراتيجية، تبنت الأيباك خطة عمل طويلة الأمد، تمثلت في دعم المرشحين السياسيين من الحزبين الديمقراطي والجمهوري ممن يبدون التزاما بمصالح إسرائيل. وقد تطور هذا الدعم إلى مساهمات مالية مباشرة وغير مباشرة في الحملات الانتخابية، مما عزز مكانة اللجنة لدى صناع القرار[2].

كما بدأت الأيباك في إعداد تقارير أمنية واقتصادية عالية الجودة، تحاكي لغة المؤسسات التشريعية الأمريكية، ما جعل منها مرجعا موثوقا للنواب واللجان المختصة في قضايا الشرق الأوسط. وقد ساهمت هذه الخطوة في ترسيخ مكانتها كفاعل معرفي، إلى جانب دورها السياسي، وهو ما اعتبر نقلة نوعية في عمل جماعات الضغط داخل النظام الأمريكي[3].

الفرع الثالث:

التحول إلى قوة ضغط رئيسية في السياسة الأمريكية (1990 –2024)

مع بداية التسعينات، تحولت الأيباك إلى قوة ضغط مؤسسية مركزية في السياسة الأمريكية، ليس فقط تجاه إسرائيل، بل أيضا في رسم معالم السياسات الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويرتبط هذا التحول بعدة تحولات محلية ودولية، من أبرزها نهاية الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقوة أحادية، بالإضافة إلى صعود تيارات المحافظين الجدد التي تبنت علنا العلاقة العضوية بين أمريكا وإسرائيل[4].

شهدت هذه المرحلة زيادة غير مسبوقة في الميزانية السنوية للأيباك ، التي فاقت 100 مليون دولار، وعدد الموظفين والمتعاونين الذي تخطى 300 شخص، إضافة إلى شبكة من المؤيدين والداعمين تتوزع في جميع الولايات الأمريكية.[5]

ومن أهم أدوات القوة التي بلورتها اللجنة في هذه المرحلة:

---

[1]أحمد العطار، "اللوبي الصهيوني في واشنطن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، 2004، ص. 45.

[2]ستيفن والت، وجون ميرشايمرمرجع سابق، ص. 52.

[3]Robert Satloff, The United States and Israel,Ibid , p 25.

[4]إياد علاوي، "اللوبي الإسرائيلي وأثره على السياسة الأمريكية"، الملف السياسي العربي، المركز العربي، 2018، ص. 89.

[5]طارق فريجات، "اللوبيات الأمريكية وتأثيرها في صناعة القرار"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، 2020، ص. 113.

أولًا : توسيع اللوبي على المستوى الشعبيعبرما يعرف بـ"AIPAC Campus Initiative" ، حيث يتم تجنيد الطلبة والناشطين الشباب في الجامعات الكبرى لتكوين جيل جديد من المؤيدين لإسرائيل داخل النخب المستقبلية.

ثانيًا :التحكم في أجندة التصويت في الكونغرس، من خلال إصدار بطاقات تصويت توضح للنواب موقف اللجنة من كل مشروع قانون، وتوجه الناخبين اليهود للتصويت وفق ذلك.

ثالثًا :العلاقات الوثيقة مع الإعلام، حيث تحرص الأيباك على تغذية الإعلام الأمريكي بمواقف محددة ومصادر جاهزة، ما يجعل تغطية القضايا الإسرائيلية–الفلسطينية منسجمة غالبا مع الرواية الإسرائيلية .[1]

بلغ نفوذ الأيباك ذروته في العقدين الأخيرين، خصوصا بعد نجاحها في تمرير مشاريع ضخمة لصالح إسرائيل، منها دعم منظومات القبة الحديدية، وفرض عقوبات على إيران، وعرقلة مساعي الاعتراف بدولة فلسطين في المؤسسات الدولية. ولم تكتف اللجنة بالتأثير في السياسة الخارجية فحسب، بل باتت عنصرا حاسما في تقييم أي مرشح رئاسي أمريكي بناء على موقفه من إسرائيل.[2]

المطلب الثالث:

علاقة الأيباك و تأثيرها في مؤسسات الحكم والكونغرس والإعلام

لا تقتصر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيباك) على تأثيرها داخل الأوساط السياسية فقط، بل تتمتع أيضا بعلاقات استراتيجية مع مؤسسات الحكم الأمريكية، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي والإعلام. ولقد كانت هذه العلاقات هي إحدى الركائز الأساسية لنجاح الأيباك في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل.

هذا المطلب سيبحث في الأبعاد المختلفة لهذه العلاقات وتأثيراتها، بدء من العلاقة الوثيقة التي تجمع الأيباك بالكونغرس الأمريكي، وصولا إلى دور الإعلام في تعزيز رسالتها وأهدافها السياسية. في هذا السياق، سنستعرض كيف أصبحت الأيباك قوة لا يمكن تجاهلها داخل دوائر صنع القرار في واشنطن، وكيف استغلت هذه العلاقات لضمان مصالح إسرائيل في السياسة الأمريكية.

[1] ناصر اللحام، AIPAC"والهيمنة على الإعلام الأمريكي"، القدس العربي، 15مارس 2021، ص. 4.

[2] عبد الله معروف، إسرائيل واللوبي الصهيوني: دراسة في بنية النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص. 133.

الفرع الأول:
علاقة الأيباك بالكونغرس الأمريكي

يعد الكونغرس الأمريكي الهدف الأول والأهم في استراتيجية الأيباك ، لما يتمتع به من سلطة تشريعية ومراقبة مباشرة على السياسة الخارجية والميزانية العسكرية، خاصة تلك الموجهة للدعم الخارجي، وعلى رأسها المساعدات السنوية لإسرائيل[1].

منذ سبعينيات القرن العشرين، رسخت الأيباك علاقتها بالكونغرس من خلال ما يُعرف بمذكرات التفاهم التشريعية التي ترسلها بانتظام إلى مكاتب النواب، وتوضح فيها موقفها من مشاريع القوانين المرتبطة بإسرائيل أو الشرق الأوسط، مع توفير نصوص جاهزة للمداخلات البرلمانية والخطابات[2].

وقد تطورت هذه العلاقة لتشمل:

أولاً :رصد دقيق لتوجهات كل عضو في الكونغرس، من خلال قاعدة بيانات تحليلية، تصنف النواب بناء على مواقفهم من القضايا الإسرائيلية.

ثانيًا : تقديم دعم انتخابي غير مباشر عبر تحفيز المتبرعين من أصدقاء الأيباك لضخ تمويلات لحملات النواب المؤيدين لإسرائيل[3].

ثالثًا :تنظيم زيارات ميدانية إلى إسرائيل لأعضاء الكونغرس الجدد، ضمن وفود رسمية، تسهم في توجيه رؤيتهم للصراع العربي–الإسرائيلي بما يخدم السردية الإسرائيلية[4].

وقد بلغت قوة الأيباك لحد أن بعض المراقبين وصفوا تصويت الكونغرس في القضايا المرتبطة بإسرائيل بأنه تحصيل حاصلوليس محل جدل، نتيجة لتأثير اللوبي على المواقف السياسية[5].

---

[1] أحمد يوسف ، مرجع سابق، ص. 60.

[2] محمد السماك، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص. 73.

[3] عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص. 131.

[4] عبد الله معروف، إسرائيل واللوبي الصهيوني: دراسة في بنية النفوذ، مرجع سابق، ص. 141.

[5] ستيفن والت، وجون ميرشايمر، مرجع سابق، ص. 67.

الفرع الثاني :
علاقة الأيباك بالإعلام الأمريكي

إلى جانب العمل داخل المؤسسات الرسمية، تدرك الأيباك تماما أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام الأمريكي وتوجيهه نحو دعم إسرائيل. ولهذا فقد اعتمدت، منذ سنوات، استراتيجية متقدمة للتأثير على الإعلاميين، والهيئات الإخبارية، والمحتوى المرئي والمقروء[1].

تشمل أبرز أدوات الأيباك في هذا المجال:

أولًا : برامج تدريب للصحفيين الشباب على كيفية تغطية النزاع في الشرق الأوسط، تنظم غالبا تحت غطاء أكاديميات إعلامية محايدة، لكنها مدعومة من جماعات موالية لإسرائيل.

ثانيًا :تقديم محتوى جاهز (Ready-to-Publish Content)للصحف والقنوات الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، مثل خطر حماس، أو البرنامج النووي الإيراني.

ثالثًا : الضغط الناعم على المؤسسات الإعلامية الكبرى مثلCNN ، وFox News، وNew York Times، من خلال علاقات مع المستثمرين ومجالس الإدارة، لضمان نقل أخبار تتماشى مع الرواية الإسرائيلية[2].

أظهرت دراسة أجراها مركز الأبحاث الإعلامية في جامعة هارفارد أن تغطية الإعلام الأمريكي للعدوان على غزة عام 2021 مالت بنسبة 78% إلى تبني الخطاب الإسرائيلي الرسمي، بينما تم تهميش وجهة النظر الفلسطينية بشكل كبير[3].

الفرع الثالث :
تأثيرالأيباك في مؤسسات الحكم الأمريكية

لم تقتصر علاقات الأيباك على الكونغرس والإعلام، بل امتدت لتشمل السلطة التنفيذية، وعلى رأسها البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وأجهزة الأمن القومي .وقد عملت اللجنة، منذ الثمانينات، على بناء شبكات تواصل داخل هذه المؤسسات، سواء من خلال التوظيف المباشر أو الضغط المؤسسي المستمر[4].

---

[1] إياد علاوي، المرجع السابق ، ص. 94.

[2] ناصر اللحام، المرجع السابق ، ص. 5.

[3] HMC (Harvard Media Center)،US Media Bias on Middle East Conflicts, Report No. 78, 2022, p. 12

[4] طارق فريجات، المرجع السابق ، ص. 116.

تقوم علاقة الأيباك بمؤسسات الحكم الأمريكية على ثلاث مستويات:

أولًا : التأثير المباشر :عبر لقاءات دورية مع مسؤولي الإدارة الأمريكية، وتقديم مذكرات تحليلية حول الأوضاع في الشرق الأوسط.

ثانيًا : التأثير غير المباشر :عبر تعيين شخصيات مؤيدة لإسرائيل في مناصب استراتيجية داخل البيت الأبيض، مثل مستشاري الأمن القومي أو مساعدي الخارجية للشؤون الشرق أوسطية.

ثالثًا : التبادل الوظيفي :ما يعرف بظاهرة الباب الدوار، حيث ينتقل الموظفون بين الأيباك ومناصب حكومية، ما يخلق شبكة مصالح مستدامة[1].

يلاحظ أن معظم الرؤساء الأمريكيين، منذ عهد ريجان إلى بايدن، كانوا حريصين على الحضور أو إرسال رسالة رسمية للمؤتمر السنوي للأيباك ، ما يعكس وزنها داخل البيت الأبيض. وقد وصف الرئيس السابق باراك أوباما العلاقة مع الأيباك بأنها "شراكة استراتيجية لا تقبل التراجع، رغم الخلافات الظرفية، في إشارة إلى خلافه معهم حول الاتفاق النووي مع إيران عام 2015، دون أن يتأثر دعم إسرائيل فعليا في عهده.[2]

في هذا المبحث، قمنا بتتبع نشأة وتطور لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) منذ تأسيسها في بداية الستينات، مرورا بمراحل نموها وتوسعها لتصبح واحدة من أقوى جماعات الضغط في السياسة الأمريكية. وقد تبين أن الأيباك قد بدأت كمنظمة تهدف إلى توثيق العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية، ولكنها سرعان ما تطورت لتؤثر بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بإسرائيل.

ساهمت الأيباك في تأسيس شبكة واسعة من العلاقات مع مختلف المؤسسات السياسية الأمريكية، بما في ذلك الكونغرس الأمريكي، مما مكنها من التأثير في العديد من التشريعات الهامة. كما برز دورها الفعال في التعامل مع التحديات التي فرضتها التحولات السياسية الداخلية والدولية، من خلال التكيف مع هذه التغيرات واستراتيجياتها المدروسة.

تطور الأيباك لم يكن ليكتمل دون فهم هيكلها التنظيمي وآلياتها الداخلية التي أتاح لها الحفاظ على قوتها وتأثيرها على المدى الطويل.

[1] رضوان زيادة، "شبكات النفوذ في واشنطن"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020، ص. 59.

[2] إياد حمادة، اللوبيات السياسية في واشنطن وتأثيرها على القرار الخارجي الأمريكي، دار الفكر، بيروت، 2020، ص. 104.

المبحث الثاني:

الهيكل التنظيمي ووسائل التأثير السياسي للأيباك

تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) من أبرز الكيانات التي تتسم بتنظيم محكم وقدرة هائلة على التأثير السياسي.ولفهم سر نجاحها في ترسيخ العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، لا بد من دراسة بنيتها الداخلية والوسائل الاستراتيجية التي تعتمدها للتأثير في صناعة القرار الأمريكي. سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين: نتناول في الأول البنية التنظيمية للأيباك ، وفي الثاني أدواتها وأساليبها في التأثير السياسي.

المطلب الأول:

الهيكل التنظيمي الداخلي للأيباك

لا يمكن فهم قوة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيباك) دون التعمق في بنيتها التنظيمية. فهذه اللجنة ليست مجرد جماعة ضغط تقليدية، بل هي كيان إداري معقد، يعمل وفق منطق مؤسسي احترافي، يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، والفعالية التنفيذية، والامتداد الأفقي والعمودي داخل المجتمع السياسي الأمريكي

الفرع الأول :

القيادة الإدارية والسياسية

تدار الأيباك وفق هيكل إداري يشبه ما هو معمول به في المؤسسات الكبرى متعددة الوظائف. وعلى رأس هذا الهيكل تأتي القيادة السياسية والإدارية العليا، التي تتمثل في:

أولًا :المدير التنفيذي :(ExecutiveDirector)وهو أعلى منصب إداري في اللجنة، يتمتع بصلاحيات واسعة في الإشراف على التخطيط والتنفيذ والتواصل مع النخب السياسية. ومن أبرز من شغلوا هذا المنصب :توماس داين (1980-1993) الذي نقل الأيباك إلى مرحلة التوسع، وهوارد كور (2000-2021) الذي رسّخ حضورها في الإدارة الأمريكية، قبل أن يخلفه هوارد كوهن[1].

[1]Howard Kohr, AIPAC Annual Report 2021, p. 4.

ثانيًا : مجلس الإدارة الوطني :(National Board of Directors)يتكون من شخصيات يهودية نافذة في مجالات الاقتصاد والسياسة، ويضع الاستراتيجية العامة للجنة، ويصادق على الميزانيات السنوية.[1]

ثالثًا : هيئة المستشارين :(Council of Advisors)وهي هيئة غير تنفيذية، تضم مسؤولين أمريكيين سابقين، ورجال أعمال كبار، وتعمل كمركز تفكيرداخل اللجنة.[2]

تعمل القيادة العليا بتناغم شديد، وتعد قراراتها ملزمة لباقي مستويات اللجنة، مما يعكس الطابع المركزي والدقيق لتسييرها، على خلاف الكثير من جماعات الضغط ذات الطبيعة الشبكية غير الرسمية.

الفرع الثاني:

اللجان الفرعية والمكاتب الإقليمية

إلى جانب القيادة المركزية، تعمل الأيباك عبر عشرات اللجان الفرعية والمكاتب الإقليمية التي تضمن تغلغلها في مختلف الولايات الأمريكية، وتعزز قدرتها على التواصل مع الناخبين والمنتخبين المحليين.[3]

أولًا: اللجان الوظيفية:تشمل أهمها:

-**لجنة الشؤون التشريعية**:تُتابع مشاريع القوانين في الكونغرس، وتعد تقارير تحليلية حول مدى توافقها مع المصالح الإسرائيلية.

- **لجنة العلاقات الخارجية** :تُشرف على التواصل مع السفارات، ومكاتب العلاقات الخارجية في واشنطن.

-**لجنة التعبئة الانتخابية** :مسؤولة عن تقييم المرشحين للكونغرس، وقياس مدى دعمهم لإسرائيل، وتوجيه التوصيات للمانحين.[4]

ثانيًا : المكاتب الإقليمية:تنتشر مكاتب الأيباك في أكثر من 18ولاية أمريكية رئيسية، منها نيويورك، كاليفورنيا، فلوريدا، وتكساس.تقوم هذه المكاتب بـ:

-تنظيم المؤتمرات المحلية، مثل "منتديات أصدقاء إسرائيل."

- إقامة علاقات مباشرة مع النواب المحليين.

- تحفيز الجاليات اليهودية على التفاعل السياسي.[1]

---

[1] محمد السماك، اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق ، ص. 90.

[2] عبد الله معروف، المرجع السابق ، ص. 145.

[3] أحمد يوسف، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص. 81.

[4] إياد حمادة، المرجع السابق ، ص. 132.

يعد هذا الانتشار الإقليمي أحد مفاتيح التأثير الانتخابي، إذ يمكن اللجنة من رصد ومتابعة القضايا المحلية التي قد تؤثر على مواقف النواب من القضايا الإسرائيلية.

الفرع الثالث :

التمويل والموارد البشرية

تعد الأيباك من أغنى جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وتمتلك موارد مالية وبشرية ضخمة تجعلها في مصاف المؤسسات السياسية الكبرى.[2]

أولًا: التمويلتحصل اللجنة على تمويلها من ثلاث مصادر رئيسية:

-**تبرعات فردية** :حيث تدير اللجنة قاعدة بيانات تضم أكثر من 100 ألف متبرع، معظمهم من رجال الأعمال الأمريكيين اليهود.

-**فعاليات التمويل السنوية** :وأشهرها المؤتمر السنوي في واشنطن، الذي يجمع أكثر من 18 ألف مشارك، ويدرّ ملايين الدولارات سنوي[3].

-**شراكات مؤسساتية** :مع منظمات مثل "الاتحاد اليهودي لأمريكا الشمالية" و"مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات."

تشير تقارير سنة 2022 إلى أن ميزانية الأيباك تجاوزت 130مليون دولار، ما يجعلها أكبر ممول للحملات الانتخابية المؤيدة لإسرائيل في التاريخ السياسي الأمريكي.[4]

ثانيًا: الموارد البشرية :توظف اللجنة أكثر من 400 موظف دائم ، بينهم خبراء قانون دولي، محللون سياسيون، وخبراء علاقات عامة.تعتمد كذلك على شبكة من المتطوعين النشطين، خاصة داخل الجامعات، عبر ما يعرف ببرنامج قادة المستقبل، الذي يدرب آلاف الطلاب على الدفاع عن إسرائيل في الأوساط الأكاديمية والإعلامية.[5]

يظهر هذا التنظيم الدقيق أن الأيباك لا تعتمد فقط على شبكات النفوذ، بل أيضا على الاستثمار في الرأسمال البشري والتكوين الإستراتيجي طويل الأمد.

---

[1]تقرير مركز الدراسات الأمريكية، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط"، جامعة جورجتاون، واشنطن، 2021، ص 22.

[2]رضوان زيادة، المرجع السابق ، ص. 77.

[3]AIPAC, "Policy Conference 2022", Official Press Release, على الرابط: https://www.aipac.org/news-hub/policy-conference-2022

[4]ناصر اللحام، "اللوبي الإسرائيلي وأسرار التمويل السياسي"، القدس العربي، مارس 2023، ص. 6.

[5]عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والهيمنة الأمريكية، دار الفكر، القاهرة، 2005، ص. 152.

المطلب الثاني:

وسائل التأثير السياسي للأيباك

تمكنت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) من ترسيخ مكانتها كواحدة من أكثر جماعات الضغط تأثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود ذلك بالأساس إلى فعاليتها في توظيف جملة من الوسائل السياسية والإعلامية والمالية لفرض أجندتها وتعزيز مصالح إسرائيل داخل مؤسسات الحكم الأمريكي. إن قدرة الأيباك على التأثير لا تعود فقط إلى خطابها أو شرعيتها السياسية، بل أيضا إلى استراتيجيات عملها المنهجية في تمويل السياسيين ، واستقطاب المشرعين ، وبناء علاقات عامة واسعة مدعومة بإعلام محترف . و يمكن تلخيص أبرز وسائل التأثير السياسي التي تعتمدها اللجنة فيما يلي:

الفرع الأول :

التمويل الانتخابي والدعم السياسي

تعد التمويلات السياسية من أبرز أدوات التأثير التي تعتمدها الأيباك .فرغم أنها كمنظمة غير ربحية لا تمنح تبرعات مالية مباشرة للمرشحين، فإنها تقوم بدور أساسي في توجيه وإرشاد أعضائها نحو دعم مرشحين معينين من خلال ما يعرف بـ اللجان السياسية للعمل(PACs) ، وهي كيانات مستقلة قانونا لكنها على صلة غير مباشرة بالأيباك وتعمل على تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين المؤيدين لإسرائيل[1].

إن العديد من المراقبين يرون أن الأيباك باتت تتحكم بشكل فعال في البيئة الانتخابية الأمريكية، إذ توظف شبكتها الواسعة من رجال الأعمال والمتبرعين لضمان وصول المرشحين الموالين لإسرائيل إلى مواقع النفوذ. هذا الدور لم يخف على بعض السياسيين الأمريكيين، حيث صرح السناتور بيرنيساندرز سنة 2020 أن " الأيباك تسعى إلى إسكات أي صوت ناقد لإسرائيل من خلال التهديد بالتمويل الانتخابي"[2].

[1] عبد الحميد زراقط، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة: آليات التأثير السياسي والإعلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2019، ص 137.

[2] مقابلة بيرنيساندرز مع شبكةNBC News ، مارس 2020، متاحة على موقع:NBC
https://www.nbcnews.com/politics/2020-election/sanders-says-aipac-provides-platform-bigotry-he-won-t-attend-n1141641

الفرع الثاني:

اللوبي داخل الكونغرس

يعد الضغط المباشر على الكونغرس الأمريكي أحد الأعمدة الجوهرية في استراتيجية الأيبـاك فمن خلال فريق من المحامين والمستشارين والسياسيين السابقين، تسعى اللجنة إلى التأثير على مشاريع القوانين ومواقف الأعضاء البرلمانيين، خصوصا في قضايا تتعلق بالمساعدات العسكرية لإسرائيل، والعقوبات على دول مثل إيران، ومكافحة حركات المقاومة الفلسطينية.

تحرص الأيبـاك سنويا على تنظيم مؤتمر السياسة العامة (Policy Conference) ، والذي يعتبر من أكبر التجمعات السياسية غير الحزبية في الولايات المتحدة. وخلال هذا المؤتمر، تتيح اللجنة لمؤيديها فرصة اللقاء المباشر بأعضاء الكونغرس وممثلي الإدارة الأمريكية، من أجل الضغط المباشر وتحديد الأولويات السياسية.وبحسب تقرير لمركز الدراسات الأمريكية بجامعة جورجتاون سنة 2021، فإن حوالي 90% من أعضاء الكونغرس شاركوا في مؤتمرات الأيباك خلال العقد الماضي، ما يعكس قوة الشبكة السياسية التي تبنيها اللجنة داخل المؤسسة التشريعية[1].

الفرع الثالث :

العلاقات العامة والإعلام

تولي الأيبـاك أهمية بالغة لقطاع العلاقات العامة والإعلام، باعتباره أحد ميادين المعركة الأساسية في توجيه الرأي العام وصناعة الصورة الذهنية. وتنشئ اللجنة شراكات مع عدد من وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى، إلى جانب تنظيمها لبرامج تدريب إعلاميين وسياسيين شبان على الدفاع عن إسرائيل ومواقفها في مختلف المنابر.

كما تستخدم اللجنة وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي لشن حملات إعلامية واسعة النطاق، لاسيما أثناء التصويت على قوانين تتعلق بإسرائيل، أو عند نشوب أزمات في الشرق الأوسط. وتسعى الأيبـاك إلى خلق خطاب متماسك ومؤثر في الرأي العام الأمريكي، من خلال تصوير إسرائيل كحليف ديمقراطي لا غنى عنه للولايات المتحدة .[2]

تظهر تجربة الأيبـاك أن الإعلام ليس فقط وسيلة للتأثير الخارجي، بل أيضا أداة للضغط الداخلي على صناع القرار عبر تهيئة المزاج الشعبي وتوجيه النقاشات الوطنية.

---

[1] تقرير مركز الدراسات الأمريكية، جامعة جورجتاون، "جماعات الضغط والقرار الخارجي الأمريكي"، 2021، ص 35.

[2] مُحَمَّد أبو رمان، "جماعات الضغط واللوبيات في السياسة الأمريكية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020، ص 112.

إن ما يميز الأيـبـاك عن غيرها من جماعات الضغط هو قدرتها على التناغم بين الوسائل السياسية والمالية والإعلامية في تنفيذ أهدافها، دون أن تصطدم بالضوابط القانونية التي تحكم عمل اللوبيات في واشنطن. وقد أثبتت تجربتها أن العمل المنظم والمتدرج، المدعوم بشبكة واسعة من العلاقات، كفيل بإحداث تأثير فعلي ومستدام في السياسة الخارجية للدولة الأقوى في العالم.

يمهد هذا التحليل للانتقال إلى دراسة كيفية توظيف هذه الأدوات التنظيمية والتأثيرية في بناء علاقات قوية مع مؤسسات الحكم الأمريكية، لا سيما الكونغرس والإعلام، وهو ما سيكون موضوع المبحث الثالث .

المبحث الثالث:

بناء النفوذ داخل مؤسسات الحكم والإعلام في الولايات المتحدة

تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) من أكثر جماعات الضغط تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية. لم تقتصر جهودها على التأثير في الكونغرس الأمريكي فقط، بل امتدت لتشمل هيئات حكومية أخرى ووسائل الإعلام. وسعت الأيـبـاك ، منذ تأسيسها، إلى تقوية علاقتها مع صانعي القرار الأمريكيين في كل مستويات الحكومة، بما في ذلك السلطة التنفيذية والكونغرس، بهدف ضمان دعم الولايات المتحدة الثابت لدولة إسرائيل في مختلف القضايا. من جهة أخرى، أدركت الأيـبـاك أهمية الإعلام في تشكيل الرأي العام، وسعت إلى استخدامه لتوجيه التوجهات السياسية الشعبية في اتجاه موائم لمصالحها.

في هذا المبحث، سيتم دراسة كيفية بناء الأيـبـاك لنفوذها داخل المؤسسات الأمريكية، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: الكونغرس، السلطة التنفيذية، والإعلام.

المطلب الأول:

بناء النفوذ داخل الكونغرس الأمريكي

تعد العلاقة بين الأيـبـاك والكونغرس الأمريكي من أهم المحاور التي تبني من خلالها هذه الجماعة نفوذها في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بإسرائيل. وقد طورت الأيـبـاك مجموعة من الآليات والاستراتيجيات المؤسسية التي تمكنها من تعزيز هذا النفوذ على مدى عقود من العمل المنهجي والمتواصل داخل أروقة السلطة التشريعية.

الفرع الأول:

استراتيجيات التأثير الانتخابي

تلجأ الأيبـاك إلى التأثير غير المباشر على الانتخابات التشريعية الأمريكية عبر توجيه أعضائها وداعميها نحو دعم مرشحين متعاطفين مع السياسات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن اللجنة لا تمول الحملات الانتخابية بصورة مباشرة بحكم أنها منظمة غير ربحية ، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من اللجان السياسية للعمل (PACs) التي تؤدي هذا الدور.

تشير تحليلات متعددة إلى أن المرشح الذي يتلقى دعما من الأيبـاك أو من شبكتها الممولة يحظى بفرص أكبر للنجاح الانتخابي، لاسيما في الولايات المتأرجحة أو ذات التأثير السياسي المرتفع. أصبح هذا النفوذ الانتخابي سببا في حرص العديد من أعضاء الكونغرس على إظهار ولائهم ودعمهم لسياسات إسرائيل، خشية فقدان هذا الدعم الحيوي خلال الانتخابات القادمة .[1]

الفرع الثاني:

تنظيم المؤتمرات واللقاءات التشريعية

تقيم الأيبـاك سنويا مؤتمرات سياسية كبرى تعرف بـ AIPAC Policy Conference، تنظم عادة في العاصمة واشنطن، ويحضرها الآلاف من النشطاء، والمسؤولين، وأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين. وتهدف هذه المؤتمرات إلى توجيه الرسائل السياسية الكبرى، وإبراز القضايا ذات الأولوية لدى اللوبي الإسرائيلي، وتوثيق العلاقات مع المشرعين الجدد والقدامى.

من خلال اللقاءات التشريعية المنظمة، تقوم الأيبـاك بتحديد جدول أعمالها السياسي الذي يتم تسويقه لاحقا داخل الكونغرس على شكل مشاريع قوانين أو قرارات دعم لإسرائيل، سواء في الملفات الأمنية أو الاقتصادية أو العسكرية[2].

الفرع الثالث:

إعداد الملفات السياسية وتقديم المعلومات للنواب

تلعب الأيبـاك دورا مركزيا في صياغة وإعداد الملفات السياسية المتخصصة التي تقدم لأعضاء الكونغرس، وتستخدم هذه الملفات كمرجع موثوق لصياغة المواقف الرسمية والتصريحات الإعلامية

[1] عبد الحميد زراقط، المرجع السابق ، ص 142–145.

[2] AIPAC Press Release, "Policy Conference 2022"، AIPAC الموقع الرسمي لـ www.aipac.org، تاريخ الاطلاع: 24 أبريل 2025

والتصويت على مشاريع القوانين. وتصاغ هذه الوثائق بلغة مؤسسية مدروسة تجمع بين التحليل السياسي، والبعد الأمني، والمصالح الأمريكية–الإسرائيلية المشتركة، ما يجعلها أداة تأثير ذكية تتجاوز مجرد الضغط العلني لتصل إلى صناعة القناعات الداخلية لدى صناع القرار .[1]

من خلال هذه الوثائق، تسعى الأيبـاك إلى توجيه أجندة السياسة الخارجية، وضمان تصويت النواب على قرارات داعمة لإسرائيل، بل وتروج أحيانا لعقوبات على دول تعتبر معادية للمصالح الإسرائيلية، كما حدث في مشاريع العقوبات على إيران أو دعم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[2].

المطلب الثاني:

بناء النفوذ داخل السلطة التنفيذية

إلى جانب تغلغلها داخل الكونغرس، أدركت الأيبـاك مبكرا أن ترسيخ النفوذ داخل السلطة التنفيذية الأمريكية بدءً من البيت الأبيض ومرورا بوزارات الخارجية والدفاع ووصولا إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية يعد أحد أهم مفاتيح التأثير في صناعة القرار الأمريكي تجاه إسرائيل والشرق الأوسط. وقد اعتمدت اللجنة استراتيجية طويلة المدى تقوم على تأهيل وتوظيف وتوجيه النخب المؤيدة لإسرائيل، إضافة إلى التأثير غير المباشر عبر مراكز الفكر والأبحاث التي تلعب دور العقل الخلفي لصانع القرار.

الفرع الأول :

توظيف النخبة المؤيدة في المناصب العليا

تعتمد الأيبـاك في هذا الجانب على شبكة واسعة من الكوادر السياسية والأكاديمية ورجال الأعمال الذين أمضوا سنوات في دعم إسرائيل داخل الجامعات والهيئات العامة. وبمجرد وصول هؤلاء إلى المناصب التنفيذية سواء في الإدارات الديمقراطية أو الجمهورية يصبحون أدوات فاعلة لنقل الرؤية الإسرائيلية إلى قلب القرار الأمريكي.

من بين أبرز النماذج التاريخية التي تعكس هذا التوجه، تولي عدد من كبار المستشارين في البيت الأبيض، مثل دينيس روس(Dennis Ross) ، مهام دبلوماسية بارزة في الشرق الأوسط، حيث لعب دورا محوريا في الملفات المتعلقة بالصراع العربي–الإسرائيلي، مع انحياز واضح للموقف الإسرائيلي في تحليلاته وقراراته.[3]

---

[1] محمد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص 119–121.

[2] مركز الدراسات الأمريكية – جامعة جورجتاون، المرجع السابق ، ص 17.

[3] عبد الحميد زراقط، المرجع السابق ، ص 156.

كما أن الأيـبـاك تدعم، عبر شبكاتها، صعود شخصيات محسوبة على التيار المؤيد لإسرائيل، مثل جارد كوشنر، مستشار وصهر الرئيس دونالد ترامب، والذي أشرف مباشرة على صفقة القرنواتفاقيات التطبيع، وكان يحضر بانتظام فعاليات نظمتها شخصيات على صلة وثيقة بالأيـبـاك.[1]

الفرع الثاني:

التأثير عبر جماعات الفكر ومراكز الدراسات

تُعد مراكز الدراسات و الفكر مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (The Washington Institute for Near East Policy) و مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) من أبرز القنوات غير الرسمية التي تعتمد عليها الأيـبـاك لتشكيل خطاب النخبة السياسية والإعلامية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط. وتتمثل العلاقة هنا في التمويل، والتدريب، واستضافة الشخصيات المؤثرة التي تنتج تحليلات وسياسات تخدم المصالح الإسرائيلية[2].

يشير بعض المحللين إلى أن الأيـبـاك تؤسس المعرفة السياسية عبر هذه المراكز، فتبدو وجهات نظرها كما لو كانت نتاجا أكاديميا موضوعيا، بينما هي في الأصل موجهة ومحددة بدقة.[3]

الفرع الثالث:

التشبيك مع موظفي الإدارة المتعاطفين

من أكثر أدوات الأيـبـاك فاعلية ما يعرف بـ "استراتيجية البذور الطويلة"، وهي آلية تقوم على توظيف طلاب جامعيين في برامج تدريبية داخل واشنطن، ثم إدماجهم لاحقا في إدارات الدولة المختلفة، خاصة في وزارة الخارجية أو مراكز الاتصال في البيت الأبيض.

غالبا ما يشجع هؤلاء المتدربون على تبني خطاب الأيـبـاك والدفاع عن المصالح الإسرائيلية كجزء من هويتهم المهنية. ومع مرور الزمن، يصبح هؤلاء المتعاطفون قنوات طبيعية لتسريب وتنسيق السياسات، أو لتسهيل دخول الأيـبـاك إلى غرف القرار التنفيذي[4].

---

[1] محمد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص 130.

[2] تقرير مركز الجزيرة للدراسات، جماعات الضغط في أمريكا: الديناميات والتأثيرات السياسية، 2020، علىالرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2020/04/

[3] مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، دور جماعات الضغط اليهودي في صنع القرار الأمريكي، تقرير 2019، ص 21–22.

[4] مركز الدراسات الأمريكية – جامعة جورجتاون، المرجع السابق ، ص 22.

المطلب الثالث:

بناء النفوذ داخل الإعلام الأمريكي

أدركت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) أهمية الإعلام كوسيلة مركزية لصناعة الوعي وتوجيه الرأي العام الأمريكي، بما يخدم مصالح إسرائيل ويهمش القضية الفلسطينية والعربية. وقد شكل التحكم في الخطاب الإعلامي ركيزة استراتيجية في عمل اللوبي المؤيد لإسرائيل، من خلال دعم الإعلاميين المتعاطفين، وممارسة الضغوط على المؤسسات، وخلق بدائل إعلامية تكرس الرؤية الصهيونية . ويمكن تفصيل ذلك في العناصر التالية:

الفرع الأول:

دعم الصحفيين والإعلاميين المؤيدين

تسعى الأيـبـاك بشكل منهجي إلى تأهيل وتكريس إعلاميين وصحفيين يناصرون الرؤية الإسرائيلية، عبر استضافتهم في برامج تدريبية وزيارات إلى إسرائيل، وتوفير فرص احتكاك مع النخب السياسية والإعلامية الصهيونية. ويتم اختيار هؤلاء الإعلاميين غالبا من وسائل إعلام مرموقة، مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز، ثم يعاد إدماجهم داخل بيئة العمل الإعلامي الأمريكية كمروجين ضمنيين للموقف الإسرائيلي.

تشير دراسات عدة إلى أن الأيـبـاك ومنظمات أخرى متحالفة معها، مثل لجنة مكافحة التشهير (ADL) و"المنظمة الصهيونية الأمريكية"، تدير سنويا برامج رحلات المعرفة التي تمول زيارات صحفيين ومؤثرين أمريكيين إلى إسرائيل، حيث يقدَّم لهم السرد الرسمي الإسرائيلي فقط بشأن القضايا الحساسة كغزة والاستيطان والقدس[1].

وفق تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، فإن هذه المبادرات تسهم في صياغة سردية إعلامية متعاطفة مع إسرائيل داخل الصحافة الأمريكية، وتُفرز نخبة إعلامية إسرائيلية الهوى، تُسهم في رسم الرأي العام وتشويه صورة العرب والمسلمين.[2]

[1] محمد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص 142.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، الإعلام واللوبيات في الولايات المتحدة: أدوات التأثير وصناعة السياسات، تقرير 2021. على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar

الفرع الثاني :

الضغط على المؤسسات الإعلامية

لا تكتفي الأيـبـاك بالدعم الناعم، بل تلجأ في حالات كثيرة إلى أساليب الضغط والتهديد الاقتصادي والسياسي ضد المؤسسات الإعلامية التي تخرج عن الخط التحريري الموالي لإسرائيل. وتتمثل هذه الأساليب في حملات منظمة لسحب الإعلانات، أو الضغط على المعلنين والرعاة، أو التهديد بحملات تشويه ضد الإعلاميين المستقلين أو القنوات المنتقدة لإسرائيل.

فعلى سبيل المثال، تعرّضت قناة CNNفي أكثر من مناسبة لهجوم من قبل لوبيات مؤيدة لإسرائيل، عندما سمحت ببث تقارير تنتقد الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية[1]. وقد أشار الإعلامي الأمريكي المعروف كريس هيدجز (Chris Hedges) إلى أن "الصحفي الذي ينتقد إسرائيل في الإعلام الأمريكي، يغامر بمهنته"[2].

كما تمارس هذه الجماعات ضغطا على المؤسسات الأكاديمية التي تدير وسائل إعلام جامعية، إذ يحذر بعض الأكاديميين من أن نشر رأي مخالف لتوجه الأيـبـاك يمكن أن يؤدي إلى تجميد التمويلات أو فقدان الوظيفة، كما حدث في عدة جامعات مثل هارفارد وكولومبيا[3].

الفرع الثالث:

إنشاء مؤسسات إعلامية موازية

في مواجهة المؤسسات الإعلامية التقليدية التي قد تبدي أحيانا شيئ من التوازن، سعت الأيـبـاك وحلفاؤها إلى تأسيس وسائل إعلام خاصة ومراكز إنتاج إعلامي موالية بالكامل للرؤية الإسرائيلية .ومن أبرز هذه المؤسسات:

أولًا : موقعHonestReportingيهدف إلى مراقبة وتفنيد التغطيات التي توصف بأنها معادية لإسرائيل في الإعلام الدولي، ويرسل تقارير توجيهية لمناصري إسرائيل للتفاعل مع تلك المواد.

ثانيًا :شبكةJNS – Jewish News Syndicate : وكالة أنباء إلكترونية تأسست بدعم من رجال أعمال مرتبطين باللوبي الإسرائيلي، وتنشر محتوى مؤيدا لإسرائيل، وتصدر تقارير تستخدم في الضغط على الإعلاميين.

---

[1]عبد الحميد زراقط، المرجع السابق ، ص 179.

[2]Chris Hedges, War Is a Force That Gives Us Meaning, PublicAffairs, 2003. ("نقله إلى العربية: "الحرب تعطينا معنى)

[3]تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن، المرجع السابق ، ص 24.

ثالثًا :منصات رقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، تديرها منظمات مثل الأيـبـاك و StandWithUs، تعمل على نشر محتوى مرئي ومكتوب يستهدف الشباب ويصور إسرائيل كواحة ديمقراطية .[1]

تهدف هذه المنصات إلى التأثير في الأجيال الجديدة من الأمريكيين، وكسر أي تعاطف محتمل مع القضية الفلسطينية عبر تسويق مضاد مستمر، مع دعم تقني وتمويلي ضخم.

من خلال استراتيجيات معقدة وفعالة، استطاعت الأيـبـاك أن تضمن نفوذها الكبير داخل مختلف مؤسسات الحكم والإعلام في الولايات المتحدة.لقد استغلت تداخلا ذكيا بين مختلف المؤسسات السياسية والإعلامية، مما مكنها من التأثير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل غير مباشر. تعد هذه الأنشطة جزءأساسيا من استراتيجيتها في ضمان دعم الولايات المتحدة المستمر لدولة إسرائيل على كافة الأصعدة .

بعد التطرق إلى النشأة التاريخية للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيـبـاك) و رصد مراحل تطورها التنظيمي، ثم تحليل بنيتها الداخلية ووسائلها في التأثير السياسي، إلى جانب استعراض علاقاتها بمراكز الحكم والكونغرس والإعلام الأمريكي، يتأكد لنا أن الأيـبـاك تجاوزت حدود جماعة الضغط التقليدية لتتحول إلى فاعل استراتيجي ضمن المنظومة السياسية الأمريكية. لقد بين هذا الفصل كيف أن اللجنة اعتمدت منذ نشأتها على تخطيط مؤسسي دقيق، وآليات ضغط متعددة الأبعاد، جعلتها تحظى بنفوذ واسع النطاق داخل مراكز اتخاذ القرار. كما ظهر لنا أن قدرتها على بناء شبكة متشعبة من العلاقات مع الساسة وأعضاء الكونغرس ووسائل الإعلام شكلت أساسا متينا لتعزيز مصالحها وتثبيت مواقف داعمة لإسرائيل على الأجندة الأمريكية.

يتضح كذلك أن الأيـبـاك لم تعتمد فقط على الدعم المالي أو الضغط المباشر، بل انتهجت أساليب أكثر نعومة وتأثيرا، مثل تنظيم المؤتمرات السنوية الكبرى، وحملات التعبئة الانتخابية، والمرافعة عبر وسائل الإعلام المختلفة، مما منحها صفة الشريك شبه الرسمي في قضايا السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط.

[1] مركز الدراسات الفلسطينية، اللوبي الصهيوني في الإعلام الأمريكي: خريطة النفوذ وآلياته، رام الله، 2022، ص 33.

انطلاقا من هذه النتائج، يبدو من الضروري أن ننتقل إلى الفصل الثالث الذي سنتناول فيه بصورة تحليلية أعمق أثر هذا الحضور القوي للجنة الأيـبـاك على مسارات السياسة الخارجية الأمريكية، مع تركيز خاص على كيفية توجيه مواقف الولايات المتحدة تجاه القضايا العربية، لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي، وقضايا الأمن الإقليمي، بما يسمح بفهم أوسع لمدى النفوذ الذي بلغته جماعات الضغط في رسم ملامح التوجهات الدولية الكبرى.

الفصل الثالث

أثر الأيـبـــاك في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تُعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية الأيـبـاك من أبرز جماعات الضغط تأثيرًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. وقد أصبح لهذا اللوبي دور محوري في توجيه مواقف واشنطن من أبرز الملفات الإقليمية، مثل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، البرنامج النووي الإيراني، والتحالفات مع الأنظمة العربية التقليدية.

في هذا الشأن ، تتجاوز تأثيرات الأيـبـاك الطابع الإعلامي أو الدعائي، لتتجذر في صلب آليات صناعة القرار السياسي الأمريكي، من خلال أدوات ضغط فعالة تشمل تمويل الحملات الانتخابية، صياغة مشاريع القوانين، وتأطير الخطاب السياسي والإعلامي المتعلق بالشرق الأوسط. وقد تمكنت اللجنة عبر عقود من خلق تصور استراتيجي لدى صناع القرار الأمريكيين يُقرّ بأن دعم إسرائيل يصبّ في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

غير أن هذا النفوذ، وإن كان واضحًا، يثير إشكالات عدة حول مدى توافق السياسات المدعومة من الأيـبـاك مع المصالح الأمريكية الفعلية، ويطرح تساؤلات عن التوازن بين المصالح الوطنية والتأثيرات الخارجية.

لذا، يسعى هذا الفصل إلى تحليل أدوات واستراتيجيات الأيـبـاك في التأثير على القرار الأمريكي، من خلال دراسة تطبيقية لملفات محورية، مثل الدعم غير المشروط لإسرائيل والملف الإيراني، قبل الانتقال إلى تناول الانتقادات التي تطال هذا النفوذ واستشراف مستقبله في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة.

المبحث الأول:

استراتيجيات الأيـبـاك في التأثير على القرار الأمريكي تجاه قضايا الشرق الأوسط

تصنف لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) كواحدة من أكثر جماعات الضغط فعالية وتأثيرًا في تاريخ السياسة الأمريكية، و تحظى بسمعة استثنائية داخل مراكز صنع القرار الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط. وقد بنت هذه المنظمة قوتها الناعمة والصلبة عبر عقود من العمل الممنهج، لتتحول من مجرد جماعة ضغط تعمل لصالح إسرائيل إلى فاعل شبه مؤسسي، يمتلك قدرة معتبرة على إعادة توجيه الأولويات الجيوسياسية لواشنطن، لا سيما في الملفات التي تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي.

يتمثل جوهر هذا التأثير في الاستراتيجيات المتعددة التي تنتهجها الأيـبـاك للتوغل داخل النظام السياسي الأمريكي، وتوجيه قراراته التشريعية والتنفيذية بما يتماشى مع المصالح الإسرائيلية. تشمل هذه الاستراتيجيات أدوات تقليدية، كتمويل الحملات الانتخابية ودعم المرشحين الموالين لإسرائيل، وأدوات أكثر تطورا،مثل التأثير الفكري والإعلامي، وبناءشبكاتالنفوذ داخل الكونغرس، وتوجيهالرأي العام الأمريكي عبر شراكات بحثية ومراكز دراسات (Think Tanks) .

لقد أظهرت الأزمات الكبرى في المنطقة، على غرار الحرب على العراق، أو التوترات مع إيران، أو الدعم العسكري اللامشروط لإسرائيل في نزاعاتها مع الفلسطينيين، مدى القدرة الفعلية للأيـبـاك على تطويع الموقف الأمريكي الرسمي، حتى حين يتعارض مع القانون الدولي أو مع المصالح الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة.

من هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دراسة الأساليب والآليات التي تعتمدها الأيـبـاك في بناء نفوذها، من خلال دراسة تحليلية لاستراتيجياتها،سواء عبر المسار السياسي، أو الاقتصادي، أو الإعلامي، ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها ضمن السياسة الأمريكية.

المطلب الأول:

الضغط على الكونغرس الأمريكي

من أبرز وسائل الأيـبـاك في التأثير على السياسة الخارجية، الضغط المباشر على أعضاء الكونغرس من خلال:

الفرع الأول:

التأثير التشريعي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك)

تلعب الأيـبـاك دورًا محوريًا في توجيه التشريعات الأمريكية المتعلقة بإسرائيل داخل أروقة الكونغرس، سواء من خلال الضغط المباشر على أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب أو عبر تعبئة الرأي العام لدعم مشاريع قوانين تخدم المصالح الإسرائيلية. هذا التأثير لا يقتصر على مجرد التأييد السياسي، بل يمتد إلى صياغة مشاريع قوانين جاهزة تقدم للمشرعين، مصحوبة بملفات تحليلية مفصلة توضح مبرراتها السياسية والأمنية، مما يجعل تبنيها داخل الكونغرس أمرا سهلا في الغالب.

تقوم الأيـبـاك بتحديد أولوياتها التشريعية سنويا خلال مؤتمرها السنوي الذي يُعقد في واشنطن، والذي يحضره مئات المشرعين الأمريكيين، حيث تُعرض الوثائق القانونية والمشاريع المقترحة التي تصبّ في صالح إسرائيل. وقد استطاعت اللجنة، بفضل شبكتها المتماسكة من المؤيدين والمانحين، أن تضمن تمرير العديد من مشاريع القوانين ذات الصبغة الأمنية والمالية، التي تمنح إسرائيل دعمًا غير مشروط، سواء على مستوى المساعدات العسكرية أو حماية إسرائيل من أي ضغوط دبلوماسية أمريكية محتملة[1].

من أبرز الأمثلة على هذا التأثير، تبني الكونغرس الأمريكي سنة 2021 لمشروع قانون يضمن تمويلاً إضافيًا لمنظومة "القبة الحديدية" الإسرائيلية بمليار دولار، في أعقاب التصعيد العسكري في قطاع غزة. وقد مارست الأيـبـاك ضغوطًا واسعة النطاق على أعضاء الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مما أدى إلى تمرير المشروع بأغلبية ساحقة، على الرغم من اعتراضات بعض الأصوات التقدمية داخل

[1] محمّد الشرقاوي، جماعات الضغط والقرار الأمريكي تجاه إسرائيل: دراسة في التأثير والنفوذ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص. 81.

الحزب الديمقراطي. حيث صوّت لصالحه 420 نائبًا مقابل معارضة 9 فقط، ما يعكس مدى النفوذ السياسي الذي تمارسه اللجنة داخل المؤسسات التشريعية الأمريكية[1].

تُعتبر هذه الحادثة نموذجا حيا لكيفية تدخل اللجنة في المسار التشريعي الأمريكي بما يخدم الأمن القومي الإسرائيلي على حساب التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

كما عملت الأيبـاك على تمرير مشاريع قوانين تهدف إلى تجريم مقاطعة إسرائيل تحت إطار ما يُعرف بمناهضة حركة (Boycott, Divestment and Sanctions) "BDS" ، حيث سعت اللجنة إلى اعتماد قوانين فيدرالية تحظر على الأفراد والمؤسسات الانخراط في حملات المقاطعة، بزعم أنها مناهضة للسامية[2].وتدل هذه المساعي على أن تأثير اللجنة لم يعد مقتصرًا على دعم إسرائيل عسكريًا وماليًا، بل تعداه إلى محاولة فرض أجندة تشريعية تتعلق بالحريات الفكرية والتعبيرية داخل الولايات المتحدة.

إن تغلغل الأيبـاك في العملية التشريعية يعكس مدى نجاحها في تحويل دعم إسرائيل إلى سياسة رسمية ثابتة للدولة الأمريكية، يصعب تجاوزها أو مراجعتها دون كلفة سياسية عالية. ويُعزى هذا النجاح إلى مزيج من النفوذ المالي، العلاقات السياسية، والتأطير القانوني المحكم لمشاريع القوانين، وهو ما يجعل من الأيبـاك واحدة من أقوى جماعات الضغط التشريعي في واشنطن .[3]

الفرع الثاني:

التصنيف الانتخابي لأعضاء الكونغرس

تعد عملية التصنيف الانتخابي التي تنتهجها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) من أكثر الأدوات فاعلية وتأثيرًا في توجيه المشرّعين داخل الكونغرس الأمريكي. فبفضل آلية دقيقة تعتمد على المراقبة المستمرة لأداء النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، تعمل الأيبـاك على تقييم مواقفهم حيال القضايا التي تمسّ العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، وتحديد مدى التزامهم بدعم الأجندة التي تروّج لها اللجنة[4].

لا يقتصر هذا التقييم على التصريحات أو التصويت على مشاريع القوانين ذات الصلة بإسرائيل فحسب، بل يشمل أيضًا طبيعة المبادرات التي يتبناها النائب، ومشاركته في اللوبيات والكتل المؤيدة لإسرائيل

[1] عبد الله محمّد نصر مهدي، تأثير جماعات المصالح في القرار السياسي الأمريكي، بيروت: دار النهضة العربية، 2020، ص. 112.

[2] عبد الله العقيل، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2018، ص. 132.

[3] عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف: دراسة في الفكر الصهيوني والسياسة الأمريكية، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص. 225.

[4] محمّد الشرقاوي، المرجع السابق ، ص. 88.

داخل الكونغرس، ومساهمته في الدفاع عن المخصصات المالية والعسكرية لإسرائيل. بناءً على هذا ، تصدر اللجنة تقارير تصنيفية دورية، تُسلّط الضوء فيها على «الأصدقاء» الذين ينبغي دعمهم ماليًا وإعلاميًا خلال الحملات الانتخابية، و«المعارضين» أو «المترددين» الذين يجب تحجيم حضورهم السياسي[1].

ما يضفي فعالية على هذا النظام هو طبيعة العلاقة التي تربط الأيبـاك بناخبي الدوائر الحساسة، حيث تستخدم هذه التصنيفات كمرشد انتخابي داخل أوساط اللوبي اليهودي وأنصاره في الولايات المتحدة، مما يؤثر بشكل مباشر على فرص إعادة انتخاب النواب.[2] وقد وثّق العديد من الباحثين الأمريكيين والعرب مدى التأثير الذي تحدثه هذه الممارسة، التي تجعل من دعم إسرائيل معيارا رئيسيا في الحسابات السياسية للعديد من أعضاء الكونغرس، لا سيما في الولايات التي تشهد منافسة انتخابية حادة، وتكون فيها مساهمات اللوبيات المالية حاسمة.[3]

إن التصنيف الانتخابي، بهذا المعنى، لا يُعد مجرد أداة إعلامية، بل هو وسيلة ضغط انتخابي فعالة، تسهم في ترسيخ صورة الأيبـاك كفاعل محوري قادر على توجيه القرار السياسي الأمريكي من خلال التأثير في من ينتخب ومن يقصى من الساحة[4].

الفرع الثالث:

تمويل الحملات الانتخابية عبر لجان العمل السياسي(PACs)

يعتبر تمويل الحملات الانتخابية إحدى أهم أدوات التأثير غير المباشر التي توظفها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) لترسيخ حضورها في دوائر صنع القرار بالولايات المتحدة. و رغم أن اللجنة تصر قانونيا على أنها لا تمول أي حملة انتخابية بشكل مباشر، إلا أنها تمارس نفوذا ملموسا من خلال شبكة واسعة من لجان العمل السياسي – (Political Action Committees PACs) المرتبطة بها بشكل غير رسمي[5].

---

[1] نادر جواد، *اللوبي اليهودي والكونغرس الأمريكي: الهيمنة من خلال المال والسياسة*، ط1، دار الرافدين، بيروت، 2019، ص. 112.

[2] نادر جواد، المرجع نفسه، ص. 113.

[3] بشير موسى نافع، "إيباك وصناعة القرار الأمريكي تجاه إسرائيل"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 453، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص. 33.

[4] محمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص. 90.

[5] نادر جواد، المرجع السابق ، ص. 145.

تشكل هذه اللجان الفرعية أدوات تمويل فعالة، تجمع تبرعات ضخمة من الأفراد والشركات المؤيدة لإسرائيل، ثم تُوزع هذه الأموال بشكل استراتيجي على المرشحين الذين يعبرون عن مواقف داعمة للأولويات الإسرائيلية في الكونغرس.[1] وغالبًا ما يتم تنسيق هذه الجهود في الكواليس، بحيث توجّه الأيباك أنظار المتبرعين نحو مرشحين بعينهم، من خلال بيانات تصنيفية أو رسائل غير رسمية، دون أن تُخلّ بمكانتها القانونية كمؤسسة غير تمويلية.[2]

تكمن خطورة هذا النظام في كونه يجعل من الدعم لإسرائيل شرطًا ضمنيًا للحصول على تمويل انتخابي معتبر، خاصة في الولايات المتأرجحة، أو التي تشهد منافسة شديدة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وتؤكد دراسات أمريكية متعددة أن لجنة الأيبـاك كانت وراء تمويل مباشر أو غير مباشر لعشرات الحملات الانتخابية التي انتهت بوصول مرشحين موالين لإسرائيل إلى الكونغرس، و هو ما ينعكس في السياسات التشريعية الداعمة لإسرائيل لاحقا[3].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما حدث خلال الانتخابات النصفية لعام 2022، حيث تم توجيه ما يفوق 30 مليون دولار من خلال لجنة "United Democracy Project" التابعة بشكل غير مباشر للأيبـاك لدعم مرشحين ديمقراطيين معتدلين ضد خصومهم التقدميين المعروفين بمواقفهم الناقدة لإسرائيل.[4] و قد أثار هذا الأمر جدلًا واسعًا حتى داخل الحزب الديمقراطي ، و أعاد طرح مسألة شفافية تمويل الحملات الانتخابية وعلاقته بالتأثير الأجنبي في القرار السياسي الأمريكي[5].

الفرع الرابع:

بناء التحالفات العابرة للحزبين(Bipartisan Alliances)

من أبرز مايميز عمل لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) هو قدرتها على تجاوز الانقسامات الحزبية التقليدية في الولايات المتحدة، من خلال بناء تحالفات قوية مع كل من الحزب الجمهوري والديمقراطي على حد سواء. هذا النهج الاستراتيجي مكّن اللجنة من ترسيخ الدعم لإسرائيل

[1] محمّد الشرقاوي، المرجع السابق ، ص. 97.

[2] المرجع نفسه، ص. 98.

[3] بشير موسى نافع، " المرجع السابق ، ص. 36.

[4] عبد الله الزين، "انتخابات الكونغرس وإيباك: المال يحكم السياسة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نُشر في 15 نوفمبر 2022، ص 2 [تاريخ الاطلاع: 11 ماي 2025]، متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Elections-AIPAC.aspx

[5] المرجع نفسه، ص. 4.

باعتباره «قضية فوق حزبية»، لا تخضع للتقلبات السياسية ولا لتغير الإدارات الحاكمة.[1] هذا التوجه يعكس فهم الأيبـاك العميق لبنية النظام السياسي الأمريكي، حيث لا يكفي الحصول على دعم جهة واحدة من أجل تمرير السياسات؛ بل لا بد من خلق حالة من الإجماع التشريعي، وهو ما تجيده اللجنة بدقة متناهية[2]. إذ تنظم بشكل دوري فعاليات تجمع مشرعين من كلا الحزبين، وتدعم مشاريع قوانين تحظى بإجماع واسع داخل الكونغرس، الأمر الذي ينعكس في المواقف الرسمية الأمريكية المتسقة نسبيًا تجاه إسرائيل مهما اختلفت التوجهات السياسية للإدارة الحاكمة[3].

لقد تعمدت الأيبـاك منذ تأسيسها أن تحافظ على هذه المقاربة المزدوجة، حيث تنسج علاقات استراتيجية مع النواب المؤثرين في اللجان التشريعية الحساسة، خصوصًا لجان الشؤون الخارجية، والمخصصات، والدفاع، وتعمل على توجيه الدعم الانتخابي لهؤلاء بغض النظر عن انتمائهم الحزبي، شريطة أن يكونوا ملتزمين بـ"الحفاظ على أمن إسرائيل واستقرارها"[4].

من الأمثلة البارزة على نجاح هذا التوجه، نجد أن قرارات مثل "قانون الشراكة الدفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، و"قانون تمويل القبة الحديدية"، قد حظيت بدعم واسع من الحزبين، وهو ما يعكس التأثير الفعال لهذه السياسة العابرة للانقسامات، حيث صوت لصالح هذه المشاريع مشرعون من مختلف الاتجاهات الإيديولوجية، في توافق نادر حول قضايا السياسة الخارجية.[5]

لا يقف دور الأيبـاك عند هذا الحد، بل تسعى أيضًا إلى إبعاد الملف الإسرائيلي عن الاستقطاب الإعلامي والسياسي الأمريكي، من خلال تشجيع خطاب يوصف بـ"الوطني"، يربط الدعم لإسرائيل بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة، وليس بمصالح حزبية ضيقة[6]. وبهذا،تنجحاللجنة في توظيف اللغة الوطنية الجامعة لربط أمن إسرائيل بالأمن القومي الأمريكي.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 4.

[2] عبد المجيد مصطفى، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق: دار الفكر، 2014، ص. 87.

[3] بوخريس ناصر، تأثير جماعات الضغط على القرار السياسي الأمريكي: حالة لجنة إيباك، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2020، ص. 63.

[4] العبيدي محمد، "إيباك والكونغرس الأمريكي: تأثيرات متبادلة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، يناير 2020، ص. 132.

[5] الزين عبد الله، مرجع سابق، ص. 5.

[6] حمدي وليد، "خطاب إيباك السياسي: التوظيف الاستراتيجي للرموز الوطنية"، مركز رؤية للتنمية السياسية، نُشر في 12 مارس 2021، [تاريخ الاطلاع: 11 ماي 2025]، على الرابط: https://tinyurl.com/yvz96l5u

المطلب الثاني:

التأثير على السلطة التنفيذية ومراكز القرار

يعتبر البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي من أبرز أهداف الأيباك ، حيث تستخدم أدوات ضغط غير مباشرة عبر:

الفرع الأول:

إعداد الأوراق السياسية

تعد عملية إعداد الأوراق السياسية إحدى الوسائل الجوهرية التي تعتمدها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك)في التأثير على صناعة القرار السياسي الأمريكي. فبعيدًا عن الأضواء، تعمل اللجنة على إعداد تقارير دورية وأوراق تحليلية معمّقة، تقدم إلى أعضاء الكونغرس، وموظفي اللجان التشريعية، وصناع القرار في البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، وتتضمن هذه الوثائق تحليلات تفصيلية للأوضاع في الشرق الأوسط، خاصة تلك المتعلقة بإسرائيل، إيران، وحركات المقاومة الفلسطينية.[1]

تتميز هذه الأوراق بطابع تقني وأسلوب أكاديمي يوحي بالحيادية، غير أن جوهرها يعبر عن رؤية دعائية موجهة، تصب في خدمة أهداف السياسة الإسرائيلية. ويتم إعدادها من قبل باحثين وخبراء متعاطفين مع توجهات اللجنة، وغالبا ما تصاغ بلغة "موضوعية" تستند إلى أرقام، خرائط، واستشهادات من تقارير حكومية أو مراكز أبحاث أمريكية كبرى، لإضفاء طابع المصداقية والاحترافية على محتواها .[2]
تسعى هذه الوثائق إلى ترسيخ إسرائيل كشريك استراتيجي لا غنى عنه للولايات المتحدة، وتؤكد على توافق المصالح الأمنية بين الطرفين، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب، أمن الطاقة، والردع العسكري في وجه "التهديد الإيراني". وفي هذا السياق، لا تقدم هذه الأوراق فقط كتوصيات، بل تستخدم أيضا في الصياغة الأولية لمشاريع القوانين والمبادرات التي تطرح داخل الكونغرس لدعم إسرائيل ماليا أو عسكريا[3].

كما تروج هذه التقارير لمنظور أن أي تقليص في الدعم الأمريكي لإسرائيل سيفقد واشنطن نفوذها في المنطقة، ويقوي خصومها، وهي نظرة اعتمدتها اللجنة كعنصر مركزي في خطاباتها السياسية

[1] بوخريس ناصر، مرجع *سابق* ، ص. 61.

[2] الزين عبد الله، مرجع سابق ، ص. 3.

[3] الزين عبد الله، المرجع نفسه، ص. 3.

والإعلامية. ويتم توزيع هذه الأوراق خلال المؤتمرات السنوية للأيباك ، وكذلك من خلال زيارات ميدانية يقوم بها أعضاء الكونغرس لإسرائيل، تنظمها وتتكفل بها اللجنة بالكامل، حيث تقدم لهم هذه التحليلات ضمن ملفات شاملة تساهم في تشكيل وجهات نظرهم حول الصراع العربي الإسرائيلي[1].

تظهر الأدبيات السياسية الأمريكية والعربية أن هذه الآلية-رغم عدم علنيتها في الغالب-تمثل أحد أهم أدوات الضغط غير المباشر، لأنها تؤسس للخطاب العام وتعيد صياغة المفاهيم المتعلقة بإسرائيل، بحيث تتحول من دولة "مدعومة" إلى دولة "داعمة" لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[2].

الفرع الثاني:

توظيف الخبرات والعلاقات

تعتمد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيباك) على استراتيجية محكمة في توظيف الخبرات السياسية والعلاقات الشخصية داخل المؤسسات الأمريكية، سواء في الكونغرس أو في أروقة السلطة التنفيذية. فهي تستقطب إطارات ذات خلفيات سياسية وتشريعية مرموقة، أغلبهم من مساعدي أعضاء الكونغرس أو الموظفين السابقين في الإدارات الحكومية، ممن يتمتعون بفهم دقيق لآليات اتخاذ القرار في واشنطن، ولهم شبكة علاقات واسعة في مراكز النفوذ .[3]

مكنت هذه الاستراتيجية اللجنة من التغلغل داخل بنية النظام السياسي الأمريكي، ليس فقط عبر التأثير المباشر، بل أيضا من خلال تشكيل ما يمكن وصفه بـ"الدائرة الداخلية للنفوذ"، وهي مجموعة من الشخصيات التي تولت مناصب تشريعية أو تنفيذية ثم التحقت بالأيباك ، أو العكس، وهو ما ينتج تداخلا مؤثرا بين العمل المؤسساتي والضغط السياسي[4].

توظف اللجنة هؤلاء الخبراء في صياغة خطابات، تحضير جلسات استماع داخل الكونغرس، ترتيب لقاءات مغلقة مع نواب مؤثرين، أو حتى للمشاركة في وضع مشاريع قوانين داعمة لإسرائيل. كما تتيح لهم مواقعهم السابقة معرفة دقيقة بمواقف الأعضاء ومخاوفهم السياسية، ما يسمح بتوجيه الرسائل الدعائية والضغط بطريقة "شخصية" وفعالة[5].

---

[1] بوخريس، ناصر، مرجع سابق، ص. 62.

[2] الزين عبد الله، مرجع سابق، ص. 4.

[3] بوخريس ناصر، مرجع سابق ، ص. 65

[4] المرجع نفسه، ص. 66.

[5] الزين عبد الله، مرجع سابق , ص.5.

إلى جانب ذلك، تقيم اللجنة شبكة علاقات دبلوماسية وأمنية مع مسؤولين حاليين وسابقين في وزارتي الخارجية والدفاع، وغالبا ما تستعين بخبراتهم في المؤتمرات أو في إعداد الأوراق الاستراتيجية، أو في تقديم المشورة لمراكز أبحاث أمريكية مقربة منها. وتكمن خطورة هذا التوظيف في أنه يجعل حدود التمايز بين ما هو "لوبي" وما هو "سياسة رسمية" ضبابية إلى حد بعيد .[1]

يشير بعض الباحثين إلى أن جزء من فعالية الأيبـاك في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لا ينبع فقط من أموالها أو خطابها، بل من شبكة الكفاءات و العلاقات التي تبنيها و تستثمر فيها على المدى الطويل، ما يجعلها فاعلا دائما في كل تحول سياسي تشهده الولايات المتحدة ، بغض النظر عن الحزب الحاكم .[2]

الفرع الثالث:

التحالف مع مراكز التفكير(Think Tanks)

لا تقتصر أدوات لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) على الضغط المباشر والتواصل السياسي، بل تمتد لتشمل تحالفا استراتيجيا مع مراكز التفكير(Think Tanks) ، وهي مؤسسات بحثية تعد بمثابة العقل الاستشاري لصناع القرار الأمريكي. وتدرك الأيبـاك منذ عقود أهمية هذه المراكز في تشكيل التصورات العامة حول قضايا السياسة الخارجية، لذا تربطها علاقات مؤسسية قوية معها ، على رأسها "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات(FDD) "و"معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"[3].

تعمل هذه المراكز على إنتاج دراسات وتقارير تضع المواقف المؤيدة لإسرائيل في قوالب أكاديمية وخطاب تحليلي يظهر بمظهر الموضوعية، لكنه غالبا ما يكون موجها سياسيا. وغالبا ما يتم تسويق هذه الأوراق البحثية داخل أروقة الكونغرس ووسائل الإعلام الكبرى، لتبرير الدعم العسكري والمالي لإسرائيل، أو التحريض ضد خصومها الإقليميين، خصوصا إيران وحركات المقاومة الفلسطينية.[4]وقد أثبتت هذه التحالفات فعاليتها في أكثر من مناسبة، لا سيما خلال فترات الأزمات أو النقاشات الحادة داخل الكونغرس. فعلى سبيل المثال، ساهمت تقارير صادرة عن معهد واشنطن ومعهد FDD في الدفع نحو

[1] الزين عبد الله، المرجع نفسه، ص. 6.

[2] بوخريس ناصر، *مرجع سابق*، ص. 67.

[3] الزين عبد الله، مرجع سابق ، ص. 5

[4] بوخريس ناصر، مرجع سابق ، ص. 68.

تبني سياسة أكثر تشددا تجاه الاتفاق النووي مع إيران، وتم الاستشهاد بها من قبل مشرعين معارضين للاتفاق داخل جلسات الاستماع الرسمية .[1]

هذا الدور البحثي لا يمكن فصله عن تأثير الأيـبـاك ، فغالبا ما يستخدم إنتاج هذه المؤسسات كذخيرة فكرية تدعم خطاب اللجنة، مما يضفي عليه مسحة علمية ترفع عنه صفة الضغط السياسي. وبذلك، يتم تقديم مواقف الأيـبـاك على أنها انعكاس لمصالح استراتيجية مدروسة، وليست فقط لمطالب جماعة ضغط، وهو ما يعزز من شرعيتها في نظر الرأي العام والنخب السياسية[2].

إن هذا التوافق بين عمل مراكز التفكير واللوبي الإسرائيلي يعكس نموذجا متقدما من التأثير غير المباشر، الذي لا يمارس فقط في الكواليس، بل أيضا في فضاء النقاش العام، تحت غطاء البحث الأكاديمي والاستشارات الاستراتيجية[3].

المطلب الثالث:

التأثير الإعلامي وصناعة الرأي العام

يعد الإعلام أحد أهم الأدوات التي تستخدمها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل، من خلال التأثير على الرأي العام المحلي، و إعطاء صورة إيجابية عن إسرائيل في الذهنية الأمريكية. فبفعل سيطرتها غير المباشرة على مؤسسات إعلامية مؤثرة، وقدرتها على بناء شبكات علاقات قوية مع الصحفيين والمنتجين ومراكز الإعلام الكبرى، استطاعت اللجنة أن تلعب دورا محوريا في رسم الخطاب العام تجاه قضايا الشرق الأوسط، وتحديدا النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

الفرع الأول:

دعم وسائل الإعلام الأمريكية المؤيدة لإسرائيل

من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، قدرتها على توجيه الخطاب الإعلامي في الولايات المتحدة بما يخدم المصالح الإسرائيلية، لا سيما خلال فترات الأزمات مثل الحروب أو الانتفاضات الفلسطينية.

[1] بوخريس ناصر ، المرجع نفسه، ص. 69.

[2] الزين عبد الله، مرجع سابق، ص. 6.

[3] بوخريس ناصر، مرجع سابق، ص. 70.

إذ تنشط اللجنة، سواء بشكل مباشر أو عبر حلفائها، في تأطير التغطية الإعلامية ضمن صورة تمجد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مع تهميش القضية الفلسطينية أو تشويهها، الأمر الذي يسهم في خلق تعاطف جماهيري أمريكي واسع مع إسرائيل، ويحرج صناع القرار ويقيد حركتهم تجاه تبني مواقف متوازنة[1].

تظهر دراسات متعددة أن وسائل إعلامية كبرى مثل CNN و Fox News و The New York Times غالبا ما تتبنى – بشكل مباشر أو ضمني – الصورة التي تروج لها الأيبـاك، إما من خلال التركيز على الضحايا الإسرائيليين دون الإشارة إلى معاناة الفلسطينيين، أو عبر اختيار المصطلحات التي تنزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية وتظهر إسرائيل في موقع الضحية الدائم[2]. وهذا الانحياز الإعلامي لا يحدث بمعزل عن نفوذ جماعات الضغط، بل نتيجة علاقات مدروسة نسجتها الأيبـاك مع إدارات التحرير وكبار المراسلين، فضلا عن تنظيمها برامج زيارات إلى إسرائيل للصحفيين الأمريكيين بهدف ترسيخ رؤية محددة للصراع .[3]

كما تستثمر الأيبـاك في دعم منظمات إعلامية متخصصة، وتشارك في تمويل تقارير تحليلية ومقالات رأي تنشر في أهم الصحف والمواقع الإخبارية، بل وتؤثر في شركات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني في هوليوود، لترسيخ صورة إيجابية لإسرائيل وسلبية للعرب والفلسطينيين. وهو ما أشار إليه بعض الباحثين باعتباره إعادة صياغة منهجية للوعي الأمريكي العامحول القضية الفلسطينية .[4]

يجمع العديد من الباحثين على أن هذا التغلغل الإعلامي لا يهدف فقط إلى خلق رأي عام داعم لإسرائيل، بل أيضا إلى تهيئة البيئة النفسية والسياسية في الداخل الأمريكي لتبرير السياسات الخارجية، بما في ذلك الدعم العسكري والمالي والسياسي غير المشروط لإسرائيل، دون أن ينظر إليه كتناقض مع القيم الأمريكية أو القانون الدولي[5].

---

[1] محمد السماك، المرجع السابق، ص. 134.

[2] سعيد الحاج، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص. 78.

[3] أحمد حسن، "الدعاية الصهيونية في الإعلام الأمريكي"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 237، 2021، ص. 48.

[4] المرجع نفسه، ص. 50.

[5] المرجع نفسه، ص. 53.

الفرع الثاني :

تنظيم المؤتمرات السنوية الكبرى :

تعد المؤتمرات السنوية التي تنظمها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) من أهم أدواتها في تعزيز نفوذها داخل الأوساط السياسية والإعلامية الأمريكية. إذ تحظى هذه الفعالية، التي تقام عادة في العاصمة واشنطن، بحضور مئات المشرعين من الكونغرس، ومسؤولين رفيعي المستوى، فضلا عن ممثلين عن وسائل الإعلام والمجتمع المدني، مما يجعلها منصة مركزية لتوجيه رسالة اللجنة وتحديد أولوياتها السياسية للسنة القادمة[1].

تتميز هذه المؤتمرات بكونها تجمعا واسعا للموالين والداعمين لقضية إسرائيل، حيث تعرض فيها الوثائق التشريعية والمقترحات القانونية التي تسعى الأيـبـاك إلى تمريرها، كما تعقد جلسات نقاشية وورشات عمل تتيح للحضور التواصل المباشر مع المسؤولين وصناع القرار، الأمر الذي يعزز من قوة الشبكة التي تعتمد عليها اللجنة في تحقيق أهدافها[2].

لا يقتصر تأثير هذه المؤتمرات على الجانب السياسي فحسب، بل يمتد إلى الجانب الإعلامي والجماهيري، حيث تغطي وسائل الإعلام المحلية والعالمية هذه الفعاليات بشكل مكثف، ما يساهم في إبراز مكانة القضية الإسرائيلية كأولوية وطنية في السياسة الأمريكية[3]. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم هذه المؤتمرات لإطلاق حملات دعائية تهدف إلى تعبئة الدعم الشعبي والضغط على النواب الذين قد يكونون مترددين في تبني مواقف مؤيدة لإسرائيل .[4]

من المنظور الإنساني، فإن هذه المؤتمرات تبرز حجم التنسيق والتنظيم الذي تمتلكه الأيـبـاك ، والذي يعكس مدى الجدية والإصرار على توظيف كل الوسائل المتاحة لضمان استمرار الدعم السياسي والمالي لإسرائيل، رغم التغيرات السياسية التي قد تحدث في البيت الأبيض أو الكونغرس[5].كما تعكس المؤتمرات قدرة اللجنة على خلق حالة من الوحدة والحشد بين مختلف الفصائل السياسية الأمريكية حول "قضية إسرائيل" كقضية وطنية لا تقبل الجدل.

---

[1] عبد الله الزين، مرجع سابق ، ص. 7.

[2] محمد عبد الكريم، *اللوبي الصهيوني وأدواته في الولايات المتحدة الأمريكية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص. 121.

[3] سامي عرابي، "دور المؤتمرات في تعزيز نفوذ اللوبي الصهيوني"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 42، 2021، ص. 89.

[4] المرجع نفسه، ص. 90.

[5] عبد الله الزين، المرجع السابق ، ص. 9.

الفرع الثالث:

التحكم في الخطاب السياسي

لا تقتصر إستراتيجية لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) على التأثير المؤسسي داخل مراكز القرار، بل تمتد بشكل فعال إلى ضبط الخطاب السياسي الأمريكي بما يخدم الرواية الإسرائيلية. فاللجنة تسعى إلى تكريس الدعم لإسرائيل بوصفه أحد ثوابت السياسة الأمريكية، ما يجعل انتقادها في المجال السياسي أمرا مكلفا للفاعلين السياسيين.

لتحقيق ذلك، تعمل الأيـبـاك على فرض محددات لغوية وأخلاقية في الخطاب السياسي العام، مثل التمييز الصارم بين أمن إسرائيل والإرهاب، ووصف أي نقد للسياسات الإسرائيلية بالتطرف أو حتى بمعاداة السامية،ما يجعل العديد من الساسة يتجنبون توجيه أي انتقاد مهما كانت طبيعته[1]. كما تروج اللجنة لمفردات محددة تستعمل في الكونغرس ووسائل الإعلام، على غرار وصف إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، أو اعتبار دعمها واجبا أخلاقيا واستراتيجيا.

من جهة أخرى، تلعب اللجنة دورا مركزيا في صياغة رسائل موحدة يتم تبنيها من قبل الحلفاء السياسيين، خصوصا أثناء الأزمات أو التصعيد العسكري في المنطقة، حيث توزع الأيـبـاك أوراق توجيهية (Talking Points)على أعضاء الكونغرس، تتضمن عبارات جاهزة تُستخدم في التصريحات والمداخلات الإعلامية، ما يحدث تجانسا لافتا في المواقف الأمريكية الرسمية[2].

عدة تقارير إعلامية واستقصائية رصدت هذا النمط من الضبط الخطابي، أكدت أن اللوبي الإسرائيلي لا يكتفي بصياغة مضمون الخطاب، بل يسهر أيضًا على معاقبة أو تهميش الأصوات الناقدة داخل النظام السياسي، سواء عبر حملات إعلامية مضادة أو بالضغط على ممولي الحملات الانتخابية. من أبرز الحالات في هذا السياق، الضغط على عضوات في الكونغرس مثل "إلهان عمر" و"رشيدة طليب"، بسبب مواقفهما الرافضة للاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يظهر كيف تستخدم آليات الضبط الخطابي لتأديب الأصوات المخالفة[3].

---

[1] ناصر بوخريس، مرجع سابق ، ص. 66.

[2] عبد الله الزين، مرجع سابق ، ص. 4.

[3] Trita Parsi, *AIPAC'sHold: How the Lobby Affects US Policy*, ForeignAffairs Magazine, April 2019. [Accessed May 27, 2025]. Availableat: https://www.foreignaffairs.com.

في هذا السياق، تؤكد دراسة نشرها مركز الجزيرة للدراسات أن "الهيمنة الخطابية الصهيونية لم تعد تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية، بل أصبحت تستند إلى آليات رقمية، تشمل التنميط، التصفية، والرقابة الخوارزمية، وهو ما يعزز تحكم اللوبي في المجال التداولي الأمريكي"[1].

الفرع الرابع:

توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لبناء رواية مضادة

في العصر الرقمي، لم تعد لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) تكتفي بالقنوات الإعلامية التقليدية لتمرير خطابها المؤيد لإسرائيل، بل توسعت إلى منصات التواصل الاجتماعي، حيث وجدت بيئة خصبة لإنتاج رواية مضادة للقضية الفلسطينية والعربية، تقوم على التشكيك في المظلومية الفلسطينية، وشيطنة الحركات المناهضة للاحتلال.

تستخدم اللجنة، إلى جانب منظمات صهيونية شريكة، أدوات متقدمة في التلاعب بالاتجاهات الرقمية، عبر إطلاق حملات منظمة توظف فيها الجيوش الإلكترونية، المؤثرين، والإعلانات الممولة، بغرض إغراق الفضاء الرقمي بمضامين تروج للرواية الإسرائيلية وتضعف حضور القضية الفلسطينية. وغالبا ما تركز هذه المضامين على تأطير إسرائيل كضحية للإرهاب، وتشويه حركات المقاومة بوصفها متطرفة.[2]

قد كشف تحقيق أجرته صحيفة The Guardian البريطانية سنة 2021 عن شبكات حسابات مزيفة مرتبطة باللوبي الإسرائيلي تعمل على نشر نفس الرسائل المكررة وتضخيمها آليا (automated amplification) عبر خوارزميات تويتر (X) وفيسبوك، وهو ما يمثل تدخلا ممنهجا في تشكيل الرأي العام.[3]

كما تولي الأيـبـاك أهمية خاصة لاستهداف الفئات الشابة والنخب الجامعية على مواقع مثل إنستغرام ويوتيوب وتيك توك، عبر مقاطع قصيرة تبث بأسلوب بصري جذاب، تظهر إسرائيل كدولة متقدمة، متسامحة، ومتعددة الثقافات، بهدف إعادة تشكيل وعي الجيل الجديد داخل الولايات المتحدة وخارجها.[4]

---

[1] " دراسة بنية الخطاب الإسرائيلي على 'إكس' (تويتر سابقًا) و'فيسبوك'"، مركز الجزيرة للدراسات، [تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025]، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5740.

[2] محمد أبو العلا،"الدعاية الصهيونية في العصر الرقمي:قراءة تحليلية في أدوات اللوبي الإسرائيلي"،مجلة الدراسات الإعلامية،العدد7، 2022، ص. 52.

[3] Julia Carrie Wong, "Revealed: the Israelifake social media network boosting support for Israel online", The Guardian, May 2021. [Accessed13 May 2025]. Availableat: https://www.theguardian.com/world/2021/may/20/israel-fake-social-media-network.

[4] Emily Tamkin, Influence and Image: AIPAC's Social Media Strategy, Foreign Policy Magazine, June 2022. [Accessed 27 May 2025]. Availableat: https://foreignpolicy.com/2022/06/12/aipac-social-media-influence/.

ان الخطر في هذا التوجه يكمن في السعي لفرض رقابة رقمية غير مباشرة على المحتوى الفلسطيني، حيث تتعرض الحسابات والمنصات التي تنشر محتوى داعما للقضية الفلسطينية إلى تقليص الوصولأوحتى الحذف، ضمن ما يسمى بالتحيز الخوارزميالذي بات جزء من آليات السيطرة الإعلامية الجديدة.[1]

المبحث الثاني:

دراسة نماذج تطبيقية لتأثير الأيـبــاك على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

إن تتبع النماذج التطبيقية الملموسة لأثر جماعة الأيـبـاك في السياسة الخارجية الأمريكية يمثل مدخلا مهما لفهم عمق تغلغل هذه اللجنة في مراكز القرار الأمريكي، وتحديد مدى استجابته لمصالح دولة إسرائيل. ذلك أن التأثيرات النظرية والاستراتيجيات المعلنة لا تكتمل إلا حين تقترن بوقائع سياسية محددة تعكس نتائج الضغط وتبرز طبيعة التحالف غير الرسمي القائم بين الطرفين. في هذا السياق، يكتسب ملف النزاعات الكبرى في الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إضافة إلى الملف النووي الإيراني، خصوصية بالغة في تمثيل هذا التأثير، لما ينطويان عليه من رهانات استراتيجية ومواقف أمريكية متكررة تصب في صالح إسرائيل.

لقد شكل الدعم الأمريكي لإسرائيل في الحروب الكبرى، مثل حرب 2006 ضد لبنان، والحروب المتكررة على قطاع غزة، نقطة اختبار مركزية لنفوذ الأيـبـاك ، حيث يتجلى دورها في تأطير الرواية الرسمية الأمريكية، وضمان تدفق المساعدات العسكرية والمالية دون شروط، رغم الانتقادات الدولية والانتهاكات المثبتة ضد المدنيين. كما أن الموقف الأمريكي المتشدد من برنامج إيران النووي – الذي بلغ ذروته في الانسحاب من الاتفاق النووي عام 2018 – لا يمكن فصله عن ضغوطات مستمرة مارستها الأيـبـاك داخل الكونغرس والإعلام، عبر تأطير إيران كخطر وجودي يهدد إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة.

هذه النماذج لا تبرز فقط قدرة اللجنة على التأثير، بل تكشف كذلك عمق التداخل بين مصالح السياسة الخارجية الأمريكية ورؤية اللوبي الإسرائيلي للأمن الإقليمي، وهو ما يستدعي تحليلا دقيقا لمدى

[1] التحيز الخوارزمي في التعامل مع المحتوى الفلسطيني"، المرصد العربي لحرية الإعلام، نُشر في 12 أكتوبر 2023، [تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025]، على الرابط: https://tinyurl.com/alg-bias-pal.

استقلال القرار الأمريكي من جهة، وحدود النفوذ المشروع لجماعات الضغط من جهة أخرى، ضمن بيئة ديمقراطية يفترض أن تحكمها مبادئ الشفافية والمصلحة العامة.

المطلب الأول:

الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال النزاعات الكبرى

منذ تأسيسها، تبنّت الأيباك مبدأ دعم إسرائيل عسكريًا ودبلوماسيًا وماليًا دون شروط، خاصة خلال فترات النزاع مع الفلسطينيين أو الدول العربية، وهو ما تُرجم في السياسة الأمريكية كمواقف شبه ثابتة عبر الإدارات المختلفة.

الفرع الأول:

الدعم العسكري والاقتصادي

تعد المساعدات العسكرية والاقتصادية إحدى الركائز الأساسية للعلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لا سيما خلال فترات النزاعات الكبرى، حيث يتجلى هذا الدعم بأشكاله المختلفة، سواء من خلال صفقات الأسلحة، أو تمويل الأنظمة الدفاعية، أو التسهيلات الاقتصادية التي تمكن إسرائيل من الاستمرار في خوض النزاعات دون أن تتكبد كلفة سياسية أو اقتصادية تذكر داخليا[1].

ففي المجال العسكري، بلغ حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل مستوى غير مسبوق، إذ تعد الدولة الوحيدة التي تحصل على مساعدات عسكرية منتظمة تقدر بثلاثة مليارات وثمانمائة مليون دولار سنويا وفقا لاتفاق المساعدة الأمنية الموقع عام 2016 لمدة عشر سنوات، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2018. وتشمل هذه المساعدات تمويل منظومات دفاعية متقدمة مثل "القبة الحديدية" و"مقلاع داوود" و"حيتس" لاعتراض الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى، والتي تلعب دورا محوريا في حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية أثناء الحروب[2].

تجلى هذا الدعم بشكل واضح خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو 2021، حيث سارعت إدارة الرئيس جو بايدن إلى الإعلان عن صفقة طوارئ لتمويل القبة الحديدية بقيمة مليار دولار لتعويض ما استُهلك من صواريخ خلال المواجهة[3].

---

[1] محمد الشرقاوي، "أمريكا وإسرائيل: تحالف السلاح والاستراتيجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص. 44.

[2] المرجع نفسه، ص. 46.

[3] عبد الله الزين، "إيباك والدعم غير المشروط: قراءة في خلفيات تمويل منظومة القبة الحديدية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نُشر في 10 يونيو 2021، ص. 2، [تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025]، على الرابط. https://tinyurl.com/iron-dome-aipac :

أما على المستوى الاقتصادي، فتمنح واشنطن لإسرائيل تسهيلات استثنائية تشمل اتفاقيات تجارة حرة، وضمانات قروض، ومخصصات مالية لدعم البحث العسكري والتقني المشترك. وقد سمح ذلك لإسرائيل بالوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الأمريكية الأكثر تطورًا، بل وتطوير صناعتها الدفاعية الداخلية، التي باتت بدورها تصدّر الأسلحة حول العالم[1].

يبرز التحيز الأمريكي في الدعم الاقتصادي كذلك من خلال التصويت في المؤسسات الدولية لصالح مشاريع التمويل والبنى التحتية داخل إسرائيل، وتقديم مساعدات مباشرة في حالات الطوارئ والكوارث، بما يعكس بُعدًا سياسيًا في تلك المساعدات، أكثر من كونه مجرد التزام إستراتيجي[2].إنهذا النوع من الدعم الثابت والمفتوح، والذي لا يتأثر بشكل فعلي بتغير الإدارات الأمريكية، يكرس وضعية إسرائيل كشريك استثنائي في السياسة الأمريكية، ويضعف الجهود الدولية الرامية إلى مساءلتها عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة[3].

الفرع الثاني:

الحماية الدبلوماسية في الأمم المتحدة

تعد الحماية الدبلوماسية التي توفرها الولايات المتحدة لإسرائيل داخل أروقة الأمم المتحدة، خاصة في مجلس الأمن، أحد أبرز أوجه الدعم السياسي غير المشروط. ويتجلى ذلك أساسًا من خلال الاستخدام المتكرر لحق النقض (الفيتو) لإجهاض مشاريع قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية، أو تطالبها بالامتثال للقانون الدولي[4].

فمنذ سبعينيات القرن الماضي، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو أكثر من 45 مرة لصالح إسرائيل، وهو ما جعلها بمثابة مظلة دبلوماسية دائمة توفر الحصانة السياسية لتل أبيب. ففي ديسمبر 2017 مثلًا، استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار يرفض اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، رغم تأييد 14 عضوا آخرين في المجلس[5].وقد تكرّر هذا النهج خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو عدة مرات لمنع تمرير

[1] بلال حسن،"الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل: أبعاد استراتيجية ومخاطر حقوقية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط،العدد 15، 202، ص. 66.

[2] بلال حسن،المرجع نفسه، ص. 68.

[3] مُحَمَّد الشرقاوي، مرجع سابق، ص. 50.

[4] الجزيرة نت، "الفيتو الأميركي.. خدمة رهن إسرائيل في مجلس الأمن"، نُشر في 21 فبراير 2024، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/12/17/

[5] الجزيرة نت، المرجع نفسه.

قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار أو إلى تسهيل المساعدات الإنسانية. كمالجأتواشنطنفيأبريل 2024 إلى استخدام الفيتو مجددا لمنع قبول عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رغم التأييد الواسع داخل المجلس[1].

هذا الاستخدام المكثف للفيتو يعد انتهاكا لروح العدالة الدولية، ويؤكد انحيازا ممنهجا يتعارض مع مبادئ الشرعية الأممية[2].

الفرع الثالث:

تعطيل المحاسبة الدولية من خلال النفوذ في المنظمات الأممية

تلعب الولايات المتحدة، بتأثير مباشر من اللوبي الإسرائيلي وعلى رأسه لجنة الأيباك ، دورا محوريا في تعطيل أي مساع دولية لمحاسبة إسرائيل داخل المنظمات التابعة للأمم المتحدة. إذ تدفع الأيباك باتجاه استخدام النفوذ الأمريكي داخل مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، لإجهاض القرارات أو تقارير التحقيق التي تدين الانتهاكات الإسرائيلية، خصوصا في قطاع غزة والضفة الغربية [3]

في كل دورة جديدة لمجلس حقوق الإنسان، تعمل الأيباك على حشد الكونغرس ضد أي تقرير يعده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ينتقد إسرائيل، ويدفع أعضاءه إلى وصف المجلس بالمنحاز وغير الشرعي في تناوله للقضية الفلسطينية[4]. كما تدعم اللجنة سنّ مشاريع قوانين أمريكية تهدف إلى الانسحاب أو تقليص التمويل الأمريكي المخصص لمنظمات الأمم المتحدة التي تمرر قرارات ضد إسرائيل، مثل "الأونروا" أو "اليونسكو"[5].

---

[1] المونيتور(Al-Monitor) ، "أمريكا تستخدم حق النقض ضد عضوية فلسطين في الأمم المتحدة"، نُشر في 18 أبريل 2024، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025) ، على الرابط:
https://www.al-monitor.com/ar/originals/2024/04/amryka-tstkhdm-hq-alnqd-dd-dwyt-flstyn-fy-alamm-almthdt

[2] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، "الفيتو من أداة للشرعية إلى الهيمنة وإنكار العدالة الدولية"، نُشر سنة 2025، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025) على الرابط:https://ecss.com.eg/53650/

[3] إحسان جابر، "اللوبي الإسرائيلي ومجلس الأمن: كيف تُجهض واشنطن قرارات الأمم المتحدة؟"، *مركز الدراسات الفلسطينية الأمريكية*، 2022، ص. 91..(تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025)، على الرابط: https://tinyurl.com/aipac-un-pressure

[4] راشيل بليوم، "كيف تعمل AIPAC على تقويض مجلس حقوق الإنسان الأممي؟"، *المنتدى الأمريكي للسياسات الدولية*، عدد مارس 2021، ص. 44. (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025)، على الرابط: https://tinyurl.com/aipac-hrc-attack

[5] المركز العربي للأبحاث، "سياسات العقاب المالي الأمريكية ضد المنظمات الأممية الداعمة لفلسطين"، ورقة بحثية، 2023، ص. 8.(تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025)، على الرابط: https://tinyurl.com/us-un-pal-sanctions

كما تمتد جهود الأيـبـاك إلى دعم قرارات في الكونغرس تطالب الإدارة الأمريكية برفض التعاون مع آليات التحقيق الأممية، واعتبار أي تحرك دولي لمحاسبة إسرائيل معاديا للسامية أو جزء من حملة نزع الشرعية عنها. وهومايعد تدخلا واضحا في منظومة العدالة الدولية ،و يعيق مبادئ المحاسبة والشفافية التي تنادي بهاالأمم المتحدة[1].

المطلب الثاني:

الملف النووي الإيراني كأولوية للأيـبـاك

يعد الملف النووي الإيراني من أبرز القضايا التي أولتها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك)اهتماما خاصا، فمنذ تسعينيات القرن الماضي، اعتبرت الأيـبـاك أن طموحات إيران النووية تمثل تهديدا وجوديا لإسرائيلواستقرار المنطقة. ما جعل اللجنة تسارع لتوظيف أدوات الضغط السياسي والإعلامي والدبلوماسي لتأطير الموقف الأمريكي تجاه إيران بما يتماشى مع المصلحة الإسرائيلية.

الفرع الأول:

الدفع نحو فرض العقوبات الاقتصادية على إيران

منذ مطلع الألفية الثالثة، تصاعدت المخاوف الإسرائيلية من تنامي القدرات النووية الإيرانية، مما دفع لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك) إلى تكثيف جهودها للضغط على صناع القرار في الولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران. وقد تجلت هذه الجهود في:

أولًا: التأثير على التشريعات الأمريكية، حيث دعمت الأيـبـاك تمرير قانون العقوبات الشاملة والمساءلة وسحب الاستثمارات من إيران (CISADA) عام 2010، الذي استهدف القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني، لا سيما قطاعي الطاقة والمصارف، مع توسيع العقوبات لتشمل الأفراد والكيانات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني[2].

---

[1] لورا سوانسون، AIPAC"وشيطنة المساءلة الدولية: تحليل خطاب الكونغرس الأمريكي"، *مجلة الدراسات السياسية الدولية*، العدد 19، 2021، ص. 112.(تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025)، على الرابط https://tinyurl.com/aipac-accountability :

[2] شعبان عبده أبو العز المحلاوي، "العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 63، 2017، ص. 370.على الرابط :
https://mjle.journals.ekb.eg/article_155713_d52eacc58e5da177147467609d83be5b.pdf

ثانيًا: الضغط على الحلفاء الأوروبيين والآسيويين للامتثال للعقوبات الأمريكية، ما أدى إلى انسحاب العديد من الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، بسبب المخاوف من العقوبات الثانوية الأمريكية[1].

ثالثًا: التأثير الإعلامي،حيث أطلقت الأيبـاك حملات إعلامية دعائية موسعة في الولايات المتحدة وخارجها،لتضخيم التهديد الإيراني، وتبرير الحاجة إلى العقوبات كوسيلة لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، مركزة على الربط بين إيران والإرهاب الدولي، خاصة عبر دعمها لحزب الله وحماس[2].

أدت العقوبات الأمريكية إلى خسائر هائلة في الاقتصاد الإيراني، حيث تشير تقديرات إلى أن إيران تكبدت خسائر تجاوزت 1210 مليارات دولار بين عامي 2011 و2023، بمعدل 101 مليار دولار سنويا، جراء تراجع صادرات النفط، وهروب الاستثمارات الأجنبية، والانكماش الاقتصادي، وارتفاع التضخم[3]. كماساهمت هذه الضغوط الاقتصادية في نقص مستوى معيشة المواطن الإيراني ،وارتفاع نسب البطالة و الفقر[4].

الفرع الثاني:

معارضة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015

شكل الاتفاق النووي المعروف بـ"خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) "الذي أبرم في يوليو 2015 بين إيران والدول الكبرى، تحديا مباشرا لرؤية الأيبـاك للأمن الإقليمي، حيث رأت فيه تهديدا وجوديا لإسرائيل ومصدرا محتملا لزعزعة استقرار الشرق الأوسط. ولهذا، قادت الأيبـاك حملة شرسة للضغط على الكونغرس الأمريكي والرأي العام بهدف تعطيله.

أولًا: تبنت الأيبـاك خطابا سياسيا معارضا للاتفاق عبر تشكيكها في جدوى القيود الزمنية المفروضة على البرنامج النووي الإيراني، وتحذيرها من أن الاتفاق يشرع لإيران مستقبلا امتلاك قدرات نووية سلمية

[1] "العقوبات الأميركية على إيران.. من كلينتون لترمب"، الموسوعة، الجزيرة نت، 4فبراير 2017، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/2/4/

[2] "العقوبات المفروضة على إيران"، ويكيبيديا العربية، آخر تعديل: 25 مايو 2025، (تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2025).على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[3] "صادرات النفط الإيرانية عرضة للعقوبات"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2022، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025).على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/sadrat-alnft-alayranyt-rdt-llqwbat

[4] "تفاصيل أول عقوبات تفرضها إدارة ترامب على قطاعات إيرانية"، العربية نت، 6فبراير 2025، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025).على الرابط: https://www.alarabiya.net/iran/2025/02/06

يمكن تحويلها إلى عسكرية بسهولة[1]. كما اعتبرت اللجنة أن الاتفاق لم يتطرق لدور إيران الإقليمي الداعم للإرهاب في نظرها، مما يعني إطلاق يدها للهيمنة .[2]

ثانيًا: جندت الأيـبـاك شبكة علاقاتها القوية داخل الكونغرس، خاصة في صفوف الحزب الجمهوري، لإجهاض الاتفاق، وضغطت من أجل التصويت ضده، حتى وإن لم تمتلك صلاحية تعطيله قانونيا، فقد هدفت إلى التشكيك و نزعشرعيته[3]. كما ساعدت في تقديم مشاريع قوانين تعرقل تنفيذ الاتفاق وتعيد فرض العقوبات على طهران إذا خالفت الشروط، وهو ما حدث لاحقا في عهد إدارة دونالد ترامب .[4]

ثالثا: أطلقت الأيـبـاك حملة إعلامية ضخمة، مولت فيها دعايات تلفزيونية وصحفية ضد الاتفاق، ركزت على بث الخوف من تعاظم القدرات النووية الإيرانية، وتأثير ذلك على أمن حلفاء أمريكا في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل[5].

رغم تمرير الاتفاق في عهد إدارة أوباما، فإن ضغوط الأيـبـاك أثمرت لاحقا بانسحاب الولايات المتحدة منه في 2018 خلال عهد ترامب، في ما اعتبر انتصارا استراتيجيا للجماعة التي واصلت منذ ذلك الحين دعم سياسات الضغط الأقصى ضد طهران، بما في ذلك إعادة فرض العقوبات الشاملة، وتعزيز العزل الدبلوماسي لإيران.

الفرع الثالث:

دعم قرار الانسحاب من الاتفاق النووي في عهد ترامب

شكل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018 نقطة تحول استراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه طهران، وقد لعبت جماعة الضغط الأيـبـاك دورا محوريا في دعم وتشجيع هذا

[1] "أمريكا وإيران.. الاتفاق النووي محل جدل واسع"، الجزيرة نت، 14يوليو 2015، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025).على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/7/14/

[2] الطاهر المعز، "الاتفاق النووي الإيراني... دوافعه وسياقاته"، مجلة رؤى استراتيجية، المركز العربي للأبحاث، العدد 10، 2015، ص. 19–23.على الرابط: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12763.pdf

[3] صالح النعامي، "أيباك والاتفاق النووي الإيراني: هزيمة تكتيكية وانتصار استراتيجي"، عربي21، 2أغسطس 2015، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025).على الرابط : https://arabi21.com/story/847136/

[4] "انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني"، البي بي سي عربي، 8مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-44046222

[5] "أيباك تطلق أكبر حملة ضغط إعلامية ضد الاتفاق النووي"، ميدل إيستآي – النسخة العربية، 30يوليو 2015، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025). على الرابط: https://arabic.middleeasteye.net/news/

القرار، انطلاقا من رؤيتها الراسخة بأن الاتفاق يشكل تهديدا لأمن إسرائيل ويعزز من النفوذ الإيراني الإقليمي[1].

منذ حملة دونالد ترامب الانتخابية عام 2016، سعت الأيـبـاك إلى التأثير على برنامجه السياسي بشأن إيران، وشجعت توجهاته الناقدة للاتفاق[2]. وبعد وصوله إلى البيت الأبيض، كثفت اللجنة جهودها داخل الكونغرس والإعلام الأمريكي لتبرير فكرة الانسحاب، مركزة على نقاط ضعف الاتفاق مثل بند "انقضاء القيود الزمنية (Sunset Clauses) "، وضعف آليات التفتيش، وتجاهله لأنشطة إيران الإقليمية .[3]

إضافة لذلك، نسقت الأيـبـاك مع إدارة ترامب ومع أعضاء جمهوريين بارزين مثل السيناتور تيد كروز والسيناتور توم كوتون لدفع الإدارة إلى إعادة النظر في الاتفاق، ليس فقط عبر الخطاب السياسي، وإنما من خلال دعم تشريعات تعيد فرض العقوبات الاقتصادية على طهران[4]. كما وفرت اللجنة تغطية سياسية للقرار ، عبر حشد لوبيات إعلامية ومالية وخبراء أمنيين لتقديم مبررات قانونية واستراتيجية تنفي عن الانسحاب صفة "العدائي"، وتؤكد أنه يعكس موقفا عقلانيا لحماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة[5].

رحبت الأيـبـاك صراحة بقرار ترامب في بيان رسمي نشرته بعد ساعات من الإعلان، واعتبرته تصحيحا لخطأ استراتيجي، مشيرة إلى أن الاتفاق سمح لإيران بالاحتفاظ بالبنية التحتية النووية دون مقابل حقيقي، وأنه ضخ مليارات الدولارات في الاقتصاد الإيراني الذي يستغله "الحرس الثوري" لتمويل الإرهاب، بحسب تعبيرها[6].

---

[1] محمد الشرقاوي، "الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي الإيراني: الأبعاد والانعكاسات"، الجزيرة نت، 9مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2018/5/9/

[2] ناصر زيدان، "انسحاب ترامب من الاتفاق النووي: حسابات السياسة الأمريكية والرهانات الإسرائيلية"، المنتدى العربي لتحليل السياسات، 11مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://arabcp.org/political-analysis/

[3] "أيباك تدعم الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني"، عربي21، 9مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://arabi21.com/story/1093464/

[4] "دور الكونغرس في الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني"، بي بي سي عربي، 10مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025). على الرابط:https://www.bbc.com/arabic/43321828

[5] جيريميشابيرو، "حملة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن ضد إيران"، ميدل إيستآي – النسخة العربية، 12يونيو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط: https://arabic.middleeasteye.net/opinion/

[6] "بيان رسمي من أيباك حول انسحاب ترامب من الاتفاق النووي"، الموقع الرسمي للجنةAIPAC ، مايو 2018، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط :

مع الانسحاب، دعمت الأيـبـاك استراتيجية "الضغط الأقصى" التي تبنتها إدارة ترامب لاحقا، والتي هدفت إلى شل الاقتصاد الإيراني عبر العقوبات الخانقة، ومنع أي إمكانية لإعادة إحياء الاتفاق مستقبلا، وهو ما توج بإدراج الحرس الثوري الإيراني على لائحة المنظمات الإرهابية، وهي خطوة طالما دفعت الأيـبـاك باتجاهها[1].

تجدر الإشارة إلى أن دعم الأيـبـاك لهذا الانسحاب لم يكن مجرد موقف سياسي، بل شكل امتدادا لمنهجها الأيديولوجي الذي يرفض أي تسوية مع إيران لا تتضمن تفكيكا كاملا لبرنامجها النووي، وتغييرا لسلوكها الإقليمي، وهو ما يتوافق مع مصالح إسرائيل الأمنية والاستراتيجية كما تراها اللجنة.

المطلب الثالث:

الانحياز الأمريكي لإسرائيل في الصراع الفلسطيني عبر تأثير الأيـبـاك

يعد الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أحد أكثر القضايا حساسية وتشابكا في منطقة الشرق الأوسط، وقد شكل لعقود محورا أساسيا في العلاقات الدولية، لا سيما في السياسة الخارجية الأمريكية. فمنذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، برزت الولايات المتحدة كأقوى داعم دولي لها، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهو دعم تجاوز حدود المصالح الاستراتيجية التقليدية، ليعكس تأثيرات أعمق مارستها جماعات الضغط، وعلى رأسها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك).

فقد عملت الأيـبـاك على توجيه السياسات الأمريكية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما يخدم الأجندة الإسرائيلية، من خلال الضغط الممنهج على صانعي القرار في الكونغرس والبيت الأبيض، وتعبئة الرأي العام، والتأثير في مراكز البحث والإعلام. ونتيجة لهذا النفوذ، انحازت الولايات المتحدة في عدة محطات إلى الرواية الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالقدس، والاستيطان، وحق العودة، رافضة الاعتراف بالدولة الفلسطينية في المحافل الدولية، ومانعة أي مسعى يهدف إلى محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها في الأراضي المحتلة.

من هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز تجليات هذا الانحياز الأمريكي الناتج عن تأثير الأيـبـاك ، من خلال تناول ثلاث قضايا مركزية: دعم المواقف الإسرائيلية في الملفات الجوهرية،

---

https://www.aipac.org/-/media/publications/policy-and-politics/aipac-briefing/iran/2018-05-aipac-supports-trump-withdrawal.pdf

[1] ""الحرس الثوري منظمة إرهابية: مطلب قديم لـ AIPAC يتحقق"، الشرق الأوسط، 9أبريل 2019، (تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025).على الرابط : https://aawsat.com/home/article/1663266

الضغط لمنع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وتحييد الدعم الأمريكي عن السلطة الفلسطينية مقابل تعميقه تجاه إسرائيل.

الفرع الأول:

دعم المواقف الإسرائيلية في الملفات الجوهرية (القدس، الاستيطان، حق العودة)

لعبت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) دورا محوريا في توجيه السياسة الأمريكية نحو تبني الرؤية الإسرائيلية حيال أبرز ملفات الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وعلى رأسها قضايا القدس، والاستيطان، وحق العودة. إذ عملت اللجنة من خلال شبكتها الواسعة من النفوذ السياسي والمالي على فرض السردية الإسرائيلية داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي، معززة بذلك الانحياز الرسمي تجاه الموقف الإسرائيلي، بل ومتجاوزة في كثير من الأحيان مواقف الإدارات المتعاقبة التي حاولت – شكليا– الظهور بمظهر الوسيط المحايد في عملية السلام.

فعلى صعيد القدس، ضغطت الأيبـاك لسنوات من أجل نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، باعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، ونجحت في تحقيق ذلك خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب عام 2018، رغم المعارضة الدولية الواسعة. وقد بررت الأيبـاك هذا الموقف أمام الكونغرس باعتباره تصحيحا لتأخر الاعتراف الأمريكي بالوقائع التاريخية والدينية، وهو ما عكس التبني الأمريكي للرواية التوراتية في مسألة القدس، وتجاهل المطالب الفلسطينية باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية .[1]

أما في ملف الاستيطان، فقد قامت الأيبـاك بتوفير غطاء سياسي لممارسات الاحتلال، وذلك من خلال الضغط على الإدارات الأمريكية المختلفة لعدم إدانة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وتظهر الوثائق أن اللجنة كانت تضغط لمنع إصدار أي بيانات رسمية من البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية تصف المستوطنات بغير الشرعية، بل وتسعى لتشريع دعم مالي لمشاريع تخدم المستوطنين، تحت غطاء الدعم الأمني لإسرائيل .[2]وقد انعكس هذا الضغط في تصريحات بعض أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل، الذين وصفوا المستوطنات بأنها مجتمعات يهودية مشروعة وليس خرقا للقانون الدولي.

---

[1] حسن نافعة، اللوبي الصهيوني وصناعة القرار في أمريكا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص. 115.

[2] جمال عبد الله، "كيف يؤثر اللوبي الصهيوني في صناعة القرار الأمريكي؟"، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أكتوبر 2017، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/10/171006083413394.html

أما فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، حرصت الأيـبـاك على التشكيك في هذا الحق باعتباره تهديدا ديمغرافيا لليهود، مطالبة الإدارات الأمريكية بعدم الاعتراف بالقرار الأممي 194، ورفض تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا –UNRWA). بل تعدى ذلك إلى الدفع بقرارات في الكونغرس تعتبر أن صفة لاجئ لا تنطبق إلا على من هجر عام 1948 بشكل مباشر، وليسعلى أبنائهم أو أحفادهم، ما يقصي ملايين اللاجئين من المطالبة بحقوقهم[1]. وقد روجت الأيـبـاك لهذا الخطاب في الدوائر الإعلامية والبحثية، بما في ذلك عبر مراكز مثل "معهد واشنطن" و"FDD"، لتكريس فكرة أن قضية اللاجئين انتهت ولم تعد قابلة للتفاوض.

إن هذا التأثير العميق للأيـبـاك في هذه الملفات الجوهرية، يعكس بوضوح كيف تحولت السياسة الأمريكية من مجرد الانحياز لإسرائيل، إلى تبن شبه كامل للرؤية الإسرائيلية، بل وتبني السياسات الكفيلة بعرقلة أي تسوية سياسية عادلة تنصف الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة.

الفرع الثاني:

مواجهة جهود الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية

من أبرز صور انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل في الصراع الفلسطيني، وقوفها الحازم ضد أي تحرك فلسطيني في الساحة الدولية لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو تعزيز وضعيتها القانونية. ويظهر هذا الموقف بشكل واضح في التصويت الأمريكي الرافض لعضوية فلسطين في المنظمات الدولية، ومحاولات إفشال أي مشروع قرار أممي يعترف بها كدولة مستقلة. وقد كان للأيـبـاك دور حاسم في صياغة هذا الموقف والدفع به داخل الكونغرس والإدارات المتعاقبة.

منذ نيل فلسطين صفة دولة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، شنت الأيـبـاك حملة قوية لمنع الإدارة الأمريكية من تقديم أي دعم أو تساهل إزاء هذا القرار، واعتبرته مخالفة لاتفاقات أوسلو و"خطوة أحادية الجانب تقوض مفاوضات السلام"[2]. وقد نجحت هذه الحملة في دفع الكونغرس إلى تمرير تشريعات تقضي بتجميد المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية في حال واصلت تحركاتها على المستوى الدولي دون موافقة إسرائيل.

---

[1] عبد الله معروف، "قضية اللاجئين الفلسطينيين بين القانون الدولي والموقف الأمريكي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15 جوان 2020، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025)، على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/pages/Palestinian_refugees_and_us_position.aspx

[2] محمد الشرقاوي، الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة بين القانون والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 72.

كما عملت الأيـبـاك على إفشال انضمام فلسطين إلى مؤسسات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية واليونسكو، وذلك بالتحريض على وقف التمويل الأمريكي لتلك المنظمات عند قبول عضوية فلسطين فيها. فمثلا، في عام 2011، حين تم قبول عضوية فلسطين في اليونسكو، ضغطت الأيـبـاك بشدة على الكونغرس لتجميد التمويل الأمريكي، وهو ما أدى إلى حرمان المنظمة من أكثر من 20% من ميزانيتها، وانسحاب الولايات المتحدة منها لاحقا .[1]

هذا التصعيد لم يكن نابعا فقط من الالتزام الأمريكي بإسرائيل، بل من استراتيجية مدروسة تقودها الأيـبـاك لمنع الفلسطينيين من استخدام الأدوات القانونية والدبلوماسية في المحافل الدولية. فالوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية على سبيل المثال، يشكل تهديدا مباشرا للقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية التي تخشى الملاحقة بتهم جرائم الحرب، وهو ما جعل الأيـبـاك تعتبر أي تحرك في هذا الاتجاه خطرا وجوديا يجب وقفه بكل الوسائل .[2]

كما أن الأيـبـاك لم تكتف بالضغط على البيت الأبيض والكونغرس، بل سعت لتعبئة الرأي العام الأمريكي من خلال حملات إعلامية تصور المساعي الفلسطينية في الأمم المتحدة بأنها "تحركات متطرفة تهدف إلى عزل إسرائيل دوليًا"[3]. وتجلت هذه الاستراتيجية في تقارير دورية تصدرها مراكز بحثية مرتبطة باللجنة ، مثل "مؤسسةالدفاععنالديمقراطيات" و"معهد السياسة الخارجية اليهودية"، والتي تتبنى فكرة تحذيرية من تدويل النزاع بدلا من التفاوض المباشر.

إن هذا التحالف بين الأيـبـاك والإدارات الأمريكية المختلفة يرسخ واقعا من الانحياز الصارخ، ويقلل فرص أي حل قائم على العدالة والشرعية الدولية، حيث يتم تحجيم أدوات الفلسطينيين السياسية والدبلوماسية على الساحة العالمية، تحت ضغط لوبي لا يمثل إلا مصالح الاحتلال[4].

[1] عبد الله الحلو، "الولايات المتحدة تنسحب من اليونسكو بسبب فلسطين"، الجزيرة نت، 12 أكتوبر 2017،(تاريخ الاطلاع:14 ماي 2025)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/10/12/

[2] المركز الفلسطيني للإعلام، "اللوبي الصهيوني يحارب فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية"، نشر في 4 يناير 2015، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط: https://palinfo.com/news/2015/1/4/

[3] العربي الجديد، "تحركات AIPAC لإفشال الاعتراف بالدولة الفلسطينية"، نشر في 2 ديسمبر 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025) ، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[4] أحمد سعيد نوفل، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: رؤية تحليلية، ط1، عمان: دار المسيرة، 2019، ص. 144.

الفرع الثالث:

تحييد الدعم الأمريكي عن السلطة الفلسطينية مقابل تعميقه تجاه إسرائيل

تعد سياسة الولايات المتحدة تجاه السلطة الفلسطينية نموذجا جليا لانعكاسات تأثير لجنة الأيباك على السياسة الخارجية الأمريكية، إذ لا تكتفي بدعم غير مشروط لإسرائيل، بل تسعى كذلك إلى تحجيم وتعطيل أي دعم فاعل للفلسطينيين، سواء كان ماليا أو سياسيا أو دبلوماسيا. وتم تعزيزهذا التوجه بشكل كبير تحت ضغط اللوبي الإسرائيلي، لا سيما منذ تسعينيات القرن الماضي، لكنه بلغ ذروته في عهد إدارة ترامب.أحد أبرز الأمثلة على ذلك كان قرار الإدارة الأمريكية في 2018 بوقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي خطوة طالما طالبت بها الأيباك ، بحجة أن الأونروا "تعيق الحل النهائي" من خلال "إدامة قضية اللاجئين الفلسطينيين"[1]. كما ضغطت اللجنة مرارا على الكونغرس لسن تشريعات تربط أي تمويل أمريكي للفلسطينيين بضمانات بعدم اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية أو الأمم المتحدة في قضايا تتعلق بإسرائيل .[2]

كماتم تجميد أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات الإنسانية والتنموية المقدمة للسلطة الفلسطينية في عام 2018، رغم أن هذه المساعدات كانت مخصصة لدعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة[3]. هذا الإجراء لم يكن فقط تعبيرا عن سياسة عقابية ضد القيادة الفلسطينية بسبب رفضها صفقة القرن،بل كان انعكاسا لضغط مكثف من قبل الأيباك التي رأت في تلك المساعدات "مكافأة على رفض التفاوض مع إسرائيل". [4]

واصلت الولايات المتحدة تعميق مساعداتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، حيث بلغ حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل حوالي 3.8مليار دولار سنويا بموجب اتفاقية المساعدات لعشر سنوات الموقعة في 2016، دون اشتراطات تتعلق بحقوق الإنسان أو احترام القانون الدولي[5]. ولاتخفي الأيباك

---

[1] الجزيرة نت، "واشنطن توقف تمويل الأونروا نهائيا.. ما الأسباب؟"، نشر في 1 سبتمبر 2018، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2018/9/1/

[2] العربي الجديد، "مشروع قانون أميركي لوقف الدعم عن الفلسطينيين بسبب محكمة الجنايات"، نشر في 24 يونيو 2021، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025) ، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[3] TRT عربي، "إدارة ترامب توقف 200 مليون دولار من مساعدات الفلسطينيين"، نشر في 25 أغسطس 2018، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025) ، على الرابط: https://www.trtarabi.com/now/

[4] قناة الحرة، AIPAC"ترحب بقرار ترامب بقطع المساعدات عن الفلسطينيين"، نشر في 28 أغسطس 2018، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط: https://www.alhurra.com/latest/2018/08/28/aipac-

[5] BBC عربي، "الولايات المتحدة وإسرائيل توقعان اتفاقا قياسيا للمساعدات العسكرية"، نشر في 14 سبتمبر 2016، (تاريخ الاطلاع:14ماي 2025)،على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/09/160914_us_israel_military_aid

دورها في صياغة هذا النوع من الاتفاقيات، إذ تعتبره "ركيزة من ركائز الأمن القومي الأمريكي في المنطقة".[1]

هذا التناقض الصارخ في معايير الدعم يعكس بوضوح الانحياز الأمريكي المتأصل لصالح إسرائيل، والناجم عن الضغوط الممنهجة من قبل الأيباك وهو ما يؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية سياسيا وماليا، ويفقدها أدوات التفاوض، في الوقت الذي يمنح فيه الاحتلال تفوقا ميدانيا ودبلوماسيا غير مسبوق.

من خلال النماذج التطبيقية السابقة، يتضح أن الأيباك لم تعد مجرد جماعة ضغط تقليدية، بل تحولت إلى فاعل مؤسسي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما في القضايا المتعلقة بإسرائيل وخصومها. وما بين الدعم العسكري والدبلوماسي لإسرائيل، والسعي لإجهاض الاتفاق النووي الإيراني، تظهر قدرة الأيباك على تكييف الموقف الأمريكي مع المصالح الإسرائيلية بشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية.

المبحث الثالث:

الانتقادات والاتهامات الموجهة للأيباك ومستقبل تأثيرها

رغم ما تحظى به لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيباك) من نفوذ واسع في أروقة القرار الأمريكي، إلا أن حضورها القوي لم يسلم من موجات نقد متصاعدة، لا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت تحولات في المواقف السياسية الداخلية بالولايات المتحدة، وازدياد الوعي الإعلامي، والتفاعل الشعبي مع قضايا مثل العدوان على غزة، والاستيطان، وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تركزت هذه الانتقادات على نقاط جوهرية تمس شفافية اللجنة، ووسائلها في التأثير السياسي، وانحيازها الأيديولوجي الصارخ لإسرائيل، بما يتناقض أحيانا مع المصالح الأمريكية المعلنة أو المبادئ التي تروج لها إداراتها المتعاقبة.

يأتي هذا المبحث ليتناول أبرز هذه الانتقادات، مقسمة إلى مطالب ثلاثة، تتناول الشفافية والتمويل، والانحياز السياسي، وأخيرا مستقبل اللجنة في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة.

[1] الموقع الرسمي لـAIPAC ، "U.S.–Israel Security Assistance"نشر في 2024، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط:https://www.aipac.org/learn/issues/us-israel-security-assistance

المطلب الأول:

الانتقادات المتعلقة بالشفافية والتمويل السياسي

تعد الشفافية والتمويل من الزوايا الحساسة في تقييم أداء جماعات الضغط داخل النظام السياسي الأمريكي. وفي حالة الأيـبـاك ، فإن الانتقادات التي تتعرض لها بهذا الصدد لا تقتصر على توجه سياسي معين، بل تمتد إلى باحثين ومؤسسات رقابية وأعضاء في الكونغرس، يرون أن هذه اللجنة تمارس ضغوطا مالية تتجاوز الحدود المسموح بها ضمن قواعد اللعب الديمقراطي. كما تثير هذه الانتقادات جدلا متجددا حول العلاقة غير المتكافئة بين المال والسياسة، وحجم التأثير الذي تشتريه الأموال في توجيه القرارات الأمريكية.

الفرع الأول:

غموض في مصادر التمويل وآلياته

واحدة من أبرز الملاحظات التي يوجهها المراقبون لأداء الأيـبـاك هي غياب الشفافية في آلية جمع الأموال وتوجيهها، إذ لا تلزم اللجنة بالإفصاح الكامل عن مصادر تمويلها، طالما أنها مسجلة كمنظمة غير ربحية وفق القانون الأمريكي، ما يفتح المجال لتدفقات مالية هائلة من أفراد وشركات دون رقابة علنية صارمة.[1]

تستخدم الأيـبـاك شبكة من اللجان المرتبطة مثل (Super PACs)لجمع تمويلات ضخمة وتوجيهها لدعم أو إسقاط مرشحين سياسيين. هذه الشبكة المعقدة تجعل من الصعب على الناخب العادي أو حتى الصحافة تتبع العلاقة بين التبرعات والمواقف السياسية. وقد أشار مركز السياسة المستجيبة (Center for Responsive Politics) إلى أن الأيـبـاك تدير واحدة من أكثر شبكات التمويل السياسي تعقيدا وتأثيرا في الولايات المتحدة .[2]

كما توجه إليها انتقادات بأنها تستغل ثغرات قانونية تتيح لها دعم مرشحين معينين دون أن تعتبر لجنة دعم انتخابي مباشرة، وهو ما يمكنها من التأثير على التوازنات السياسية في الكونغرس[3].

---

[1] حسن نافعة،"اللوبيات اليهودية وصناعة القرارفيأمريكا"،مجلة المستقبل العربي،عدد465،بيروت:مركز دراساتالوحدة العربية،2018، ص. 71.

[2] تقرير مركز السياسة المستجيبة(Center for Responsive Politics) ، منشور على موقعOpenSecrets، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025) ، على الرابط:
https://www.opensecrets.org/orgs/american-israel-public-affairs-committee-aipac/summary

[3] خالد صفوري، "لوبيات المال والسياسة في واشنطن"، الجزيرة نت، نشر في 17 ديسمبر 2020، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط:https://www.aljazeera.net/opinions/2020/12/17/

إن هذا الغموض المالي لا يشكل فقط تحديا لمبدأ الشفافية، بل يسهم في تعميق فقدان الثقة الشعبي في استقلالية القرار السياسي الأمريكي تجاه القضايا الخارجية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[1].

الفرع الثاني:

تأثير المال على قرارات السياسيين وتضييق التعددية

يرى عدد من الباحثين في الشأن الأمريكي أن الأيـبـاك تسهم عبر المال في خلق مناخ سياسي مغلق، حيث يتم مكافأة المواقف المؤيدة لإسرائيل، ومعاقبة أي موقف متوازن أو نقدي، سواء من أعضاء في الكونغرس أو مرشحين للرئاسة. هذا الاستخدام المكثف للمال أدى إلى تراجع الأصوات الحرة داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري.[2]

كشف تقرير نشر في موقع The Intercept أن الأيـبـاك مولت حملات بملايين الدولارات لإسقاط مرشحين تقدموا ببرامج تراعي الحقوق الفلسطينية، مثل نينا تورنر في أوهايو، مما يكشف حجم التدخل المباشر في تشكيل النخب السياسية الأمريكية وفق معايير تخدم إسرائيل[3].

كما أشار سياسيون أمريكيون سابقون إلى أنهم تعرضوا لضغوط مالية مباشرة وغير مباشرة من أجل تعديل مواقفهم، وأحيانا طلب منهم التخلي عن دعم مشاريع قرارات تنتقد الاستيطان أو العدوان على غزة، مقابل تجنب حملات تشويه من لوبيات المال .[4]

أصبحت أروقة الكونغرس مسرحا لتأثير المال، حيث تترجم الولاءات في سياسات واقعية على الأرض، ويعاقب كل من يجرؤ على كسر السردية الرسمية التي تدافع عنها الأيـبـاك[5].

---

[1] وليد عبد الحي، "مستقبل العلاقات الأمريكية العربية في ظل جماعات الضغط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2021، ص. 44–45.

[2] مصطفى اللباد،"قوة اللوبي الإسرائيلي وتراجع الردع الأخلاقي للكونغرس"،مجلة السياسة الدولية،عدد226، القاهرة:مؤسسة الأهرام،2021،ص91.

[3] The Intercept, "AIPAC'sDark Money AttackCampaigns", Published on July 28, 2022, (Accessed: 14 May 2025), على الرابط: https://theintercept.com/2022/07/28/aipac-dark-money-democratic-primaries

[4] العربي الجديد، "لوبي أيباك يمول إسقاط الأصوات المؤيدة للحقوق الفلسطينية"، نشر في 14 أغسطس 2023، (تاريخ الاطلاع: 14 ماي 2025)، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[5] عبد الحميد صيام، "المال والضغط السياسي: كيف يتحكم اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس؟"، القدس العربي، نشر في 23 يناير 2023، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2025)، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/

المطلب الثاني:

الاتهامات بتضارب المصالح وتهديد الديمقراطية الأمريكية

يتجاوز الجدل حول الأيبـاك دورها التقليدي في التأثير على السياسة الخارجية ليصل إلى اتهامات أعمق تتعلق بتضارب المصالح وبتقويض أسس الديمقراطية الأمريكية نفسها. ويؤكد المنتقدون أن هذه اللجنة لم تعد مجرد جماعة ضغط تمارس حقها في التأثير السياسي، بل أصبحت قوة مهيمنة تشكل خارطة المواقف السياسية من خلال ضغوط مالية، وتحالفات إعلامية، واختراق ممنهج للمنظومة التشريعية. وقد أثارت هذه المسائل نقاشا واسعا في الأوساط الأكاديمية والإعلامية وحتى بين بعض الساسة الأمريكيين.

الفرع الأول:

تداخل الولاءات السياسية والضغط الخارجي

ترى فئة واسعة من الباحثين أن الأيبـاك تمثل نموذجا صارخا لتضارب المصالح، إذ يتلقى عدد من النواب والمسؤولين الأمريكيين دعما مباشرا أو غير مباشر من اللجنة، في الوقت الذي تطلب منهم مواقف محددة بشأن قضايا تمس المصالح الإسرائيلية[1]. هذا التداخل بين التمويل السياسي والولاء السياسيثير شكوكا بشأن قدرة النخب الحاكمة على اتخاذ قرارات مستقلة، تمثل المصلحة الوطنية الأمريكية أولا.

أعربت عضوة الكونغرس إلهان عمر عن هذه المخاوف بشكل صريح في تصريحاتها الشهيرة عام 2019، حين قالت إن الدعم الأمريكي لإسرائيل يتعلق بالمال مشيرة إلى نفوذ الأيبـاك ، ما أدى إلى حملة شرسة ضدها رغم ما أثارته من نقاش مشروع حول حدود التأثير. هذه الحادثة لم تكن معزولة ، بل كشفت عن حساسية كبرى لدى المؤسسة السياسية الأمريكية تجاه أي انتقاد للوبي المؤيد لإسرائيل[2].

[1] ميخائيل هدسون، النفوذ الإسرائيلي في السياسة الأمريكية: قراءة نقدية، بيروت: دار الفارابي، 2020، ص. 55.

[2] الجزيرة نت، "عضوة الكونغرس إلهان عمر تثير الجدل مجددا بشأن تأثير AIPAC" ، نشر في 12 فبراير 2019، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/2/12/

كما يعتبر مراقبون أن هيمنة الأيـبـاك تسهم في تدويل القرار الداخلي، حيث تملى المواقف من قضايا مثل النووي الإيراني، دعم إسرائيل عسكريا، وحتى برامج التعاون الاستخباري، عبر تأثير قادم من جهة تمثل مصالح طرف خارجي[1].

الفرع الثاني: تهديد التعددية السياسية وتهميش الأصوات المستقلة

يتعرض النظام الديمقراطي الأمريكي لانتقادات متزايدة بسبب النفوذ المفرط لجماعات الضغط، و على رأسها الأيـبـاك ، التي تتهم بتخطي مبدأ التعددية، عبر الضغط لإقصاء أو تهميش الأصوات المعارضة، حتى داخل الحزب الديمقراطي ذاته. ففي السنوات الأخيرة، أصبحت حملات التشويه السياسي ضد المرشحين الذين يتبنون مواقف متوازنة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي أمرا شائعا[2]

في هذا السياق، يتم توجيه تمويلات ضخمة نحو حملات انتخابية لإسقاط مرشحين مثل رشيدة طليب أو ألكساندرياأوكاسيوكورتيز، لمجرد تبنيهم مواقف مؤيدة للحقوق الفلسطينية أو منتقدة للاستيطان الإسرائيلي، وهو ما يضعف المنافسة الحرة[3].

كما يوضح تقرير لمعهد بروكينغز أن مثل هذا التدخل لا يعد مجرد استخدام شرعي للنفوذ، بل يصل إلى حد "الهندسة السياسية المسبقة"، حيث يتم تحديد من يجب أن يفوز أو يقصى، مما يعصف بأسس الديمقراطية التمثيلية[4].

في النهاية، لا يتعلق الأمر فقط بحقوق الفلسطينيين أو بالسياسة الخارجية، بل بمستقبل الديمقراطية الأمريكية نفسها، ما لم يتم ضبط أدوار جماعات الضغط بقوانين رقابية صارمة.

---

[1] نور الدين الميلادي، "أدوار جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات، نشر في 10 ماي 2021، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2021/5/10

[2] خالد الحروب، "هل تهدد جماعات الضغط الديمقراطية الأمريكية؟"، العربي الجديد، نشر في 27 أوت 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025) ، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/

[3] The Guardian, "How AIPAC isshapingDemocraticPrimaries", 2024 نشر في مارس) , تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025) على الرابط:
https://www.theguardian.com/us-news/2024/mar/01/aipac-democratic-primaries

[4] Brookings Institution, "Lobbying, Money, and Political Influence in the U.S.", 2023 نشر في 14 جوان, (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025) على الرابط:
https://www.brookings.edu/articles/lobbying-money-and-political-influence-in-the-us/

المطلب الثالث:

مستقبل تأثير الأيـبـاك في ظل التحولات الداخلية الأمريكية

المشهد السياسي الأمريكي يشهدتحولات عميقة تمس الرأي العام، البنية الحزبية، وطبيعة الخطاب العام اتجاه قضايا السياسة الخارجية، وفي مقدمتها العلاقة مع إسرائيل. وقد باتت هذه التحولات تلقي بظلالها على مستقبل تأثير لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيـبـاك)، ما يفتح نقاشا جادا حول ما إذا كانت هذه المنظمة قادرة على الحفاظ على هيمنتها التقليدية، أم أنها تواجه بداية انحسار نفوذها.

الفرع الأول:

تغير المزاج الشعبي الأمريكي تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية

شهدت السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا في الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل، خاصة بين فئة الشباب، وداخل التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي. فقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجعا واضحا في مدى التأييد غير المشروط لإسرائيل، مقابل تنامي التعاطف مع القضية الفلسطينية، لا سيما في أعقاب الأحداث المتكررة في قطاع غزة والضفة الغربية، وما يصاحبها من تغطية إعلامية رقمية توثق الانتهاكات بحق المدنيين الفلسطينيين[1].

يرتبط هذا التحول أيضا بتطور الوعي الحقوقي لدى الجيل الجديد في الولايات المتحدة، الذي بات يرى في الدعم غير المشروط لإسرائيل نوعا من التواطؤ مع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ظهرت أصوات داخل الكونغرس الأمريكي، وخاصة من أعضاء الفرقة التقدمية(TheSquad) ، تدين السياسات الإسرائيلية، وتنتقد النفوذ غير المتوازن الذي تمارسه جماعات الضغط، وعلى رأسها الأيـبـاك.[2]

كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا محوريا في هذا التغير، حيث أتاحت نقل القضية الفلسطينية إلى جمهور أوسع، خارج القنوات الإعلامية التقليدية التي كانت تاريخيا محسوبة على الخطاب

[1] العربي الجديد، "تغير المزاج الشعبي الأميركي حيال القضية الفلسطينية: تحديات أمام اللوبي الإسرائيلي"، نشر في 15 ماي 2021، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

[2] موقع ميدل إيستآي (النسخة العربية)، "عضوات الكونغرس التقدميات يرفعن الصوت من أجل فلسطين"، نشر في 13 ماي 2021، (تاريخ الاطلاع: 27 ماي2025)، على الرابط: https://arabic.middleeasteye.net/news

المؤيد لإسرائيل .[1]وبات من المألوف اليوم أن نشهد حملات تضامن شعبية أمريكية واسعة، مثل حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات(BDS) ، والتي وجدت صدى في الجامعات والنقابات والمؤسسات الثقافية الأمريكية.

الفرع الثاني:

صعود التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي وموقفه من الأيبـاك

في السنوات الأخيرة، برز التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي كأحد أهم التحولات السياسية في الولايات المتحدة، لاسيما في تعاطيه مع قضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها الموقف من إسرائيل ونفوذ جماعة الأيبـاك . وقد اتسم هذا التيار بمواقف أكثر نقدا للسياسات الإسرائيلية، وأقل تقبلا للخطاب التقليدي الذي تروج له جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في واشنطن[2].

تجسدت هذه المواقف في الخطاب البرلماني والإعلامي لعدد من الأعضاء التقدميين في الكونغرس، من أبرزهم بيرني ساندرز، وإلهان عمر، ورشيدة طليب، وألكساندرياأوكاسيو-كورتيز. إذ طالب هؤلاء علنا بربط المساعدات الأمريكية لإسرائيل باحترام حقوق الإنسان، وانتقدوا استمرار الاحتلال والاستيطان، كما لم يتردد بعضهم في وصف سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين بأنها "تمييز عنصري"[3].

شكلت هذه المواقف تهديدا مباشرا لنفوذ الأيبـاك ، الذي اعتمد لعقود على دعم الحزبين الأمريكيين.بالمقابل، شنت الأيبـاك حملات تمويلية لدعم مرشحين ديمقراطيين من التيار التقليدي في مواجهة التقدميين في الانتخابات التمهيدية، مما زاد من حدة الانقسام داخل الحزب الديمقراطي بشأن السياسة تجاه إسرائيل[4].

هذا التوتر يعكس بداية تصدع في "الإجماع المؤيد لإسرائيل" الذي كان سائدا في أروقة السياسة الأمريكية، ويطرح تساؤلات حول مدى استدامة نفوذ الأيبـاك في ظل تغير الأجيال داخل الحزب،

---

[1]المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "وسائل التواصل الاجتماعي والرواية الفلسطينية: بين التوثيق والمقاومة الرقمية"، عدد 132، 2022، ص7-8، على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/social-media-palestine.pdf

[2]العربي الجديد، "التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي... التحدي الجديد أمام لوبي إسرائيل في أميركا"، نشر في 10 أوت 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:https://www.alaraby.co.uk/politics/

[3]ميدل إيستآي – النسخة العربية، "رشيدة طليب وبرني ساندرز ينتقدان دعم بايدن لإسرائيل"، نشر في 20 ماي 2021، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:https://arabic.middleeasteye.net/news/

[4]الجزيرة نت، AIPAC"تمول خصوم التقدميين في الحزب الديمقراطي.. حملة منظمة لتقليص تأثيرهم"، نشر في 14 فبراير 2023، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2023/2/14/aipac-

وتزايد الوعي الحقوقي بين الناخبين الشباب الذين يدعمون مقاربات أكثر توازنا في السياسة الخارجية الأمريكية[1].

الفرع الثالث:

تنامي منافسي الأيباك وتعدد المنصات التمثيلية لليهود الأمريكيين

لقد احتكرت الأيباك لعقود طويلة التمثيل السياسي لليهود الأمريكيين في أروقة صنع القرار الأمريكي، خصوصا في الملفات المتعلقة بالشرق الأوسط والسياسة تجاه إسرائيل. غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولات لافتة في هذا السياق، تمثلت في بروز عدد من المنظمات والمبادرات التي تنافس الأيباك على النفوذ، وتقدم روايات بديلة تعبر عن توجهات مختلفة داخل الجالية اليهودية، بل وتتبنى مواقف نقدية من السياسات الإسرائيلية.

تعد منظمة "جي ستريت(J Street) "من أبرز هذه الجهات، حيث تأسست عام 2008 كلوبي من أجل السلام، وتصنف نفسها على أنها مؤيدة لإسرائيل لكنها في الوقت نفسه مؤيدة للسلام،ما يعني أنها ترفض السياسات الإسرائيلية الاستيطانية وتؤيد حل الدولتين.[2]وتكسب"جي ستريت" دعما متزايدا من النخب الأكاديمية والشباب اليهود الأمريكيين الذين يرون أن الدعم الأعمى لإسرائيليضربمصالح الولايات المتحدة،ويتعارض مع قيم العدالة وحقوق الإنسان التي يؤمنونبها[3]

كذلك، ظهرت منظمات مثل IfNotNowوJewish Voice for Peace، وهما مجموعتان شبابيتان تقدميتان تنتقدان الاحتلال الإسرائيلي وترفضان احتكار الأيباك للخطاب اليهودي داخل الولايات المتحدة، بل إن بعض نشاطاتهما تصنف على أنها تضامن مباشر مع الحقوق الفلسطينية .[4]

إن هذا التعدد في الأصوات والمنصات يعكس تغيرا عميقا في مواقف شريحة واسعة من اليهود الأمريكيين، لا سيما من الجيل الجديد، الذين لم يعودوا يعتبرون تأييد إسرائيل معيارا وحيدا لهويتهم السياسية أو الدينية. هذا التوجه يضعف من هيمنة الأيباك ويعيد تشكيل خريطة التأثير اليهودي

---

[1]مؤسسة الفكر العربي، "تحولات في الحزب الديمقراطي: هل يتراجع التأييد المطلق لإسرائيل؟"، ضمن سلسلة دراسات سياسية، عدد 16، 2023، ص. 12، على الرابط:https://www.arabthought.org/resources/political_studies_16.pdf

[2]العربي الجديد، "جي ستريت: لوبي يهودي ينافس إيباك من داخل أميركا"، نشر في 17 ماي 2021، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:https://www.alaraby.co.uk/politics/

[3]الميادين نت، "من داخل أميركا: لوبيات يهودية تتحدى السردية الإسرائيلية"، نشر في 30 جويلية 2023، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:https://www.almayadeen.net/reports/

[4]الجزيرة نت، "يهود ضد الاحتلال.. حراك متصاعد داخل أميركا ضد دعم إسرائيل"، نشر في 12 جوان 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/6/12/

في السياسة الأمريكية، ويجعل من اللوبي المؤيد لإسرائيل كيانا ضمن شبكة أكثر تنوعا وتعقيدا مما كان عليه سابقا[1].

هذا التعدد من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الاحتكار التمثيلي الذي طالما تمتعت به الأيباك داخل الكونغرس، خاصة مع ازدياد الدعم الشعبي للمواقف النقدية تجاه الاحتلال، وتنامي القناعة بضرورة انتهاج سياسة أمريكية أكثر توازنا اتجاه القضية الفلسطينية.

الفرع الرابع:

سيناريوهات المستقبل ما بين إعادة التموضع أو الانحسار

في ضوء التحولات الداخلية التي تشهدها الساحة السياسية الأمريكية، والتحديات المتصاعدة التي تواجهها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك)، يبرز تساؤل محوري حول مستقبل هذا اللوبي: هل سيتجه نحو إعادة التموضع والتكيف مع المتغيرات؟ أم أن مساره سيشهد انحسارا تدريجيا بفعل التآكل الداخلي وتراجع التأييد الشعبي؟ هذا التساؤل يفتح المجال أمام طرح عدد من السيناريوهات المستقبلية المحتملة.

أولاً :سيناريو إعادة التموضع والتكيف الاستراتيجي

يرى بعض المحللين أن الأيباك ، بحكم خبرتها الطويلة ونفوذها المؤسساتي، قد تسعى إلى تعديل خطابها السياسي بما يتماشى مع المزاج الشعبي الجديد، خصوصا داخل الحزب الديمقراطي. ويشمل هذا السيناريو تخفيف حدة الخطاب المتشدد، والانفتاح على الأصوات اليهودية التقدمية، وربما دعم بعض السياسات التي تظهر توازنا ظاهريا في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، دون أن يعني ذلك تخليا جوهريا عن الأهداف الصهيونية[2].

تعزز هذه الرؤية محاولات الأيباك الأخيرة في إنشاء أذرع سياسية مثل PACs جديدة مثل (United Democracy Project)، والتي تسعى لدعم مرشحين في الحزبين الجمهوري

[1] مدى الكرمل ، "تحولات في مواقف اليهود الأميركيين من إسرائيل"، دراسة بحثية،المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مارس 2023، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط:
https://www.mada-research.org/wp-content/uploads/2023/03/

[2] معهد الدوحة للدراسات، "اللوبيات الصهيونية في الولايات المتحدة: بين التحول والمقاومة"، دراسة منشورة في 2021، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)،على الرابط :https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/pages/.aspx

والديمقراطي، بما يضمن تنويع أدوات التأثير وتعويض الخسائر التي قد تنجم عن انزياح الديمقراطيين التقدميين نحو مواقف أكثر نقدا لإسرائيل[1].

ثانيا:سيناريو الانحسار والتراجع التدريجي

تشير معطيات ميدانية إلى أن مستقبل الأيـبـاك قد يشهد انحسارا واضحا في قدرتها على احتكار التأثير السياسي، خصوصا إذا استمرت التحولات السوسيولوجية داخل المجتمع اليهودي الأمريكي، الذي يظهر قطاع واسع منه، وخاصة من فئة الشباب، انفتاحا أكبر على سرديات بديلة، وتحررا من الالتزام الأيديولوجي التقليدي تجاه إسرائيل[2].

كما أن صعود منافسين مثلJ Street ، والضغط المتزايد من الأصوات التقدمية في الكونغرس، فضلا عن تنامي الحركات الحقوقية المؤيدة للفلسطينيين داخل الولايات المتحدة ، يضعف من قدرة الأيـبـاك على صياغة الرواية الأحادية في واشنطن. بل إن بعض المحللين يرون أن استمرار الأيـبـاك في تجاهل هذه التغيرات قد يؤدي إلى فقدانها لشرعيتها التمثيلية، على الأقل داخل الحزب الديمقراطي[3].

ثالثًا :سيناريو التماسك داخل الحزب الجمهوري والانكفاء الحزبي

هناك سيناريو ثالث يقوم على تركيز الأيـبـاك جهودها داخل الحزب الجمهوري فقط، بعد أن بات يوفر لها حاضنة أيديولوجية أكثر صلابة، لا سيما مع تنامي التيار الإنجيلي الداعم لإسرائيل دون قيد أو شرط. لكن هذا السيناريو قد يفقد الأيباك بعدها الوسيط الحزبي، ويجعلها أقل قدرة على التأثير في قرارات السياسة الخارجية في حال عودة الديمقراطيين إلى السيطرة الكاملة على السلطتين التنفيذية والتشريعية[4].

---

[1] الجزيرة نت، "إيباك تدعم مرشحين ديمقراطيين وجمهوريين رغم التناقض.. لماذا؟"، نشر في 12 نوفمبر 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط : https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/11/12/

[2] المركز العربي للأبحاث – واشنطن، "تراجع الالتزام اليهودي الأميركي بإسرائيل"، يوليو 2022،(تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط :https://arabcenterdc.org/ar/resource/

[3] مدى الكرمل، "هل تفقد AIPAC شرعيتها داخل الحزب الديمقراطي؟"، تقرير بحثي، مارس 2023 ، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025)، على الرابط : https://www.mada-research.org/2023/03/aipac-/

[4] العربي الجديد، "إيباك واليمين الأميركي: تحالف مصلحي أم شراكة استراتيجية؟"، نشر في 20 جويلية 2022، (تاريخ الاطلاع: 15 ماي 2025) ، على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/politics/

رابعًا :السيناريو المركب: الاستمرارية المتكيّفة

المرجح أن المستقبل القريب سيشهد سيناريو مركب، تمزج فيه الأيبـاك بين التكيف المحدود والتشبث بالمراكز التقليدية للقوة. بمعنى أنها قد تقدم تنازلات تكتيكية دون تغيير استراتيجي، مع الحفاظ على نفوذها داخل الكونغرس عبر المال السياسي، لكن بفاعلية أقل مما كانت عليه في العقود السابقة[1].

ان التحليل المعمق لدور لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيبـاك) في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، من خلال رصد الآليات والاستراتيجيات المعتمدة، والنماذج التطبيقية المؤثرة ، ثم الانتقادات والمآلات المستقبلية قد كشف أن الأيبـاك ، رغم كونها منظمة غير حكومية، تمثل أحد أقوى الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، بالنظر إلى قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر في صناعة القرار، سواء على مستوى الكونغرس أو في علاقاتها مع الجهاز التنفيذي.

تعتمد اللجنة جملة من الآليات المتداخلة، مثل التمويل الانتخابي، الضغط التشريعي، التنسيق الإعلامي، والتعبئة الجماهيرية، مما جعلها توجه السياسات الأمريكية في ملفات إقليمية حساسة، كالدعم غير المشروط لإسرائيل في النزاعات الكبرى، والمواقف المتشددة إزاء الملف النووي الإيراني. كما كشفت الدراسة أن الأيبـاك توظف سردية "الأمن القومي الأمريكي" كمبررلشرعنة سياستها، بما يعكس توافقا متبادلا بين الأجندة الإسرائيلية وبعض دوائر القرار في واشنطن.

غير أن هذا التأثير، وإن بدا راسخا، لم يعد بمنأى عن التحولات السياسية والاجتماعية العميقة التي يعرفها المجتمع الأمريكي. فقد تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة للأيبـاك ، سواء من داخل الولايات المتحدة، أو من دوائر بحثية وأكاديمية، خاصة في ظل تغول الخطاب اليميني داخل إسرائيل، واتساع رقعة الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية. كما بدأت تتآكل صورة الأيبـاك كجهة تمثل الإجماع الأمريكيحول دعم إسرائيل، وظهر جيل جديد من الناشطين والسياسيين الأمريكيين ممن يطالبون بإعادة تعريف المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وفق مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان.

ختاما، يمكن القول إن مستقبل الأيبـاك بات مرهونا بقدرتها على التكيف مع معطيات جديدة، أبرزها التحول في مواقف الرأي العام، صعود تيارات تقدمية ناقدة، وتنامي الدعوات لتقنين جماعات الضغط . وهو ما يجعل الحديث عن استمرار هيمنتها بنفس الوتيرة موضع مراجعة أكاديمية وسياسية مستمرة،

[1] ماجد كيالي،*"إيباك.. بين الثابت والمتغير في السياسة الأميركية تجاه إسرائيل"* ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص 18.

ويفتح الباب لتشكل مشهد سياسي أمريكي أكثر تنوعا وتوازنا في مقاربته للقضايا الشرق أوسطية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

الخاتمة

يعد موضوع جماعات الضغط و المصلحة من بين أبرز المواضيع التي حازت اهتمامًا متزايدًا في مجال الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لاسيما في سياق الأنظمة الديمقراطية الغربية، التي فتحت المجال واسعًا أمام التنظيمات بكل أصنافها لتلعب أدوارًا بارزة في صناعة القرار.

في هذا السياق، شكلت لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(الأيبـاك) نموذجًا فريدًا ومثيرًا للجدل لجماعة ضغط تمكنت من أن ترسّخ نفسها كأحد أكثر الفواعل غير الرسمية تأثيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصًا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

لقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بمختلف الأبعاد المرتبطة بتأثير جماعات الضغط و المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دراسة حالة الأيبـاك ، ليس فقط من زاوية التأثير الظاهر في القرارات الكبرى، ولكن أيضًا عبر تفكيك الأدوات والآليات والاستراتيجيات التي تعتمدها هذه الجماعة، وتبيان علاقتها بالمؤسسات الرسمية، وبمراكز البحث، وبالإعلام، وبالمال السياسي، بل وبالثقافة السياسية الأمريكية ذاتها.

من خلال تحليل ماسبق،تبين أن الأيبـاك لا تمارس الضغط السياسي بالمعنى التقليدي فحسب، وإنما تنخرط ضمن شبكة معقدة من التفاعلات المؤسسية والنفعية، تستند إلى تحالفات متينة مع أطراف نافذة داخل الكونغرس، والبيت الأبيض، ووسائل الإعلام، ومراكز الدراسات، ومجتمع رجال الأعمال، وحتى داخل الجامعات .وهو ما يجعل تأثيرها ليس مجرد استثناء، بل جزءًا من بنية القرار السياسي الأمريكي نفسه، خاصة في ما يتعلق بالقضايا المتصلة بإسرائيل والشرق الأوسط.

لقد بينت الدراسة، عبر فصولها ومباحثها المختلفة، كيف استطاعت الأيبـاك أن تؤثر بشكل واضح في جملة من المحطات المفصلية، مثل:

- الدعم اللامشروط لإسرائيل في جميع النزاعات الكبرى (حرب غزة، حرب لبنان، وغيرها)،
- الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني سنة 2018،
- تمرير قانون نقل السفارة الأمريكية إلى القدس سنة 2017،
- الضغط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتبني سياسات أكثر صرامة تجاه خصوم إسرائيل الإقليميين.

كما كشفت الدراسة عن أن هذا التأثير القوي لم يكن دوما محل ترحيب داخلي أو خارجي، بل واجه انتقادات واسعة من قبل بعض الأصوات داخل المجتمع الأمريكي، والتي بدأت تطالب بتقليص نفوذ جماعات الضغط، وفرض مزيد من الشفافية والمساءلة على مصادر تمويلها وعلاقاتها الخارجية. وبالمثل،

فإن الرأي العام العربي والإسلامي ينظر إلى الأيـبـاك كأداة ضغط تُعرقل فرص السلام وتعمّق اختلال موازين القوى في المنطقة لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

إن هذا الواقع يثير تساؤلات جوهرية حول حدود السيادة الوطنية في الأنظمة الديمقراطية، وحدود الأخلاق في توجيه السياسات الخارجية، ومدى انحياز هذه السياسات لصالح جماعة مصالح معينة على حساب قيم العدالة وحقوق الإنسان.

وقد أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المركزية يمكن إجمالها فيما يلي:

-الأيـبـاك ليست فقط جماعة ضغط بل أصبحت "شبه مؤسسة" داخل النظام السياسي الأمريكي، لما تمتلكه من أدوات تأثير مادية ومعنوية قوية.

-تلعب الأيـبـاك دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصًا تجاه قضايا الشرق الأوسط، من خلال التأثير على الرأي العام، وعلى مراكز اتخاذ القرار، وعلى التمويل الانتخابي للمرشحين.

- يشكل نفوذ الأيـبـاك تحديًا حقيقيًا لمفهوم الحياد الأمريكي، حيث يخلق انحيازًا واضحًا لصالح إسرائيل، على حساب المبادئ الدولية أو حتى المصالح الاستراتيجية الأمريكية أحيانا.

- مستقبل الأيـبـاك مرهون بتطور السياقات الداخلية الأمريكية ، وبتنامي الأصوات المعارضة لسياسات الانحياز، خصوصًا من داخل الجامعات والحركات التقدمية.

وانطلاقا مما سبق، فإن الدراسة تقترح ما يلي:

-ضرورة إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة لعمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة ، وضمان أكبر قدر من الشفافية في تمويلها وعلاقتها بدول أجنبية.

- تعزيز الوعي السياسي داخل المنطقة العربية حول كيفية عمل جماعات المصالح، وضرورة بناء أدوات ضغط موازية تراعي المصالح العربية المشروعة، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا.

- تشجيع البحث العلمي العربي على التعمق في دراسة دور جماعات الضغط ضمن السياقات الدولية، من أجل فهم آليات النفوذ غير التقليدي في النظام العالمي الجديد.

- العمل على دعم مراكز فكر عربية مستقلة، قادرة على إنتاج معرفة نقدية حول السياسات الأمريكية، وبناء خطاب موازٍ داخل الجامعات الغربية.

وفي الأخير، فإن هذه المذكرة لا تدعي الإحاطة الشاملة بكافة جوانب الموضوع، نظرا لتعدد أبعاده وتشابك عناصره، إلا أنها تشكل لبنة في سبيل فهم أعمق لطبيعة النظام السياسي الأمريكي من الداخل، ولمراكز القوة غير الرسمية التي تساهم في صياغة السياسات الدولية. وإن الباحث في هذا المجال مدعو دوما إلى الاستزادة، والتوسع في التحليل، والاستناد إلى المعطيات الميدانية المتجددة، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات كبرى تعيد تشكيل موازين القوى، وتفرز فواعل جديدة قد تغير من معادلة التأثير والقرار في المستقبل القريب.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إسماعيل خلف الله، جماعات الضغط وصنع القرار السياسي في الأنظمة الليبرالية، دار الفضيلة للنشر، القاهرة، 2021.
2. الباز طارق، جماعات الضغط الديني وأثرها في السياسات التشريعية، منشورات المعهد العربي للديمقراطية، 2020.
3. جيمس ثورنبير، اللوبي السياسي في أمريكا: التاريخ والآليات، ترجمة مركز دراسات الديمقراطية، بيروت، 2016.
4. جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: مُحَمَّد إبراهيم الجندي، دار الشروق، القاهرة، 2007.
5. جون مايرز، "تأثير المال في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.
6. خالد السماك، اللوبي اليهودي والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار النفائس، بيروت، 2018.
7. عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر السياسي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2018.
8. عبد الفتاح أبو مدين، اللوبيات السياسية وأثرها في القرار الأمريكي، المركز القومي للدراسات، القاهرة، 2020.
9. عبد الله الأشعل، صناعة القرار في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2010.
10. عبد الله الأشعل، اللوبي الصهيوني وصنع القرار الأمريكي، دار الشروق، القاهرة، 2008.
11. عبد اللطيف مراد، الإعلام الرقمي وتحولات الفعل السياسي، دار الهدى، بيروت، 2020.
12. عمر عبد الله، تاريخ جماعات المصالح السياسية، دار الوعي العربي، القاهرة، 2020.
13. علي زيدان، موسوعة النظم السياسية المقارنة، ط1، دار الأفق، بيروت، 2018.

14. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: نهاية لحظة الأحادية الأمريكية، ترجمة: زينة إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013.

15. فهد مُحَمَّد القحطاني، جماعات الضغط وأثرها في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الأبحاث السياسية، 2019.

16. مُحَمَّد شفيق غربال، مدخل إلى علم السياسة، دار الفارابي، بيروت، 2020.

17. مُحَمَّد السماك، اللوبي الصهيوني وصناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

18. ناهد نصر، جماعات الضغط والإعلام: التأثير المتبادل بين المصالح والنفوذ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.

19. نضال القادري، اللوبي الإسرائيلي في أمريكا: من النفوذ إلى صناعة القرار، ط2، المركز العربي، بيروت، 2023.

20. نزار بوصبع، الديمقراطية الأمريكية بين المثالية والواقع، دار الساقي، بيروت، 2020.

21. يوسف وهبة، جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2021.

22. عبد الحليم فضل الله، السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الهيمنة، المركز الاستشاري للدراسات، بيروت، 2008.

23. صبحي غندور، أمريكا والمشرق العربي: صراع المصالح والأوهام، مركز الحوار العربي، واشنطن، 2006.

24. إبراهيم نصر الدين، النظريات السياسية المعاصرة: من التعددية إلى ما بعد الحداثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2020.

25. عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ: رؤية حضارية جديدة، دار الشروق، القاهرة، 2001.

26. الصغير مُحَمَّد، اللوبيات وجماعات الضغط في السياسة المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2019.

.المذكرات والأطروحات

1. عبد الحميد غزواني، أدوات التأثير السياسي في الديمقراطيات المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2022.

2. عبد الغني هاجر، المجتمع المدني وجماعات المصلحة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2020.

المقالات والدوريات العلمية

1. أحمد صادق، "جماعات المصالح ودورها في الحياة السياسية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 2022.

2. أحمد أبو النصر، "المال والسياسة في الولايات المتحدة: قراءة في النظام الانتخابي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 76، 2023.

3. أنور عبد الملك، "تأثير جماعات المصالح والتحالفات عبر الوطنية"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، العدد 212، 2018.

4. بشير الطيب، "الإعلام وجماعات المصالح في أمريكا: البيئة نموذجًا"، مجلة شؤون إعلامية، جامعة الجزائر 3، العدد 14، 2021.

5. حمادي زينب، "دور جماعات الضغط في التأثير على القرار السياسي"، المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات، العدد 17، 2023.

6. خالد عبد المجيد، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرار الأمريكي"، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2015.

7. خليفة أحمد، "جماعات الضغط السياسي: المفهوم والوظيفة"، مجلة الفكر السياسي المعاصر، العدد 12، 2021.

8. خليفة أحمد، "جماعات الضغط الاقتصادي: بين المصالح الوطنية والتأثيرات السلبية"، مجلة العلوم السياسية والاقتصادية، العدد 18، 2022.

9. عبد القادر دباش، "جماعات الضغط في الأنظمة الديمقراطية: مدخل نظري"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 39، 2023.

10. عبد الرحمن الزامل، "جماعات الضغط والمجتمع المدني"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد 42، العدد 3، 2021، على الرابط https://journals.ksu.edu.kw/socstudies :

11. عبد الرزاق قسوم، "الفيدرالية الأمريكية وتأثيرها في انتشار جماعات الضغط"، مجلة الفكر السياسي المعاصر، العدد 11، 2021.

12. عبد القادر سمية، "دور جماعات الضغط الاجتماعية في التأثير على السياسات العامة"، المنتدى المغاربي للدراسات السياسية، جامعة الجزائر، 2023.

13. طارق فهمي، "جماعات الضغط ودورها في صنع القرار الأمريكي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، 2003.

14. فاطمة الصادق، "الإيغور والمسلمون في الصين... بين القمع الدولي وصمت المجتمع الدولي"، مجلة الباحث السياسي، العدد 36، 2021.

15. مُحَمَّد النعاس، "السياسة الأمريكية تجاه القدس: تحليل قرار نقل السفارة"، مجلة الباحث السياسي، العدد 33، 2019.

16. مُحَمَّد عويس، "العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: جماعات الضغط وصنع القرار"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 56، 2011.

17. مُحَمَّد الشريف، "دور المنظمات الحقوقية في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه السودان"، مجلة الشؤون الإفريقية، العدد 19، 2017.

18. نادية مصطفى، "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة: دراسة حالة"AIPAC ، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006.

19. يوسف ندى، "تأثير جماعات الضغط في السياسات العامة"، المنتدى الدولي للسياسات العامة، المركز الديمقراطي العربي، 2022.

20. يوسف ندى، "جماعات البيئة وحماية المستهلك في الدول النامية"، مجلة الاستدامة البيئية، العدد 9، 2021.

21. يوسف الشاهد، "أمن الطاقة وصناعة القرار الأمريكي: قراءة في تأثير الشركات النفطية"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 25، 2021.

22. يوسف إبراهيم، "الدور السياسي للوبيات في أمريكا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 325، 2005.

رابعًا :المصادر الإلكترونية

1. المركز الديمقراطي العربي، "جماعات الضغط والمصالح ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي"، 2 ماي 2023، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=99338

2. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "جماعات الضغط ودورها في رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، 4 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط:
https://fikercenter.com/2022/11/04/

3. مركز المسار للدراسات، "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، بدون تاريخ، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط:
https://almasarstudies.com/israellobby/

4. شريف خالد، "جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي"، الجزيرة نت، 2021، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizations/2014/10/

5. ويكيبيديا العربية، "اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة"، آخر تعديل 25 مارس 2025، تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2025، على الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki/

6. منصور جمال، "اللوبيات الأجنبية في السياسة الأمريكية AIPAC :نموذجًا"، الجزيرة للدراسات، 2022، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2022/12/

7. Ahmed Abdallah, Lobbying and Transparency Act in U.S Congress, American Research Journal, Vol. 15, 2020, p. 5.

8. فهد محمد القحطاني، "جماعات الضغط وأثرها في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية." — https://www.politicscenter.org/books/pressure_groups.pdf

الفهرس

فهرس المحتويات

إهـــداء .....
شكر وتقدير .....
قائمة المختصرات .....
مقدمة
المقدمة ..... أ
أهمية الموضوع ..... ب
مبررات اختيار الموضوع ..... ب
طرح الإشكالية ..... ج
فرضيات البحث ..... ج
تحديد الدراسة: أبعاد البحث المكانية والزمنية ..... ج
منهج الدراسة ..... ت
صعوبات البحث ..... ت
هيكلة الدراسة ..... د
الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي لجماعات الظغط والمصلحة
المبحث الأول ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الإطار المفاهيمي لجماعات الضغط والمصلحة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المطلب الأول: ..... **Erreur ! Signet non défini.**
مفهوم جماعات الضغط والمصلحة ..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفرع الأول: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

تعريف جماعات الضغط و المصلحة ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
خصائص جماعات الضغط والمصلحة ..... Erreur ! Signet non défini.
أولاً: التنظيم المؤسسي: ..... Erreur ! Signet non défini.
ثانيًا :الطابع غير الانتخابي: ..... Erreur ! Signet non défini.
ثالثًا :تمثيل مصالح محددة: ..... Erreur ! Signet non défini.
رابعًا : الاعتماد على التمويل والوسائل الإعلامية: ..... Erreur ! Signet non défini.
خامسًا :تنوع أساليب الضغط: ..... Erreur ! Signet non défini.
سادسًا :الديناميكية والتخصص: ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
أشكال جماعات الضغط والمصلحة ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
نشأة وتطور جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
الجذور التاريخية لنشأة جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
تطور جماعات الضغط في النظم الديمقراطية الحديثة ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
العوامل المحفزة لانتشار جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الرابع: ..... Erreur ! Signet non défini.
الخصوصية الأمريكية في تطور جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.

أولًا: الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم لنشاط جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

النظريات المفسرة لدور جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

النظرية التعددية(PluralismTheory) ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

نظرية النخبة(Elite Theory) ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

نظرية الخيار العقلاني(Rational ChoiceTheory) ..... Erreur ! Signet non défini.

Erreur ! Signet non défini. .....

الفرع الرابع: ..... Erreur ! Signet non défini.

نظرية الدولة(State-CenteredTheory) ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

آليات عمل جماعات الضغط في النظام السياسي الأمريكي ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الوسائل القانونية التي تستخدمها جماعات الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

التبرعات السياسية والضغط الانتخابي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

الحملات الإعلامية والتأثير على الرأي العام ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

وسائل التأثير المباشر وغير المباشر ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

التأثير المباشر عبر اللوبيين والمستشارين ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

التأثير غير المباشر عبر الشبكات الاجتماعية والتحالفات ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

دور جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

آليات تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

أولًا: التأثير التشريعي ..... Erreur ! Signet non défini.

ثانيًا: التأثير التنفيذي ..... Erreur ! Signet non défini.

ثالثًا: التأثير الانتخابي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

أهم ميادين تدخل جماعات الضغط في السياسة الخارجية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

أولًا: دعم الحلفاء الاستراتيجيين ..... Erreur ! Signet non défini.

ثانيًا: التأثير على السياسة العقابية ..... Erreur ! Signet non défini.

ثالثًا: التأثير في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

أثر جماعات الضغط على صناعة القرار في السياسة الخارجية ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

وسائل تأثير جماعات الضغط على القرار الخارجي الأمريكي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير التشريعي ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير التنفيذي ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير الانتخابي ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
العوامل المحددة لقوة تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجيةالأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
قوة التنظيم الداخلي لجماعة الضغط ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني : ..... Erreur ! Signet non défini.
علاقة الجماعة بمراكز القرار ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
حساسية القضايا المعالجة ..... Erreur ! Signet non défini.
Bas du formulaire ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
أمثلة تطبيقية لتأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
دور جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل(AIPAC) ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
جماعات الضغط النفطية وتأثيرها على سياسات الطاقة الخارجية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.

تأثير جماعات حقوق الإنسان على السياسات الدولية..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الثاني : لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) النشأة والتطور والهيكلة..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

النشأة التاريخية والتطور التنظيمي لAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

النشأة التاريخية لAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

الخلفية التاريخية لتأسيسAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

التأسيس الرسمي ونشأةAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

مراحل التطور التنظيمي لAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

التطور التنظيمي المبكر لAIPAC..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني :..... Erreur ! Signet non défini.

مرحلة التوسع والاحترافية التنظيمية (1970–1990)..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.

التحول إلى قوة ضغط رئيسية في السياسة الأمريكية (1990 –الحاضر)..... Erreur ! Signet non défini.

Erreur ! Signet non défini. .....

المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

علاقة AIPAC بمؤسسات الحكم والكونغرس والإعلام ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

علاقة AIPAC بالكونغرس الأمريكي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني : ..... Erreur ! Signet non défini.

علاقة AIPAC بالإعلام الأمريكي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث : ..... Erreur ! Signet non défini.

علاقة AIPAC مع مؤسسات الحكم الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

الهيكل التنظيمي ووسائل التأثير السياسي لAIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الهيكل التنظيمي الداخلي لAIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول : ..... Erreur ! Signet non défini.

القيادة الإدارية والسياسية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

اللجان الفرعية والمكاتب الإقليمية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث : ..... Erreur ! Signet non défini.

التمويل والموارد البشرية ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

وسائل التأثير السياسي لAIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول : ..... Erreur ! Signet non défini.

التمويل الانتخابي والدعم السياسي..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

اللوبي داخل الكونغرس..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث :..... Erreur ! Signet non défini.

العلاقات العامة والإعلام..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.

بناء النفوذ داخل مؤسسات الحكم والإعلام في الولايات المتحدة..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

بناء النفوذ داخل الكونغرس الأمريكي..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول:..... Erreur ! Signet non défini.

استراتيجيات التأثير الانتخابي..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

تنظيم المؤتمرات واللقاءات التشريعية..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.

إعداد الملفات السياسية وتقديم المعلومات للنواب..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

بناء النفوذ داخل السلطة التنفيذية..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول :..... Erreur ! Signet non défini.

توظيف النخبة المؤيدة في المناصب العليا..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.

التأثير عبر جماعات الفكر ومراكز الدراسات..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.
التشبيك مع موظفي الإدارة المتعاطفين..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.
بناء النفوذ داخل الإعلام الأمريكي..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول:..... Erreur ! Signet non défini.
دعم الصحفيين والإعلاميين المؤيدين..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني :..... Erreur ! Signet non défini.
الضغط على المؤسسات الإعلامية..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث:..... Erreur ! Signet non défini.
إنشاء مؤسسات إعلامية موازية..... Erreur ! Signet non défini.

الفصل الثالث..... Erreur ! Signet non défini.
أثر AIPAC في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط..... Erreur ! Signet non défini.
المبحث الأول:..... Erreur ! Signet non défini.
استراتيجيات AIPAC في التأثير على القرار الأمريكي تجاه قضايا الشرق الأوسط..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الأول:..... Erreur ! Signet non défini.
الضغط على الكونغرس الأمريكي..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول:..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير التشريعي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC)..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني:..... Erreur ! Signet non défini.
التصنيف الانتخابي لأعضاء الكونغرس..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
تمويل الحملات الانتخابية عبر لجان العمل السياسي(PACs) ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الرابع: ..... Erreur ! Signet non défini.
بناء التحالفات العابرة للحزبين(Bipartisan Alliances) ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير على السلطة التنفيذية ومراكز القرار ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
إعداد الأوراق السياسية ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.
توظيف الخبرات والعلاقات ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
التحالف مع مراكز التفكير(Think Tanks) ..... Erreur ! Signet non défini.
المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
التأثير الإعلامي وصناعة الرأي العام ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.
دعم وسائل الإعلام الأمريكية المؤيدة لإسرائيل ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثاني : ..... Erreur ! Signet non défini.
تنظيم المؤتمرات السنوية الكبرى : ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.
التحكم في الخطاب السياسي ..... Erreur ! Signet non défini.
الفرع الرابع: ..... Erreur ! Signet non défini.

توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لبناء رواية مضادة ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

دراسة نماذج تطبيقية لتأثير AIPAC على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .. Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال النزاعات الكبرى ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الدعم العسكري والاقتصادي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

الحماية الدبلوماسية في الأمم المتحدة ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

تعطيل المحاسبة الدولية من خلال النفوذ في المنظمات الأممية ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

الملف النووي الإيراني كأولوية لAIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الدفع نحو فرض العقوبات الاقتصادية على إيران ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

معارضة الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

دعم قرار الانسحاب من الاتفاق النووي في عهد ترامب ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

الانحياز الأمريكي لإسرائيل في الصراع الفلسطيني عبر تأثير AIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

دعم المواقف الإسرائيلية في الملفات الجوهرية (القدس، الاستيطان، حق العودة) ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

مواجهة جهود الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

تحييد الدعم الأمريكي عن السلطة الفلسطينية مقابل تعميقه تجاه إسرائيل ..... Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

الانتقادات والاتهامات الموجهة لـ AIPAC ومستقبل تأثيرها ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

الانتقادات المتعلقة بالشفافية والتمويل السياسي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

غموض في مصادر التمويل وآلياته ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

تأثير المال على قرارات السياسيين وتضييق التعددية ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

الاتهامات بتضارب المصالح وتهديد الديمقراطية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

تداخل الولاءات السياسية والضغط الخارجي ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: تهديد التعددية السياسية وتهميش الأصوات المستقلة ..... Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

مستقبل تأثير AIPAC في ظل التحولات الداخلية الأمريكية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: ..... Erreur ! Signet non défini.

تغير المزاج الشعبي الأمريكي تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثاني: ..... Erreur ! Signet non défini.

صعود التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي وموقفه من AIPAC ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الثالث: ..... Erreur ! Signet non défini.

تنامي منافسي AIPAC وتعدد المنصات التمثيلية لليهود الأمريكيين ..... Erreur ! Signet non défini.

الفرع الرابع: ..... Erreur ! Signet non défini.

سيناريوهات المستقبل ما بين إعادة التموضع أو الانحسار ..... Erreur ! Signet non défini.

أولاً :سيناريو إعادة التموضع والتكيف الاستراتيجي ..... Erreur ! Signet non défini.

ثانيا:سيناريو الانحسار والتراجع التدريجي ..... Erreur ! Signet non défini.

ثالثًا :سيناريو التماسك داخل الحزب الجمهوري والانكفاء الحزبي ..... Erreur ! Signet non défini.

الخاتمـــــــة ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر والمراجع ..... Erreur ! Signet non défini.

الملخص:

تتناول هذه المذكرة تحليل دور جماعات الضغط، وبخاصة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)، في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. تنطلق الدراسة من تساؤل محوري حول مدى تأثير الأيباك في ترسيخ بعض القضايا كأولويات دائمة في السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما في الشرق الأوسط.
توزعت الدراسة على ثلاثة فصول تناولت الإطار النظري، النشأة والتطور التنظيمي للأيباك، ثم أمثلة تطبيقية على تأثيرها العملي، مثل قرار نقل السفارة إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.
خلصت المذكرة إلى أن الأيباك تمثل نموذجًا فعّالًا لجماعة ضغط تتحرك بمرونة بين المؤسسات الأمريكية، وأن استمرار تأثيرها يرتبط بتحولات سياسية داخلية ومجتمعية.

الكلمات المفتاحية:
جماعات الضغط، السياسة الخارجية الأمريكية، الأيباك، الشرق الأوسط، الكونغرس، التمويل السياسي، الاتفاق النووي الإيراني، القدس.

abstract :

This thesis analyzes the role of lobbying groups—particularly the American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)—in shaping U.S. foreign policy. It raises the core question of how far AIPAC has succeeded in making certain issues fixed priorities in American diplomacy, especially in the Middle East.
The study is structured around three chapters addressing theoretical foundations, AIPAC's development and structure, and practical case studies such as the U.S. embassy move to Jerusalem and the withdrawal from the Iran nuclear deal.
It concludes that AIPAC is a powerful lobbying group operating within American institutions, and its influence depends on internal political shifts and societal changes.

Keywords:
Lobbying groups, U.S. foreign policy, AIPAC, Middle East, Congress, political funding, Iran nuclear deal, Jerusalem.